

صلاح زكى أحمد

«النظام العربى، والنظام الشرق اوسطى،
صراع الاهداف والمصالح

دار العالم الثالث

«النظام العربى، والنظام الشرق الأوسطى»
صراع الاهداف والمصالح

صلاح زكى أحمد

الطبعة الأولى ١٩٩٥

جميع حقوق النشر محفوظة

الناشر :
دار العالم الثالث
٣٢ ش صبرى أبو علم / القاهرة
ت وفاكس ٣٩٢٢٨٨٠

الإهداء

الى اذاعة «صوت العرب» فى عصر التحدى والكبرياء ..
الى ذكرى «محمد عروق» ..

صلاح زكى أحمد

المحتوى

٦	المقدمة : صراع الإلهاداف والمصالح
١٣	الباب الأول: تفكير اسرائيلي للمنطقة
١٥	١ - الأمن الإسرائيلي .. محور النظام الشرق أوسطى
٢٠	٢ - شمون بيريز ومشروعه الشرق أوسطى
٢٥	٣ - العقل الإسرائيلي يفكر
٣١	❖ الباب الثاني: العرب واسرائيل وصراع جديد
٣٣	١ - الأقتصاد والسلام واسرائيل
٣٨	٢ - العرب واسرائيل وأوهام المشاريع المشتركة
٤٤	٣ - الأطماع الاسرائيلية فى المياه العربية
٤٩	٤ - النظام الإقليمى الجديد والمقاطعة العرنية لإسرائيل
٥٤	٥ - إسرائيل ومعركة إبتلاع الأقتصاد الفلسطينى
٥٩	❖ الباب الثالث: إسرائيل وفلسطين. صراع من طراز جديد
٦١	١ - قوة العمل الفلسطينية وضرورات التنمية المستقلة
٦٧	٢ - الأقتصاد الفلسطينى .. بين واقع التبعية وآمال التنمية
٧٣	٣ - الرؤية الإسرائيلية لقيام «نافتا» شرق أوسطية
٧٧	❖ الباب الرابع: إسرائيل ومشروعات السيطرة الإقتصادية
٨١	١ - النظام العربى، وتحديات السوق الشرق أوسطية
٨٦	٢ - الأهداف الإقتصادية للسلام الاسرائيلى
٩٢	٣ - إسرائيل ونظرية الردع الأقتصادى
٩٨	٤ - إسرائيل من حلم السيطرة الإقتصادية إلى آفاق الهيمنة الإستراتيجية
١٠٥	❖ الباب الخامس: مشروع عربى للمقاومة
١٠٧	١ - تحديث النظام العربى لمواجهة الخطر الشرق أوسطى
١١٢	٢ - مشروع مقترح للنهضة العربية
١١٧	❖ الملاحق..

المقدمة

صراع الأهداف والمصالح

«النظام العربى والنظام الشرق اوسطى .. صراع الاهداف والمصالح»

فى بعض لحظات التاريخ تشهد المفاهيم والقناعات التى شاعت بين الناس تحولاً جذرياً وتغيراً فى غير وجهتها وما تواضع عليه الفكر الانسانى واستقر عليه عقوداً بعد عقود ...

فالنظام السوفيتى الذى حمل لواء الاشتراكية وبشر بصياغة مجتمع جديد يناقص المفاهيم الرأسمالية، شهد تحولاً حثيثاً فى منتصف الثمانينات، سرعان ما تحول الى زلزال فى نهاية العقد نفسه، وفى مطلع التسعينيات تحول إلى كارثة انتهت بانهيار الدولة السوفيتية وغياب مقوماتها ...

بعض من هذه التحولات، وتلك الكوراث، تثيرها بصورة ما، ما نشهده، ونسمع به عن تغيرات وتبدلات تشمل مفاهيم النظام الاقليمى القائم فى عالمنا العربى، فثمة اتجاهات تسعى بقوة الى إرساء مفهوم «النظام الشرق اوسطى» بديلاً عن «النظام الاقليمى العربى»، وهو تغير لن يشمل المفاهيم عند مستواها النظرى وحدودها الاكاديمية فحسب، ولكنه يستهدف تغييراً وتبدلاً فى خريطة المنطقة بكل ما تعنيه وتحتويه من علاقات قوى، وتحالفات قائمة، ومصالح متشابكة، وتطلعات محمومة للسيطرة والنفوذ والهيمنة ...

«التطور التاريخى لمفهوم الشرق الاوسط»

فبعد ما يقترب من أربعة عقود من غياب مفهوم «الشرق الاوسط» عن الخطاب السياسى العربى، عاد لي طرح نقشه بقوة ...

فمنذ دعا عبد الناصر عام ١٩٥٤، فى أول اجتماع لرؤساء الحكومات العربية بمقر الجامعة العربية، الى «بناء نظام أمن عربى» يقوم على تضافر جهود الشعب العربى وحده، دون تحالفات مع دول خارج المنظومة العربية، فان مفهوم الشرق الاوسط منذ ذلك الحين، بات مناقضاً لمفهوم ومصطلحات النظام العربى، وفى الوقت الذى يقوم فيه النظام الشرق اوسطى على تحالفات مختلطة بين دول

ومصالح متناقضة لتحقيق أهداف الدول الغربية الكبرى، فإن النظام العربى جعل هدف وحدته هو الغاية النهائية للشعب العربى، واقام أسسه على عناصر وقوى عربية خالصة، تتحدث بلسان عربى قويم، وترتبط بمصالح عربية مترابطة، وأهداف انسانية وسياسية مناقضة للمشروع الاستعمارى الغربى ...

ولذلك تبدو الضرورة ملحة فى البحث عن حقيقة النظام الجديد الذى يفرض نفسه بقوة بديلاً عن نظامنا العربى ولا نجد معيناً وسنداً فى رحلتنا سوى فى التاريخ، ليتبين لنا أن المصطلح والمفهوم هما من نتاج الفكر الغربى، بقدر ما كانت الأهداف هى من صميم المشروع الاستعمارى .. مصطلح الشرق الاوسط ارتبط ذيوعه بتطور الفكر الاستراتيجى الانجليزى، واستخدام التعبير لأول مرة عام ١٩٠٢ بواسطة ضابط غربى أمريكى هو الكابتن «الفريد ماهان» صاحب نظرية «القوة البحرية فى التاريخ» وذلك فى مقال له صدر فى لندن، بعنوان «الخليج الفارسى فى السياسة الدولية»، وفى العام نفسه كتب فالنتاين شيرول مراسل جريدة التايمز الانجليزية سلسلة مقالات امتدت حتى ابريل عام ١٩٠٣ بعنوان «المسألة الشرق أوسطية»، تم جمع هذه المقالات فى كتاب صدر فى نفس العام - أى عام ١٩٠٣ - وقد كرست هذه المقالات - للبحث عن المقومات الاستراتيجية المتوفرة فى المنطقة من أجل تأمين الدفاع عن الهند، ذرة التاج البريطانى، وجوهرة المستعمرات البريطانية ...

وتساعد التعبير فى وفق استخداماته، المرتبط بالمصالح البريطانية، فقبل أن ينتضى العقد الأول من القرن الحالى، صدر كتاب «هاملتون» بعنوان «مشاكل الشرق الأوسط» فى لندن عام ١٩٠٩، كما أشار اليه اللورد كيرزون الحاكم العام للهند عام ١٩١١، حيث يتحدث عن الشرق الاوسط باعتباره مدخلاً للهند.

وهكذا استقر فى المفاهيم الغربية عند نهاية الحرب العالمية الأولى، ثلاثة مصطلحات تدور حول الاهداف الاستراتيجية البريطانية تجاه مستعمراتها فى الشرق وفى مواجهة القوى المناوئة لها ... فمصطلح الشرق الأدنى تركز حول السبل الكفيلة باحباط الدولة العثمانية وتدمير مشروعاتها، أما الشرق الاقص فقد أخذ الصين محوراً له، وظل مفهوم الشرق الاوسط يتركز حول الدور الوظيفى لترسيخ الوجود البريطانى فى الهند والحفاظ عليها ...

وعشية الحرب العالمية الثانية أصبح التعبير السياسى «للشرق الأوسط» هو محور الخطاب السياسى الاستعمارى الموجه للمنطقة، ففى أول مارس ١٩٢١ أنشأ

ونستون تشرشل- وزير المستعمرات البريطاني آنذاك - إدارة الشرق الأوسط، لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الاردن والعراق، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم، فانشئ مركز قنوين الشرق الأوسط، وقيادة عمليات الشرق الأوسط، التي كانت تشرف على مساحة غير محدودة من الأقطار والمساحات تزداد وتقل تبعاً لتطورات الحرب، فايران اضيفت اليها عام ١٩٤٢، وارتيريا اسقطت منها في سبتمبر عام ١٩٤١، ثم اضيفت بعد ذلك بخمسة شهور...

وفي خضم الحرب الثانية وعنفها أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض بشأن فلسطين، فقننت موجات الهجرة اليهودية الى الوطن المقدس بهدف شراء صمت العرب وتحالفهم في المعارك المشتعلة ضد النازي.

لكن ما إن شارفت الحرب الثانية على الانتهاء حتى إنقلبت السياسة البريطانية، واطلقت للمنظمات الصهيونية العسكرية والمدنية العنان في أضواء الطابع اليهودي على فلسطين، مما خلق واقعاً جديداً كان على اثره قيام الدولة العبرية في قلب الوطن العربي، وهو ما خلق مبرراً صهيونياً واستعمارياً في نفس الوقت يتمسك بمفهوم التعدد العرقي والاجناس المختلطة في خريطة الشرق الأوسط .. فقد أشرفت سلطات الانتداب البريطانية في فلسطين على إستحداث أساس في البنية الديمغرافية للبلاد، مكنت الحركة الصهيونية من السيطرة الفعلية على غالبية فلسطين، فبعد فترة لم تتجاوز ثلاثة عقود منذ بداية الانتداب، وجد الفلسطينيون العرب أنفسهم مبعدين عن اكثر من ثلاثة أرباع أراضيهم، وقد تشتت معظمهم لاجئين عبر أراض البلدان العربية المجاورة

ولذلك بدأ مفهوم الشرق الاوسط في مطلع الخمسينات انه يقوم على الادعاء الغربي الذي يرى في منطقة الشرق الأوسط بأنها تتكون من خليط من الأجناس والشعوب والجماعات الثقافية والقومية المتعددة، أي انها اشبه بالفسيفساء أو ما اصطلح عليه «بالموزاييك» .. أما في مطلع الستينات فقد بدأ الهدف الغربي من تزيق أوصال الوطن العربي هو الهدف الأكثر وضوحاً من وراء نشر مفهوم الشرق الأوسط وذيوه، نقد تعامل الخطاب السياسي الغربي مع الوطن العربي باعتباره لا يمثل أي شكل من أشكال الوحدة المتميزة، فالفكر الاستعماري يدخل باستمرار دولاغير عربية في النطاق الجغرافي للمفهوم الشرق أوسطى، فنجد دولا مثل تركيا وقبرص واثيوبيا وافغانستان وباكستان وايران واسرائيل، وتخرج منه باستمرار دول

المغرب والجزائر وتونس وأحيانا ليبيا والسودان، بل أخرجت مصر من المنطقة عند أحد المفكرين الغربيين!!

«الشرق الأوسط فى الفكر السياسى الاسرائيلى»

على نفس الدرب الذى سارت فيه المدرسة الاستعمارية، فقد اتخذ الفكر الصهيونى من هدف تمزيق أوصال الوطن العربى هدفاً له. ففى مقابل شيوع الخطاب السياسى العربى فى منتصف الخمسينات ومطلع الستينات والمؤكد على عروبة المنطقة وتوافر مقومات وحدتها، فقد طرحت اسرائيل ما يسمى بنظرية الدوائر الثلاثة للشرق الأوسط، فبحسب الزعم الصهيونى فإن الشرق الأوسط يشتمل على ثلاثة دوائر مركزية من الدول تعرف بأنها: القلب والمحيط والاطار الخارجى، وكان المستهدف من تعبير المحيط أو الهامش وضمه الى الشرق الأوسط، بان المنطقة ليست عربية أو اسلامية بصورة خالصة، بل منطقة متعددة الأديان والثقافات والأعراف والقوميات ..

وقد بدا هذا المفهوم يطرح على استحياء فى الدوائر الاكاديمية على يد «روفيد شيلواح» أحد خبراء وزارة الخارجية الاسرائيلية ومؤسس معهد الابحاث السياسية الذى يحمل اسمه .. وسرعان ما تلقفه دافيد بن جوريون - مؤسس الدولة العبرية - وأسبغ عليه أبعاداً سياسية واكسبه مكانة نظرية شبة رسمية معتمدة لدى دوائر الحرب والسياسة الاسرائيلية ..

فقد وصف بن جوريون الشرق الأوسط بأنه ليس منطقة عربية خالصة، بل على النقيض من ذلك، فإن أغلبية سكانه ليسوا عرباً، فالأتراك والايرانيون واليهود، أكثر عدداً من العرب فى الشرق الأوسط ويحدد بن جوريون هدفه من هذا التفسير قائلاً: «انه لمن اليسير، من خلال الاتصالات مع عرب القطاع الخارجى فى المنطقة، أن نحقق صداقة مع شعوب القطاع الداخلى وهم جيراننا المباشرون».

أما أبا اييان - وزير الخارجية الاسرائيلية الأسبق - فقد أخذ المفهوم الذى جاء به شيلواح فألبسه درجة عالية من الوضوح، عبر عنها فى كتابه «صوت اسرائيل»، فقد اعترض على الافتراض القائل بأن الشرق الأوسط يمثل وحدة ثقافية، وأن على اسرائيل ان تتكامل مع هذه الوحدة، ويوضح أبا اييان نظريته: إن فترات الوحدة القصيرة التى قامت بينهم كانت تتم بقوة السلاح، ومن ثم فإن التجزئة

السياسية لم يحدثها الاستعمار وأن روابط الثقافة والتراث التي تجمع البلاد العربية لا يمكن أن تضع الأساس للوحدة السياسية والتنظيمية». وعاد أبا أيان ليوضح مفهومه في دراسة شاملة عن المنطقة وسكانها، جاء على ذكر تفاصيلها المفكر الأمريكي مايكل بريتش في دراسته عن السياسة الخارجية الإسرائيلية. يقول أبا أيان: «.. من الحيوى أن نذكر أن الشرق الأوسط والعالم العربي ليسا شيئين متساويين أو متطابقين، الشرق الأوسط يسكنه حوالى ٦٠ مليون عربى إذا أخذنا اللغة كأساس و٧٥ مليوناً من غير العرب» - ووضح من احصاءات أبا أيان أنها تنطوى على مفالطات صارخة أو معلومات معبرة عن السنوات الأولى من الخمسينات، فتعداد الوطن العربى يقترب من الثلاثمائة مليون نسمة، مما يهدد إدعائه ويكذبها على نحو بالغ الوضوح...

ويتجه أبا أيان ليشكك فى دعائم السيادة العربية على المنطقة، ليجد ضالته فى التفسير الجغرافى، قائلاً: «.. هناك شرق أوسط غير عربى يمتد من تركيا وإيران عبر إسرائيل الى اثيوبيا، وإذا وسعنا المنطقة لتشمل أفغانستان وباكستان، فإن ذلك سوف يزيد من وضوح اللعرب الغالبة على المنطقة...».

«مفهوم الشرق الأوسط والمرحلة الراهنة»

على هذا النحو يبدو الهدف واضحاً من وراء اشاعة مفهوم الشرق الأوسط فى الفكر السياسى الغربى، فالغاية الثابتة فى الفكر الغربى عند مطلع القرن الحالى هى إلغاء الوجود العربى وانهاء النظام الاقليمى العربى، والقضاء على الفكرة القومية، تحت دعوى أن العرب شأنهم شأن باقى القوميات والاعراق هم أحد جوانب الفسيفساء التى تشكل ملامح منطقة الشرق الأوسط.. ومن ثم فليس هناك ما يدعو للتمييز أو الوحدة العربية، فالمنظومة الشرق أوسطية - كما يزعم الخطاب السياسى الغربى- هى البديل الوحيد لأمة عربية واحدة وقوة عربية جديدة..

تلك المزاعم التى ظل الغرب متمسكاً بها فى خطابه السياسى وخططه الاستراتيجية، وجد الفكر الصهيونى فيه ضالته، فمن خلال الترويج الدائم لمقولة الشرق الأوسط يغدو الوطن العربى والشعب العربى نفسه على قدم المساواة مع باقى الأجناس والاعراق والقوميات، ويصبح التعاون والتنسيق بين إسرائيل والوطن العربى بدلاً عن مقولات ومفاهيم النظام الاقليمى العربى، ويتحول النظام

الاسرائيلي والفكرة الصهيونية قريناً لافكار العروبة والنظام العربى لافرق بينهما .
حتى يغدو المشروع الصهيونى يعد أقل من عقد من الزمن هو المشروع القائد والنموذج
المحتذى !!

إن الخطر الصهيونى فى مرحلته الجديدة، هو أشد تأثيراً عن كل ما عهدهنا
طوال المراحل السابقة، ويتعين علينا وضع الحدود الفاصلة، فى مرحلة اشتد فيها
الاضطراب، واختلطت المفاهيم، وغابت الحقائق وراء حجب كثيفة من الغيوم ... ولذلك
بدت ضرورة موضوعية لمعالجة هذه الاخطار، بالتصدى مبكراً لعواصفها العاتية
التي تهدد النظام العربى بكل ما يشتمله من قيم، وهوية، ودور، فليس خافياً
على أحد أن قيم العروبة ومفاهيمها مستهدفة من قبل أعدائها، وأصبحت الهوية
العربية التي تميز الشعب العربى عن باقى شعوب عالمنا، هى الحصن والقلعة التي
تحصنها موجات التشكيك الغربى والصهيونى، أما إلغاء الدور العربى تجاه الحاضر
والمستقبل، فهو الغاية المنطقية التي سيحققها أعداء الوطن والأمة عندما يقضون
على قيم عروبتنا وهويتنا الوطنية والاسلامية ..

وهكذا تبدو المعركة الراهنة للنظام العربى، هى المعركة الاخيرة، التي سيتحدد
بعدها شكل الخريطة السياسية والاستراتيجية للمنطقة، هل ستكتب شهادة الوفاة لأمة
العرب؟ أم تنهض أمتنا من جديد، تنفض عن كاهلها غبار المعركة، وتتطهر باللهب
والتار، وتعيد بشبابه، همتها وقدرتها، على المقاومة، كما أعاد حورس الحياة
لاوزوريس في تراثنا الفرعونى القديم؟

إن ثقتى في الجيل العربى الجديد، تمائل ثقة أمتنا فى قدرتها على صياغة
المستقبل، لكن هذه القدرة لن تتوفر دون اكتمال مقوماتها، وأولها التبصر بمخاطر
الحاضر الذى يحيط بنا، وربط معاركنا بأفاق المستقبل الرجبة، انطلاقاً من حقائق
استراتيجية وتاريخية معاصرة ..

ولذلك فقد حاولت فى هذا الجهد المتواضع أن استكمل ماغاب عنى من
جوانب معركتنا الراهنة، بالعودة الى التاريخ القريب ودروسه الحية، بقدر ما وسعنى
الجهد، وسمحت به الطاقة، واتاحت لى بعض جوانب المعرفة بعض من شعاع ضوء
مهما كان خافتاً ... وحسبى فيما قدمت، أن صدق الهدف، وسلامة القصد كان
غايته فيما كتبت، ولعل ملاحظات بعض الاصدقاء، وما سطره من جهد، هو
الرصيد الباقي للمراجعة والتصحيح واليقظة .. ولذلك فمن نافلة القول، التأكيد بان

جوانب القصور الحملها وحدي، أما الجهد العقلي والفكري الذي بذلته أجيال متلاحقة
من مفكري امتنا، فهي ضالة كل صاحب فكر، ونبراس الهداية للأجيال المقبلة،
وبوصلة الحقيقة لمن ضاع في الطريق واختلطت عليه الرؤى ...،
٢٢ مايو ٩٥

صلاح زكي أحمد

«الباب الأول»

تفكير إسرائيل للمنطقة

الفصل الأول: - الأمن الإسرائيلي .. محور النظام الشرق
أوسطى

الفصل الثاني: - شيمون بيريز ومشروعة الشرق أوسطى

الفصل الثالث- العقل الإسرائيلي يفكر

«الامن الاسرائيلى .. محور النظام الشرق اوسطى»

برغم الصخب الاعلامى الذى يثيره دعاة «النظام الشرق اوسطى»، فانه يقف على النقيض من حقيقة النظام الاقليمى العربى ..، ففى الوقت الذى يمثل فيه المفهوم الاول مجموعة من التناقضات العرقية والثقافية فان النظام العربى يجسد تكوين عرقى واحد وبنية ثقافية متماثلة ..

واذا كان النظام الشرق اوسطى يحقق حدوداً جغرافية تتسع حيناً فتتعد من ليبيا حتى الباكستان، وتتقلص أحياناً فتستبعد دولاً مركزية فى المنطقة، فان النظام العربى ذو حدود واضحة ومعالم جغرافية ثابتة ...

ولذلك فنحن فى حاجة الى تحديد ملامح هذا النظام الذى يجسد الطموحات العربية، حتى لو أحاطت به حملات التشكيك وموجات من الدعاية السوداء، وأغراض ومصالح قوى خارجية وحسابات صغيرة لبعض قوى الداخل ...

النظام العربى الذى نشير إليه يمتد من موريتانيا فى أقصى الغرب وحتى الخليج العربى فى الشرق، والذى يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافى والتماثل فى العديد من المكونات اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية ...

وما أن النظام العربى، هو نظام حى وفعال وذو طاقات كامنة داخل شعوبه وبعض مؤسساته، فانه من اليسير تطبيق المناهج الثلاثة الرئيسية فى تعريف النظم الاقليمية، وهى: التواصل الجغرافى والتماثل وحجم التفاعلات بين أعضائه ...

فمن الناحية الجغرافية تمثل البلاد العربية (باستثناء الصومال وجميوتى وجزر القمر) اقليماً ممتداً، ومن ناحية التماثل تتمتع البلاد العربية بالعديد من عناصر التشابه التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ناحية التفاعلات فإن هذه البلاد تشهد تدفقاً مستمراً وكثيفاً فيما بينها ...

وقد أضاف كل من على الدين هلال وجميل مطر عاملاً رابعاً، فى كتابهما «النظام الاقليمى العربى» ألا وهو - فكرة وفلسفة القومية العربية - فيذكرا: إن النظام العربى ينفرد عن غيره من النظم الاقليمية الاخرى فى العالم بمعامل معنى ونفسى له نتائج سياسية مهمة، وتعنى بذلك القومية العربية التى تتبلور فى تيار فكرى من ناحية، وفى حركة سياسية من ناحية أخرى» ويعترب على ذلك بأن النظام

العربى ليس نظاماً اقليمياً وحسب بالمعنى الجغرافى. ولكنه نظام اقليمى قومى ...

«الامن الاسرائيلى ومفهوم الشرق الأوسط»

لهذه الاعتبارات مجتمعة تبدو مسألة بقاء واستمرار النظام العربى حقيقة سياسية وتاريخية ليست موضعاً للشك لدى أصحابها، أو عند المناوئين لها .. لكن هذه الحقيقة يمثل بقائها خطراً، ويجسد صعودها تهديداً للمصالح الغربية عامة والصهيونية على وجه خاص. ومجرد استعراض لمراحل المعركة الممتدة بين حركة القومية العربية فى سنوات صعودها فى الخمسينات والستينات، وبين التحالف الاستعمارى الصهيونى تكفيها دليلاً على حقيقة النظام العربى، بل لا نبالغ إذا قلنا أن عملية الصعود العربى كانت تمثل تناقضاً وخلافاً بين حركة الوحدة العربية وبعض القوى الدولية الصديقة، والعودة الى الصراع الذى تفجر بين القاهرة وموسكو عام ١٩٥٨ حول طبيعة الوحدة العربية والقومية العربية تبرهن على توافر خصوصية النظام العربى فى مواجهة نظم اقليمية وقوى دولية ومعسكرات عالمية تباعدت بينها المسافات والعقائد ووحدت بينها ما يجسده النظام العربى من أخطار على أهدافهم ومصالحهم وخططهم ...

لكن التاريخ القريب بتنوع صوره وتعدد أهدافه يصل بنا الى واقع راهن، تتشكل ملامحه منذ أكثر من عقد من الزمن، وأفرغ على ساحة المنطقة صياغة شرق أوسطية جديدة، لا يؤدى فيها التحالف الغربى دوراً مركزياً كما كان يطمح خلال عقدي الخمسينات والسينيات، ولكن يبرز خلالها الدور الاسرائيلى على نحو بالغ السفور والوضوح والقوة ...

ولذلك فنحن على أعتاب مرحلة جديدة، يحتل فيها التفوق العسكرى الاسرائيلى عنوانها الرئيسى، وتبدو مقولات الامن المطلق هى محور الخطاب السياسى الاسرائيلى الراهن من أجل صياغة خريطة جديدة للمنطقة، فى قلب مصطلح «الشرق الاوسط» يقع مفهوم الأمن الاسرائيلى ...

ومجرد إلقاء نظرة سريعة على تطور هذا المفهوم فى الفكر الصهيونى سيتبين على الفور مدى ترابط الأمن الاسرائيلى بمصطلح الشرق الأوسط، فقد تطور مفهوم الأمن الصهيونى فى الخمسينات. واستند فى البداية إلى عدة أسس محددة منها: تكوين قوة درع عالية الكفاءة، وعدم إتاحة الفرصة أمام ائتلاف عربى معادٍ، والمبادرة

بشن الهجوم، ونقل القتال بأسرع وقت إلى «أرض العدر» والحرب الخاطفة .. وبعد حرب ١٩٦٧، أدخلت فيه مصطلحات جديدة مثل «العمق الاستراتيجي» و«حدود يمكن الدفاع عنها» وهي مصطلحات غامضة لا تحوى مدلولات محددة وتختلف باختلاف موقع طرحها، وموضوع هذا الطرح، لكنها ترتبط بجوانب جغرافية وسياسية وعسكرية تعكس بصورة جلية مفاهيم التوسع والاستيلاء على أراض عربية يزعم استيعاب أى هجوم عربى، ويوضح المفكر الاسرائيلى «يهودا فالخ» - استاذ التاريخ العسكرى فى جامعة تل ابيب- هذا المفهوم قائلا: «... لا يوجد تعريف قاطع لمصطلح حدود يمكن الدفاع عنها، فالتفسير الذى يعطى لهذا المصطلح حتى يومنا هذا، يترهن بالاتجاه السياسى والايدىولوجى لمستخدمه» .. (انظر محسن عوض: الاستراتيجية الاسرائيلية) وقد تطور مفهوم الأمن الاسرائيلى مرة أخرى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، وسلسلة الاتفاقات العسكرية التى أعقبتها، فحدث تحول من مفهوم الأمن القائم على السيطرة على الاراض والحدود فى البلدان العربية الى مفهوم «السيطرة الكيفية والاستراتيجية للاراضى فى ظل حدوث تسوية سياسية»، وبحيث تكون المناطق المعادية -أى البلدان العربية- مفرغة من السلاح الاستراتيجى، وأن تكون هناك فجوة استراتيجية فى التسليح بينها وبين اسرائيل، وليس ثمة شك أن اسرائيل خلال هذه المرحلة وصلت - قبل البلدان العربية- الى الحد الكمى بنمو قواتها، ومنذ ذلك الوقت وهى تركز على النمو الرأسى لقواتها المسلحة، بتحسين نوعية القوات، وتحسين مستوى التدريب والروح المعنوية، ويظهر ذلك أساساً فى شراء وانتاج اسلحة جديدة -كما يبدو فى تحسين قدرات الدبابات «ميركافا» وانتاج ذخيرة متطورة ضد المدرعات بعد تجربة حرب اكتوبر، وصناعة جيل جديد من طائرات «كفير» و«لاقى» بمعارنة مادية وتقنية من الولايات المتحدة، اضافة إلى تزويد واشنطن اسرائيل بطائرات «أف - ١٦ تى»، على أن أهم التطورات الكيفية للقوات الاسرائيلية، تظهر فى انتاج الأسلحة النووية ووسائل ايصالها إلى اهدافها، وبخاصة صواريخ «أريحا - ٢» وتدريب الطيارين على مناورات قذف القنابل النووية ...

«حقبة الثمانينات وتطور مفهوم الامن»

فى مطلع الثمانينات، طرح أرييل شارون -وزير الدفاع «اسرائيلى آنذاك- صياغة جديدة لمفهوم الأمن تصادر الخيارات العربية فى الدفاع، وتبسط الاهتمام الأمنى الاسرائيلى على مساحة جغرافية مدهلة فى الاتساع، فقد حدد شارون الخطوط الحمراء للأمن الاسرائيلى فى ثلاث دوائر جغرافية: الدائرة الاولى، وهى منطقة القلب وتضم بلدان المواجهة العربية المحيطة باسرائيل، والثانية: تقع فيما وراء بلدان المواجهة التقليدية لاسرائيل، والتي تضيف قدراتها العسكرية المتزايدة بعداً أكثر خطورة، سواء بارسال قوات مقاتلة الى منطقة المواجهة، أم بواسطة عمليات اعتراضية جوية أو بحرية لخطوط مواصلات اسرائيل، أما الدائرة الجغرافية الثالثة للاستراتيجية الأمنية الاسرائيلية فتشمل الدول الخارجية التى تؤثر مكانتها وتوجهاتها الاستراتيجية على الامن الاسرائيلى -فيما وراء البلدان العربية فى الشرق الأوسط، وعلى سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر -وتشمل دولاً مثل: تركيا وايران وباكستان، ومناطق مثل الخليج العربى وافريقيا الشمالية والوسطى ... وطبقاً لهذا المفهوم، تستهدف اسرائيل منع الحروب بواسطة صمود رادع ضد أى تهديد لوجودها، وتأمين قدرة عسكرية متطورة للحفاظ على حدودها وأراضيها فى حال انهيار الردع ونشوب حرب ..

ورغم أن صياغة شارون لمفهوم الأمن الاسرائيلى على هذا النحو الخطير - لاقى كثيراً من الانتقادات لدى بعض المعلقين العسكريين الاسرائيليين، ووصفه بعضهم بأنه نوع من جنون العظمة، وفقدان الواقعية، غير أنه فى حقيقة الأمر لم يكن بعيداً عن الممارسات الاسرائيلية عمال المنطقة طوال حقبة الثمانينات ومشارف التسعينات ..

فقد لوحظ أن الميزان العسكرى الاسرائيلى استهدف، خلال العقد الماضى، تحقيق كل من التفوق العددي والتنوعى على كل بلد عربى على حدة، ويقدر الامكان على باقى البلدان العربية، وفى هذا المجال فإن الميزان العسكرى العربى / الاسرائيلى يشير الى أن حجم القوات المسلحة الاسرائيلية يفوق فى عدده حجم القوات العاملة العربية فى جميع البلدان العربية كل على حدة ..

لكن ما يبرهن على جدية التصور الذى صاغه شارون لمفهوم الأمن، هو ما يتعلق بالتفوق الاسرائيلى فى مجال الاسلحة النووية، فالقوات العربية لازالت متخلفة فى هذا المجال ولم تتقدم أى خطوة فى هذه المواجهة، وهو ما يجعل الرد الاسرائيلى

جاهزاً على الدوام، لا باستخدام السلاح النووي بصورة جدية ولكن بتحويل اياه الى سلاح للردع المعنوي يتم التلويح به بين وقت وآخر، حتى يتحول إلى عامل تهديد «مُبطّن» لأى تصور عربى للمواجهة العسكرية ...

«تطابق مفهوم الأمن الاسرائيل مع اهداف النظام الشرق الأوسطى»

على هذه النحو يبدو التطابق واضحاً بين مفهوم الأمن الاسرائيلى ومصطلح الشرق الأوسط، فقد استخدم الأمن واعتباراته الاسرائيلية المتعددة تبريراً لمطالب اقليمية ظلت ثابتة برغم اختلاف مراحل الصراع العربى الاسرائيلى. فقد استخدم لغرض شروط مجحفة لاضعاف القدرات العسكرية العربية مثل: نزع السلاح، وفرض مناطق أمن تحيط بإسرائيل، وتقييد تطوير القدرات الدفاعية العربية، وصناعة الأسلحة، واجباط أى جهود لتنمية القدرات النووية كما استخدم، وسوف يستخدم، فى إدعاء صلاحيات إشرافية ومراقبة الأوضاع الدفاعية للبلدان العربية من خلال لجان، ولجان فرعية واطقم إشراف على التسليح العربى -على نحو ما يطرح فى المفاوضات المتعددة الاطراف التى تضم اسرائيل وغالبية الدول العربية ...

من هنا تبدو الخريطة الجديدة للمنطقة لا تخرج عن ذاك المذهب الاستعمارى القديم، شرق أوسط يخضع للقوة الاسرائيلية بدلاً من خضوعه وتبعيته للعوامل الغربية الكبرى خلال سنوات الثلاثينات والإربعينات لكن الجديد والخطير فى حقبة التسعينات أنها تأتى فى ظل تسليم طوعى من غالبية أقطاب النظام العربى بالهيمنة الاسرائيلية القادمة، وهو تسليم يصل إلى حد التفريط فى مكونات النظام العربى واهدار مقوماته، فالتنسيق العربى بين الأطراف العربية بعضها تجاه بعض غائب، وأسس المواجهة -أى كانت صيغتها- ضد اسرائيل تفتقد الحد الأدنى من الاتفاق ... أما غياب المشروع العربى المقاوم للمرحلة الصهيونية الجديدة فحدث عنه ولا حرج، فقد بلغت المأساة على هذا الصعيد حداً خطيراً نال من ثقة المواطن العربى بامكانية «الحلم» فى صياغة الغد ...

أما الجانب الآخر من المأساة العربية، فإن هذا التردى يحدث، ومفهوم الأمن الاسرائيلى يشق طريقه ويحقق شروطه، ويصوغ مطالبه، فى ظل مناخ عربى لا يواجهه بالرفض ولا يبدى تجاهه أى تحفظ !!

«شيمون بيريز ومشروعه الشرق أوسطى»

اثبت قادة الصهيونية، أنهم بفضل فلسفة «خلق الحقائق» وسياسة استغلال الظروف والمعطيات «استطاعوا عملياً ومنذ استقرت أهدافهم على جعل فلسطين، «دولة صهيونية» أن يحققوا نجاحاً بعد نجاح فى مواجهة عجز عربى شامل كان من مظاهر العجز عن تصديق اهداف الصهيونية أو استبعاد امكانية تحقيقها...

فالصهيونية فى النهاية ليست هى الحركة الصهيونية فحسب، بل هى بالمعنى السياسى تكرر لسلسلة من التحالفات والعلاقات والمصالح بين اسرائيل والدول الرأسمالية، وعلى رأسها بطبيعة الحال الولايات المتحدة الأمريكية...

أما على صعيد الافكار والعقائد، أو الايديولوجية، فالصهيونية ليست مجرد سند بإدعاء الشرعية «للقومية اليهودية» التى اغتصبت اراض الغير، بعد «ألفى عام من الشتات»، وليست مجرد صك ملكية «أرض بلا شعب» للشعب الذى لم يكن له أرض لبناء «أمه إسرائيل»، انما هى فى المقام الأول رخصة التوسع وطموحات الغد، ومستند الشرعية لأعمال العنف والابادة الجماعية ومنهج القهر العنصرى...

وعلى ضوء هذه المنظومة الصهيونية فى صياغتها الفلسفية -إذا جاز التعبير- تندرج منظومة أخرى هى الأكثر تعبيراً عن الوجه العدوانى لاسرائيل، منظومة أو نسق سياسى يضم تعبيرات ومفاهيم مثل: «حدود آمنة»، وهذه «حدود تاريخية» وتلك «حدود يمكن الدفاع عنها» وهذا «نطاق أمن»، وهنا أرض «مشى فيها الأسباط الاثنا عشر»، وهنا «أرض تقع فى قلب التاريخ العبرى»...

وهذه المفاهيم ليست مجرد تعبير عن جناح متطرف فى الفكر الاسرائيلى، ولكنها مفاهيم وقيم ومصطلحات يتعقد حولها الإجماع الفكرى فى اسرائيل ويلتف حولها المخططون والمنفذون، وقامت بتنظيمها -على نحو ما جاء فى دراسة الباحث العربى محسن عوض عن سياسة التطبيع فى الاستراتيجية الاسرائيلية -مراكز بحوث علمية وهيئات اكااديمية، وساسة يتولون صياغة التوجهات الاسرائيلية تجاه العالم والمنطقة...

«شيمون بيريز ... ومشروع الشرق الأوسط الجديد»

من بين هؤلاء الساسة، بل وأبرزهم، تقع إسهامات شيمون بيريز في محاولة صياغة تصور جديد للشرق الأوسط وفق المصالح الاسرائيلية وتجسيدها مباشراً للفكرة الصهيونية بكل ما تحمله من إدعاءات تاريخية، فقد طرح شيمون بيريز في نهاية عام ١٩٨٦، مشروعاً للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، أسماه البعض مشروع «مارشال الاسرائيلي» على نهج المشروع الأمريكى المعروف بهذا الاسم والذي استهدف تعمير أوروبا بعد الحرب الثانية ...

والواقع أن مشروع بيريز لم يكن جهداً اسرائيلياً خالصاً، فهو خلاصة لحوارات مشتركة ضمت رئيس الوزراء المصرى السابق الدكتور مصطفى خليل، وشيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك، فضلاً عن إسهامات مباشرة من محافظ البنك المركزى الاسرائيلي ... وقد جاء المشروع فى صياغته النهائية ترجمة واضحة للمشكلات الاقتصادية التى تواجهها اسرائيل وكيفية معالجتها، فالأعباء الأمنية العالية، والتى قدرتها دوائر البنك المركزى الاسرائيلي بنحو ربع الدخل القومى، أصبحت تمثل عبئاً خائفاً للاقتصاد الاسرائيلي وتزايد على نحو خطير فى السنوات الأخيرة، خاصة بعد اندلاع الانتفاضة والتعثر فى إيجاد سلام شامل فى المنطقة .. فقد بلغت تكلفة غزو لبنان -على سبيل المثال- أكثر من ٣,٥ مليار دولار، وارتفعت نسبة التضخم فى الاقتصاد الاسرائيلي حداث تجاوز ما نسبته ٥٦٠٪، بينما ارتفعت الديون الخارجية فى نهاية عقد الثمانينات الى ٤٣,٣ مليار دولار تستدعى حمة سنوية تبلغ أكثر من ٩ مليار دولار، أى ما يمثل نسبة نسبة ٣٥٪ من الميزانية العامة الاسرائيلية ...

ولذلك فقد استهدف مشروع بيريز تحقيق أربعة أهداف من وراء تعميم «السلام الاسرائيلي» أولها: توفير النفقات الأمنية، وثانيها: التجارة المباشرة مع دول المنطقة برفع المقاطعة العربية، وثالثها: السياحة، وأخيراً المشروعات المشتركة، فضلاً عن اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات الى المنطقة من خلال النوايا الاسرائيلية.

فى ظل تلك الاجواء التى تصنعها الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية، فإن مشروع بيريز، بدعوى دفع التنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط، يتضمن اقامة نظام للتنمية الاقتصادية لمدة عشر سنوات فى عدد من دول الشرق الأوسط، من بينها دول نفطية عربية تضررت مؤخراً من انهيار أسعار البترول، ويخصص لهذه التنمية -وفق

تقديرات أولية- مبلغ ٣٠ مليار دولار بواقع ٣ مليار سنوياً توضع فى صندوق خاص على أساس أن تتولى الدول الصناعية السبع الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة تمويل الصندوق الخاص بمشروعات التنمية التى يتفق عليها. ومن هنا تولى بيريز عرض المشروع على الولايات المتحدة، والتى قامت بدورها بتسويقه على حلفائها فى أكثر من دورة من دورات قمة الدول الصناعية الكبرى ...

وقد أوضح بيريز أن المشروع يرمى إلى: تدعيم اقتصاديات دول المنطقة للتغلب على أزماتها المالية المتزايدة نتيجة انخفاض أسعار البترول، ومن ثم حثها على التعاون السياسى والاقتصادى بينها ... ولكى يستكمل بيريز أهدافه، فانه يشير إلى أن المشروع يحقق هيكلاً اقتصادى فى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حين التوصل إلى حل سياسى بشأنها، وهو الأمر الذى يحققه بصورة ما، اتفاق غزة/ أريحا، أما الاغراء الثانى الذى يقدمه المشروع للدول العربية المثقلة بالديون، فهو إدعاء بيريز بأن مشروعه يخفف عبء الديون الخارجية على هذه الدول عن طريق إعادة جدولتها على فترة زمنية طويلة.

ويعرض المشروع لاسلوبيين للتمويل، يقوم الأسلوب الأول على نشاط النظام المصرفى الدولى أساساً، فتقدم الدول الصناعية الكبرى ١٠٪ من اجمالى المبلغ عن طريق إعادة جدولة الديون و ١٠٪ تتبرع بها هذه الدول لتكوين احتياطى خاص بالتأمين ضد المخاطر و ٨٠٪ فى صورة سندات تطرح فى أسواق المال العالمية وقروض تفتحها المنظمات المالية الدولية والاقليمية.

ويقوم الاسلوب الثانى للتمويل على أساس التعاون المتوازن بين النظام المصرفى الدولى والدول الصناعية السبع، بحيث يقتسمان معاً مخصصات التنمية مناصفة بينهما.

وقد أضاف بيريز إقتراحاً آخر يتلخص فى قيام الدول الصناعية بدفع مبلغ ٢,٥ دولار عن كل برميل بترول تستورده، وتوضع الحصيلة فى الصندوق، كما أشار إلى امكانية مساهمة الدول العربية النفطية فى تمويل عملية التنمية بتشجيعها على التعاون الاقتصادى واقتطاعها جزءاً من ميزانياتها وتوجيهها إلى مشروعات مشتركة.

وفترض على ضوء تصورات بيريز أن تستفيد اسرائيل من وراء تطبيق هذا المشروع بطريقتين: فائدة غير مباشرة من الاسهام فى الاستقرار بحد ذاته بتوفير

نفقات الدفاع، أما الطريقة الثانية. فهي الفائدة المتوقعة من المشاريع الاقليمية.

«إعادة صياغة السوق الشرق أوسطية»

وفقاً لتصورات بيريز فان ثمة ادارة جديدة للمنطقة لابد أن تتشكل، وتضم الدول المساهمة فى المشروع، بخلق هيئات اقتصادية وسياسية تشرف على تخصيص الموارد والميزانيات، وعلى ضوء ذلك يتقدم من لهم شأن بالمساعدة فى تحقيق السوق الشرق أوسطية الجديدة -سواء كانوا حكومات قومية أم مستثمرين من القطاع الخاص - بطلباتهم للهيئات التى تقدم المساعدة، وبلغة تسويقية واضحة يقول شيمون بيريز «أن الهيئات أو الدول التى تساهم مشروعاتهم فى تحقيق الاستقرار السياسى بالمنطقة، سيحظون بأكبر قدر من المساعدة».

وبطبيعة الحال فإن المشروع يستهدف تحقيق الاستقرار فى الاراضى المحتلة، فيقترح تشكيل لجنة اقتصادية تمثل بجانب الدول المستفيدة من المشروع ممثلين عن الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

على ضوء هذا النمط الواضح من الادارة، فان صياغة الشرق الأوسط وفق عناصره الجديده تكون قابلة للتحقيق، إذ يركز بيريز على إقامة مشروعات فى الدول المستفيدة، فى مجالات الزراعة والمياة وتوليد الطاقة واقامة شبكة من المواصلات والطرق وتطوير نظم الخدمات، فضلاً عن تأمين وسائل نقل التكنولوجيا العالمية والتأمين ضد المخاطر وفتح التسهيلات لشركات الاستثمار.

ويوضح شيمون بيريز الهدف المبتغى من وراء هذه السلسلة المتعددة من المشروعات، فيقول: «أن مشروع الشرق الأوسط الجديد، بأبعاده الاقتصادية، لا يمثل بديلاً للسلام، فهو يقوم على فرضية قابلة للتحقيق، تشير بان المشروع سيشكل دافعاً اضافياً لمسار السلام» ويضيف قائلاً: «إن المشروع أرسى على معادلة بسيطة، تقول: بان المال يساوى الاستقرار الاقتصادى، الذى يساوى بدوره الاستقرار الاجتماعى/ السياسى، وهذا الأخير يدفع عملية السلام...».

«الهدف النهائي ... بناء اسرائيل الكبرى»

برغم ادعاء المشروع بأنه يستهدف تحقيق تنمية اقتصادية لدول المنطقة
الغايات الاسرائيلية هي الهدف الواضح من وراء تصورات شيمون بيريز
يستهدف تأمين وبقاء القبضة الاسرائيلية على كل من الضفة الغربية وقطاع
طريق القيام ببعض المشروعات الاقتصادية فيها. وخلق اقتصاد فلسطين
مناطق الحكم الذاتى فى كل من القطاع ومنطقة أريحا ..

ولذلك فالمشروع على الصعيد الفلسطينى يحقق تسوية سياسية
الفلسطينية من شأنها تصفية هذه القضية نهائياً، ومن ثم فهي تقدم العون الا
«من جيوب غيرها» -على حد تعبير الدكتور فؤاد موسى فى دراسته عن
بيريز/ خليل- ولذلك فان اسرائيل باعادة طرحها من جديد لمشروع «الشرق
الجديد» فانها تعيد فى نفس الوقت إحياء تصورات بيريز حول خلق سوا
أوسطية، تمكن اسرائيل من استغلال الموارد العربية، وتحويل الاقتصاد الاسرائيل
اقتصاد ينتمى للمنطقة العربية، ولذلك لا يمول المشروع سوى المشروعات
التي تشارك فيها اسرائيل، وهو الأمر الذى يحقق بوسائل «السلم المفروض
الصهيوتية، وهدفها النهائي، ببناء «اسرائيل الكبرى»

«العقل الاسرائيلي يفكر...»

فتح الاتفاق الفلسطيني / الاسرائيلي الباب واسعاً للحديث عن المستقبل، فمنذ توقيع اتفاق الحكم الذاتي في الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٩٣ بالعاصمة الامريكية واشنطن، بات الفكر السياسي - المؤيد والمعارض للاتفاق - يتحدث عن طبيعة المرحلة القادمة، وملامحها المتوقعة.

وبطبيعة الحال، احتل الحديث عن «الشرق الأوسط الجديد» موقع الصدارة عن ماعداه من قضايا وهموم ومشكلات، فملف الصراع في المنطقة - بدت صدحاته عند البعض - في سبيلها إلى الإنزواء والنسيان، ليحل محلها عالم جديد من الازدهار والسلام !؟

لكن هذه الأحلام، أو الأوهام، ستظل كما هي أحلام وأوهام، اذا غاب الفكر العربي عن ممارسة دوره لمواجهة تحديات عاتية تحملها عواصف المستقبل الذي بدأت رياحه تهب على عالمنا العربي ...

فالحديث عن المستقبل مهم للغاية، لأن من يجيدون استشراف المستقبل يمكنهم أن يجيدوا التخطيط له جيداً، فيما أن يعملوا على تغييره، وهذا ممكن في الظواهر الاجتماعية، أو يعملوا على الأقل على تفادي مخاطره وتوقي أخطاره ...

ومن سوء الحظ أن اسرائيل استعدت لهذه اللحظة منذ زمن، وثقلت أطماع التوسع «لبناء اسرائيل الكبرى» في مشروع كبير أعدته عقب هزيمة ١٩٧٦ مباشرة، وهو المشروع المعروف باسم السوق المشتركة للشرق الأوسط .. فجاء تعبيراً دقيقاً عن فلسفة الصهيونية في التوسع من جهة وضرورات البقاء من جهة ثانية، فقد تشكل أمام الفكر الصهيوني منذ لحظة قيام اسرائيل تلك المعضلة التي لازمتها، فقد تحدد مصيرها في الخيار بين «التوسع أو الانهيار» .. وكان توسعها في الاساس توسعاً اقليمياً في أواضى الدول العربية، وهو ينطوي بالضرورة على توسع اقتصادي أيضاً، ومع تطبيق العلاقات الاسرائيلية مع بعض البلدان العربية أصبح في الأماكن تحديد معالم التوسع الاقتصادي بدقة، فهذا التوسع هو الآن حقيقة واقعة، ولأول مرة منذ وجودها تحاول اسرائيل أن تتخلص من طبيعتها الطفيلية المعتمدة على العالم الرأسمالي، وذلك بالسعى للاعتماد على المنطقة العربية كشريك اقتصادي، وهو في

هذه الحالة وبالضرورة -هو الشريك التابع- وذلك من أجل تشكيل المنطقة العربية اقتصادياً، لتصفية خطوات التكامل الاقتصادي العربى المحدود، ولإعادة تشكيل معالم التقسيم الجديد للعمل داخل المنطقة بزعامة إسرائيل وهيمنتها ...

<<تصورات ومفاهيم وأبحاث>>

ولتحقيق هذه الغاية الصهيونية، بإعادة بناء «إسرائيل الكبرى» تعين على الفكر الصهيونى أن يصوغ مفاهيم ومصطلحات تتناسب مع المناخ الجديد، ففي مطلع عام ١٩٧٧، وقبل زيارة السادات للقدس فى نوفمبر من نفس العام، شرع ألوف هارايفن مدير مركز شيلواح لدراسات الشرق الأوسط، مفهوم «طبيعة السلام» عند الاسرائيليين، فأوضح انه علاقة تحتوى على ثلاثة عناصر على الأقل: الأول، أن هذه العلاقة يجب أن تتضمن حواراً بين الاطراف الذين كانوا مشتبكين قبل ذلك فى نزاع، والثانى: أن هدف هذا الحوار يبتغى الوصول إلى عمل مشترك، والثالث: أن السلام يجب أن يأخذ شكل علاقة قادرة على أن تخلق آفاقاً ونماذج جديدة من التعاون .. وهكذا.

ولكى يجسد ألوف هارايفن، هذه العناصر ويجعلها من الحقائق الجديدة بالمنطقة، فإنه يسعى إلى بناء منظومة جديدة من المفاهيم، ومحاولة بناء علاقات جديدة من الثقة بين العرب واسرائيل، وهو الأمر الذى يجب أن يشمل مجموعة من المواقف والأعمال تؤدي للحد من مشاعر الغبن والظلم والإجحاف لدى الجانبيين، وإيجاد ترتيبات استراتيجية معقدة تجعل المعتدى يدرك أنه من الصعب عليه أن يبدأ بحرب، وأخيراً ضرورة وجود برامج جديدة فى المجال التعليمى / الثقافى، تهدف إلى تفتيت الملامح السلبية للجانِب الآخر>>، ويقول/ ألوف هارايفن/ انه مع توافر هذه العناصر فلا يجب التخلّى عن التأثير السياسى والمعنوى الذى تتركه قوة اسرائيل الاستراتيجية فى الفكر السياسى العربى، والقرارات المعبرة عنه ..

وتكتسب تلك الترتيبات السياسية والثقافية والاقتصادية التي يشير إليها مدير مركز شيلواح، مفهومًا زمنيًا واضحًا، من وجهة النظر الاسرائيلية. وهنا يتعين التوقف عند المفهوم الأمنى والسياسى كما عبر عنه شيمون بيريز، وأسحق رابين ... فيشير وزير الخارجية الاسرائيلية الى أنه «من المستحيل التفكير فقط فى الدفاع عن الحدود، وإغفال ما يجرى فى الاماكن البعيدة، من غير المعقول أن

يصلنا صاروخ من بعد ألف كيلومتر، بينما نشغل أنفسنا برسم حدود على بعد ثلاثين كليومتراً من مركز وجودنا فالمطلوب اليوم ليس حدوداً قابلة للدفاع، بل أبعاداً قابلة للدفاع .. وبكلمات أخرى علينا أن نبني شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر في شبكة العلاقات العسكرية المجردة ..».

إن تلك النظرة الأمنية الجديدة التي يتحدث عنها شيمون بيريز، تقوم على تحويل شبكة ومنظومة الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية الجديدة» لبناء تلك «الأبعاد» و«الأعماق» اللازمة للدفاع عن أمن وهيمنة إسرائيل في المنطقة العربية، دون الاقتصر على المفهوم الضيق والفاصر القائم على الدفاع عن «الحدود الجغرافية» فقط فالحدود الجديدة لإسرائيل -وفقاً لهذا المنطق- لن تكون حدوداً جغرافية، بل ستكون أعماقاً اقتصادية وسياسية تضرب بجذورها في بلدان المنطقة المستويات والمؤسسات الحكومية والمهنية والشعبية كافة وبدون إستثناء ...

ذلك هو المفهوم الجديد لـ «الأمن الإسرائيلي»، أمن الأعماق، عن طريق السيطرة على مجريات الأمور السياسية والاقتصادية في محيط بلدان الجوار، إذ أن المفهوم التقليدي للأمن القائم على الدفاع عن الحدود الجغرافية، وتوسيع نطاق «الأحزمة الأمنية» كان يلائم مرحلة معينة في تاريخ «الدولة العبرية»، مرحلة تثبيت وفرض الوجود، وهي مرحلة في الفكر السياسي الإسرائيلي، ولت تجاوزتها الأحداث

أما على الصعيد السياسي والرؤية الاستراتيجية الشاملة تأتي تصورات اسحق رابين، فيرى أن دراسة مكونات العلاقات الاستراتيجية تبين أن الأمر اللازم لاستمرار السلام بعد تحقيقه هو نفسه الأمر الذي لابد منه لكي يتحقق السلام ...

بمعنى أوضح يرى رابين، أن التغييرات اللازم إجراؤها في المجال الاستراتيجي لاستمرار السلام هي نفسها التي من دونها لا يمكن التوصل إلى السلام، والنزاع عند رابين ينتمى وفق هذا الفهم إلى ثلاثة مجالات: الأول، هو العلاقات بين البلدان العربية وإسرائيل، والثاني: هو العلاقات العربية وآثارها على موقف البلدان العربية تجاه إسرائيل، والثالث: هو إطار الصراع بين الدول الكبرى ..

وبعد أن يحدد اسحق رابين الوسائل والسهل التي يتعين على إسرائيل أن تتعامل بها مع كل مستوى من المستويات الثلاثة السابقة، يجمّل رؤيته لطبيعة

السلام وكيفية تحقيقه، فيقول: «أن ذلك الأمر يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات الطويلة والمعقدة، تؤدي في النهاية إلى تغيير موقف الوطن العربي تجاه إسرائيل بصورة جذرية، وهذه الإجراءات لا يمكن أن تتطور وتنمو بمعدل سريع إلا في واقع يسمح بتزايد النفوذ العربي على كل ما عداه من نفوذ منافس، وفي داخل هذا النفوذ الغربي، فالغلبة من وجهه نظر رابين يجب أن تكون للنفوذ الأمريكي ...»

وزيد رابين الأمر إيضاحاً، فيقول: «.. ومن دون إحداث تغييرات في المجالات الثلاثة سالفة الذكر، لا يمكن تحقيق سلام بغض النظر عن أي ورقة دبلوماسية يتم التوقيع عليها في جنيف أو واشنطن أو في أي مكان آخر، فالاتفاق الدبلوماسي الذي لا يكون له أثر في تغيير المجال الاستراتيجي هو مجرد ورقة لقيمة لها. ولكن التغيير الاستراتيجي من دون ورقة دبلوماسية له مغزى حقيقي وأساس ...»

<<الاقتصاد، ومعالم الشرق الأوسط الجديد>>

حدد شيمون بيريز معالم «السلام» القادم في منطقة الشرق الأوسط على أنه «أولاً وقبل كل شيء هندسة معمارية ضخمة، هندسة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضي ومستعد لآخذ مكانه في العصر الجديد، العصر الذي لا يطبق المتخلفين ولا يغفر للجهلة» ..

وقد سبق لأبا اييان -وزير خارجية إسرائيل الأسبق- أن حدد الضمان الأساس لأي إتفاق للسلام، على أنه إنشاء شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والاقطار العربية على غرار نموذج الجماعة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية».

كما طالب شيمون بيريز مجدداً ببناء «شرق أوسط جديد» من خلال إنشاء «سوق شرق أوسطية مشتركة» على أساس من المياه والسياحة، مثلما قامت السوق الأوروبية المشتركة على الفحم والصلب» ..

ويعتبر «البعد الاقتصادي» للتسوية مداعبة لحلم الصهيونية القديم تحدث عنه تيودور هرتزل في روايته السياسية اليهودية (أرض الميعاد) حيث أشار إلى أهمية قيام «كومنولث» عربي / يهودي بين إسرائيل والاقتصادات العربية، حيث يتم خلق مصالح اقتصادية متبادلة تسمح بدخول إسرائيل في النسيج الاقتصادي العربي

تصبح اسرائيل بمثابة سنغافورة الشرق الأوسط»..

لكن الحلم الصهيونى القديم، لا يتحقق فى صياغته الجديدة بدون معالجة خاصة لتعقيدات الصراع ومشكلاته المتراكمة منذ أكثر من خمسة عقود، ولذلك فثمة معالجة سياسية ونفسية يطرحها الفكر الصهيونى فى صياغات علمية، تتسم بالليبرالية والاعتدال من الاسباب الحقيقية للصراع، فخلافاً لرؤية بيريز التى تركز على الأمن والاقتصاد، يتناول يهوشافاط هاركاى -أحد المفكرين الاستراتيجيين الاسرائيليين- مشكلة الاندماج الاسرائيلى فى المنطقة من زاوية أخرى، فهاركاى يميز بين ما يسمى الخطة الكبرى، والسياسة .. والخطة الكبرى التى يقصدها تتعلق بالأهداف العليا أو الغايات النهائية، فهى عند السوفيات خلال مرحلة الحرب الباردة هى تدمير النظام الغربى، لكن السياسة السوفيتية شئ آخر تماماً. وما تطمح اليه أقل من ذلك بكثير، وبالمثل فإن الخطة الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، فيما يخص العالم اليوم هى بسط الهيمنة الاقتصادية والسياسية على أوروبا، وتحجيم التفوق اليابانى، وابقاء قبضتها على أمريكا اللاتينية، وصياغة سياسات الكثير من أقطار الشرق الأوسط وأفريقيا .. أما السياسة الأمريكية فهى تتعامل مع أهداف أقل تواضعاً، وتسعى لتحقيق غاياتها بأساليب أقل عنفاً أو صخباً ..

وهكذا الحال بالنسبة لمعالجة هاركاى لمشكلات الصراع العربى الاسرائيلى، فهاركاى يهتم كلا الطرفين، العرب واسرائيل بالخلط بين الخطة الكبرى ذات الغايات البعيدة والسياسة ذات الأهداف الجزئية القريبة، فهى عند العرب -من وجهة نظر ساسة اسرائيل- فإن الخطة الكبرى هى تدمير اسرائيل .. أما على الجانب العربى، فإن الخطة الكبرى لدى اسرائيل هى بناء اسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، كخطوة أولى للهيمنة الكاملة على كل اقطار الوطن العربى وشعره ..

وبعد أن يصف هاركاى المشكلة على هذا النحو، فإنه يطرح حلاً لمعالجة هذه المشكلة، فيدعو الى فصل الخطة الكبرى عن السياسة، فيقول: «ليس بمقدورنا أن نطرد الاهداف الشريرة من أذهان اعدائنا، وانما نستطيع اقناعهم بضرورة وضع هذه الاحلام جانباً وإتباع سياسات اكثر اعتدالاً» ويشير هاركاى الى دور الردع الاستراتيجى كاحد العوامل التى تستند عليها اسرائيل فى اقناع العرب بالتخلى عن اهدافهم والقبول بمفهوم السلام الاسرائيلى فيقول: «.. والردع الذى أصبح فى الآونة

الافيرة يشكل حجر الزاوية فى التفكير الاستراتيجى الحديث -يعنى بالضبط إجبار خصومنا على الكف عن العمل بالخطة الكبرى واتباع سياسة أقل طموحاً ..»، والنتيجة التى تترتب على ذلك فى رأى هاركابى، هى إذعان العرب للرغبات الاسرائيلية وتخليهم عن الخطة الكبرى -أى تدمير اسرائيل وفق التصورات الاسرائيلية- ويمرور الوقت فأن تخلى العرب عن أهدافهم البعيدة يؤدى بهم إلى اسقاطها بصورة نهائية وتامة ...

وفق هذه المعالجة التى يصيغ كلماتها هاركابى، فأن ثمة شواهد على تبنى ساسة حزب العمل على مقولاتها، فطروحات بيريز ومن قبله أباً إيبان لا تختلف عن الرؤية التى يطرحها هاركابى؛ بل أن أسحق رابين لا يبتعد كثيراً عنه، فالرادع الاستراتيجى أحد ركائز الاستراتيجية فى فرض السلام الاسرائيلى على العرب، بقدر استناد شيمون بيريز على دور الاقتصاد كعامل حاسم فى صياغة الشرق الأوسط الجديد ...

«الباب الثانى» العرب وإسرائيل وصراع جديد

الفصل الأول:- الأقتصاد والسلام وإسرائيل

الفصل الثانى:- العرب وإسرائيل وأوهام المشاريع المشتركة

الفصل الثالث:- الأطماع الاسرائيلية فى المياه العربية

الفصل الرابع:- النظام الإقليمى الجديد، والمقاطعة العربية
لإسرائيل

الفصل الخامس:- إسرائيل ومعركة إبتلاع الاقتصاد الفلسطينى

« الاقتصاد والسلام، وإسرائيل... »

نشطت مجموعة من المراكز البحثية ودوائر صنع القرار في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في وضع بعض «التصورات» «والسيناريوهات» التي تحدد معالم «النظام الشرق أوسط الجديد» في ظل ما يسمى بالاقتصاد السياسي للسلام، ومن أهم التصورات المتكاملة تلك التي قام بها الفريق البحثي برئاسة البروفيسير الإسرائيلي حاييم بن شحار في نهاية الثمانينات، بتمويل من صندوق (هامر لأبحاث السلام)، فضلاً عن نشاطات معهد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط بجامعة هارفارد، ومعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، والأمانة العامة للمفوضية الأوروبية في بروكسل، ومؤخراً البنك الدولي والمعهد الدولي لبحوث وسياسات الغذاء في واشنطن ...

وحسبنا الإشارة هنا إلى أهم الأبحاث الإسرائيلية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية للسلام، وانعكاساتها على القضايا الأمنية، فنجد أن الياهو كنوفسكى - استاذ ورئيس قسم الاقتصاد بجامعة لار- -إيلان وكبير الباحثين بمعهد شيلواخ- ركز على الميزة الاقتصادية للسلام بين إسرائيل وجيرانها، والتمثلة في خفض العبء الأمنى، إذ يساعد ذلك على خفض ميزانيات الدفاع، وخفض الضغوط التضخمية الناجمة الى حد كبير عن عجز الميزانيات، وتوجيه مبالغ كبيرة من ميزانيات الدفاع نحو الاستثمارات، مما يؤدي الى زيادة الانتاج ..

على هذا النحو يبدو التداخل واضحاً بين عملية السلام بإبعادها الاقتصادية وضرورتها الأمنية والاستراتيجية، وبهذا الصدد، يشير المؤرخ الأمريكى المعروف -بول كنيدي- الى التداخل والتكامل الهام بين السياسات الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية في حالة بريطانيا خلال القرن الثامن عشر، لتأكيد وتعزيز الهيمنة الاقتصادية والسياسية البريطانية على الاقتصاد العالمى في ظل ضعف الاقتصادات المنافسة والتفوق المطلق للأساطيل البحرية البريطانية ..

أن تلك المشابهة التاريخية ليست بعيدة تماماً عما قد نشهده غداً في منطقتنا العربية، مع مراعاة فروق العصر والتوقيت، إذ أن «السلام» لإسرائيل هو مواصلة الحرب بأشكال أخرى. وفي جبهات عدة: اقتصادية ومالية وثقافية (تكنولوجية) وثقافية، انه جزء من استراتيجية متكاملة الأركان ..

<<السلام وأبعاده الاقتصادية>>

لعل البعد الاقتصادي للتسوية يعتبر من أهم الأبعاد المطروحة في ترتيبات السلام القادمة، إذ أن الاتفاقات والمعاهدات السياسية - بما في ذلك التمثيل الدبلوماسي - والترتيبات الأمنية مثل: تخفيض القوات ومراقبة التسليح .. الخ، لا تكفى - من وجهة النظر الاسرائيلية - لتحسين السلام على المدى البعيد، إذ أن «السلام» القائم على المعاهدات السياسية والترتيبات الأمنية هو نوع من «السلام البارد» في العرف الاسرائيلي، بينما إرساء هذا السلام على قاعدة عريضة من الترتيبات الاقتصادية بين اسرائيل والعرب يفضي إلى نوع من السلام الحى والدينامي... ولعل الافكار الاسرائيلية في هذا المجال كانت مبكرة على نحو كبير، فمن بين عشرات الدراسات الاسرائيلية، كانت دراسة «الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠» التي صدرت عن رابطة السلام في تل أبيب عام ١٩٧٠ هي الدراسة الرائدة في هذا المجال وتتضمن تصور مجموعة من الاكاديميين والمفكرين الاسرائيليين للحياة في منطقة الشرق الأوسط في نهاية القرن، انطلاقاً من فرضية إحلال السلام الاقتصادي في المنطقة، وينطوي السلام الاقتصادي وفقاً لهذا التصور على إزالة العوائق والحدود بين اسرائيل والبلدان العربية، وحرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج، سواء في إطار سوق مشتركة للشرق الأوسط أم سوق مشتركة لدول البحر المتوسط، تضم البلدان العربية والدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط واسرائيل، كما تتنبأ الدراسة بأن اسرائيل سوف تستحوذ على النصيب الأكبر في إدارة هذه السوق بين دول المنطقة، بل وسوف تعتبر قلب المنطقة ومركز إدارتها وأساس تطورها في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والبحوث العلمية...

ولذلك تؤكد الدلائل على أن وراء مشروع السوق المشتركة للشرق الأوسط أملاً لدى اسرائيل في التوصل إلى نوع من تقسيم العمل بينها وبين الاقطار العربية، تقسيم عمل تكون من شأنه أن تتخصص اسرائيل في انتاج المصنوعات الأرقى. فقد تركت اسرائيل لمصر التخصص في بعض الصناعات الهندسية وصناعات الحديد والصلب وصناعات السيارات والمحركات، ولسوريا أن تتخصص في الصناعات الغذائية والمنسوجات، أما العراق ودول الخليج فيمكن أن تتخصص في الصناعات البتروكيمياويات، وأبقت لاسرائيل لنفسها التخصص في الصناعات الالكترونية والميكرو الإلكترونية والالات الدقيقة والاجهزة الطبية والكيماريات المتطورة والالات

الهندسية والكهربائية والصناعات المعتمدة على التحكم المركزي والتسيير الذاتى، كذلك تحتفظ لنفسها بالصناعات ذات القيمة المضافة العالية مثل صناعتى الماس المصقول والفراء، وهى صناعات لازمة لرفع قيمة الصادرات الاسرائيلية ...

لكن البعد الأمنى لهذا التصور الاسرائيلى لتقسيم العمل فى المنطقة يبدو واضحاً من خلال تحديد لها لمجموعة من المقترحات العملية لاقامة ما أسمته «بالروداع الاقتصادية» التى تضمن بها استقرار السلام الاسرائيلى المنشود، من بينها: إقامة مجمعات صناعية مشتركة ضخمة على الحدود بين اسرائيل والبلدان المجاورة، تمثل -إضافة الى وظيفتها الانتاجية- حزام أمن متبادل، كما تعزز المصالح الاقتصادية المشتركة وتمثل روادع سلبية وحوافز ايجابية فى الوقت نفسه، كما تركز الدراسات الاسرائيلية على أثر العوامل التكنولوجية فى الإسراع بعملية إذابة الحدود فى الشرق الأوسط مع بداية القرن المقبل، من أجل أن تتكامل المنطقة فى وحدة كبيرة مؤكدة على مكانة اسرائيل داخلها، خاصة فى ميدان التقدم العلمى والتكنولوجيا .. ولكى تعزز اسرائيل هذه التصورات فإنها تستند على تجربة اوروبا فى التوحد الاقتصادى، خاصة تجربة الاتحاد الاقتصادى القائم بين «دول البينيلوكس» الأوروبية الثلاث ذات الاحجام الاقتصادية الصغيرة وهى: بلجيكا وهولندا، ولوكسمبورج. وتقترح فى المقابل اقامة نموذج شرق أوسطى شبيه بدول البينيلوكس، يضم اسرائيل والاردن وفلسطين، وهو خيار تعتبره مراكز البحث الاسرائيلى اكثر الخيارات جاذبية فى حال الوصول الى تسوية مع الفلسطينيين، وبزوغ نوع من «الكيان الفلسطينى» المستقل.

ويتضح من قراءة الوثائق الأوروبية والأمريكية، أن خيار البينيلوكس يمثل نقطة إلتقاء بين التصورات الاسرائيلية والغربية، فكلاهما يرى أن هذا التصور يعزز، خلق «السوق الشرق أوسطية»، بل الأدهى من ذلك أن الكيان الفلسطينى الوليد سوف يتحول -فى اطار تلك التصورات والمخططات- الى جسر للعبور «الاقتصادى» للدولة العبرية فى اتجاه بقية مناطق الوطن العربى، أو سواء تم تسويقها من خلال «تغليف» يحمل إسم شركة فلسطينية أو أردنية، أن تنتشر فى كافة أرجاء منطقة الشرق الاوسط ..».

<<آفاق المصلحة الاسرائيلية>>

وهكذا كان فتح الاسواق العربية يحتل الأولوية فى أهداف مشروع السوق المشتركة للشرق الأوسط، خاصة فى الوقت الراهن، فهو يعتبر محاولة اسرائيلية لالتقاط الانفاس فى الصراع العالمى الدائر على الاستحواذ على الأسواق. إذ تحاول اسرائيل أن تنافس دولاً صناعية كبرى لا تستطيع بالتقطع مناقستها فى الأسواق العالمية، فالسلع الاسرائيلية لا تقلل من عناصر الجودة وانخفاض السعر ما يمكنها من منافسة السلع الأوروبية واليابانية وقد وجدت السلع الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة حلاً جاهزاً لمشكلة تصريفها فى الأسواق الأوروبية، فنظراً لارتفاع مستوى الأجور فى اسرائيل، فإن معظم الصناعات يلغرض عليها العمل بكلفة انتاجية عالية التكاليف الحديثة، ومن هنا صارت صادرات اسرائيل مهددة منذ عدة سنوات داخل الاسواق الدولية بخطر ينهما: التضخم والبطالة، ومنذ سنوات، أى فى عام ١٩٧٥ وبالتحديد، كانت صادرات الصناعات المعدنية الاسرائيلية موزعة كما يلى على المناطق الصناعية فى العالم: ١٢,٩٪ للسوق الأوروبية و ١١,٣٪ لسوق المنطقة الحرة و ٣١٪ للولايات المتحدة و ٣٩,٣٪ لبلدان أخرى، وهو وضع استثنائى لا يمكن أن يدوم لاسرائيل لأمد طويل ..

فى السوق الأوروبية المشتركة، ومن بعد ذلك الاتحاد الاوروبى، تواجه اسرائيل وضعاً قلقاً. فمنذ يوليو ١٩٧٧ تمتعت اسرائيل بالغاء جميع الرسوم الجمركية على صادراتها للسوق، لكن فى مقابل ذلك كان على اسرائيل أن تخفض رسومها الجمركية على الواردات الصناعية من السوق، ويعنى هذا أن اسرائيل تواجه أخطار المنافسة الأوروبية داخل السوق الاسرائيلية نفسها ..

ولذلك فالترتيبات الاقتصادية الجديدة سوف تساعد الاقتصاد الاسرائيلى على الاستغلال الأمثل لموارده الاقتصادية والتقنية ومواجهة الحواجز الجمركية بثقة، فمن المعروف أن الاقتصاد الاسرائيلى يعتمد اعتماداً كبيراً على المبادلات الخارجية: استيراد الخامات والسلع الوسيطة (تمثل نحو نصف الواردات الاسرائيلية) وتصدير السلع الصناعية (تمثل ثلثى الصادرات الاسرائيلية)، وفى ظل الترتيبات الاقتصادية الجديدة، يمكن أن يتحول العديد من البلدان العربية الى بلدان مصدرة للخامات والمكونات لتغذية الصناعات الاسرائيلية من خلال ما يسمى تعاقدات التبادل التجارى فى ما بين الصناعات، مما يعمق مفعول النمو «غير المتكافئ» بين

الاقتصاد الاسرائيلي وبقية الاقتصادات العربية.

<<الهدف الحقيقي لعملية التسوية>>

ولذلك يبدو المضمون الاقتصادي للمشروع الاسرائيلي، هو الهدف الحقيقي لعملية التسوية السياسية وجائزته الكبرى، وهو ضرورة لتعزيز السلام، بقدر ما هو حاجة من احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي، فاذا كانت الضمانات الامنية ونزع السلاح، والتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة تمثل الضمانات اللازمة لفرض السلام، فان التدفق الحر للسلع والافكار هما وحدهما الدعامتان القادرتان على تعزيز «السلام» وإكسابه الصبغة المقبولة للمفهوم الاسرائيلي...

ولاعطاء فكرة مبدئية عن حجم المكاسب الاسرائيلية من السوق الشرق أوسطية المقترحة، تشير دراسة حديثة للمفوضية الأوروبية عن تنمية التبادل التجاري في اطار منطقة حرة للتجارة تجمع مصر وسوريا والاردن ولبنان والكيان الفلسطيني الوليد بالاضافة الى اسرائيل، إلى أن حجم الصادرات الاجمالية لتلك البلدان ستكون حوالي ٣٠ مليار دولار خمسة عشر مليار دولار لاسرائيل وحدها

وعلى الصعيد التقني -التكنولوجي- تستعد اسرائيل لجنى مكاسب الاقتصاد السياسي للسلام بمنطقة الشرق الأوسط، إذ تم الاتفاق على اقامة «مؤسسة للعلم والتكنولوجيا» بين أمريكا واسرائيل، وهو اتفاق له دلالة سياسية لاتخطئها العين في هذا التوقيت بالذات، إذ أن أسحق رابين أبرمه مع الادارة الأمريكية عقب توقيع اتفاق ١٣ سبتمبر الذي وقعه مع منظمة التحرير الفلسطينية بشأن اقامة الحكم الذاتي الفلسطيني في منطقة غزة وأريحا، ومبعث الخطورة في هذا الاتفاق/ الامريكي - الاسرائيلي/ أنه يشكل أفضل السبل لضمان استمرار التفوق النوعي لاسرائيل تكنولوجيا في المنطقة على نحو يلائم الظروف الجديدة، ظروف تتحقق فيها الهيمنة لمن هو أكثر قدرة على توفير سلع أفضل في سوق شرق أوسطية مشتركة ...

<<العرب واسرائيل ... وأوهام المشاريع المشتركة>>

لم يجد النظام الشرق أوسطى هدفاً غربياً مفروضاً على المنطقة فحسب، ولكن بات أملاً عند اسرائيل أيضاً، والخلاف في الحالتين أن الغرب أراد أن يفرض نظامه بسياسة الأخلاق والمشاريع العسكرية التي فرضتها قوانين مرحلة الحرب الباردة، أما في الحالة الثانية فإن الرغبة الاسرائيلية تنحصر في صياغة نظام شرق أوسطى جديد يلبي التطلعات بالهيمنة الاقتصادية على المنطقة مع إبقاء القوة العسكرية والنوية عنصراً للتلويح بالردع ...

لكن مبعث الخطورة في المرحلة الراهنة، ليست بداية تشكيل هذا النظام في حد ذاته، وليست في كونه مفروضاً من خارج النظام العربي فحسب، ولكن في أن توقيت بداية التسوية قد تزامن مع مرحلة ضعف وتفكك عربيين واضحين، بحيث أن السيناريو الأكثر احتمالاً الآن، دون شك، هو أن تدخل الدول العربية هذا النظام فرادى، وليس في إطار عربي متماسك، وبهذا تنفاقم المخاوف من أن يكون النظام الشرق أوسطى إطاراً لتدوين الهوية العربية، وليس إطاراً للتفاعل بين نظام عربي وبين الحقائق الإقليمية والدولية من حوله يقوم على الندية والتكافؤ ...

<<دوافع نظام اقتصادي جديد>>

ولذلك فالدوافع الاقتصادية ستبرز في المرحلة الحالية وخلال العقد القادم كأهم الدوافع لبناء هذا النظام الاقليمي الجديد، فالاقتصاد الاسرائيلي يتميز بعدة سمات تجعل من إدماجه في المنطقة ضرورة استراتيجية على المدى البعيد، فهو اقتصاد صغير الحجم، فقير الموارد، مقطوع الصلة عن المنطقة، يعتمد اعتماداً متصاعداً على الخارج، فتعداد اسرائيل الضئيل لا يشكل قاعدة تكفي لاستيعاب ناتج الكثير من المشروعات الانتاجية عند حجمها الأمثل، وهذا يعني بالضرورة، أن الانتاج «ليس اقتصادياً» بالتعبير الفني، ويتضمن في هذه الحالة تخصيص مبالغ كبيرة لدعم المشروعات واعانتها على نحو ما يحدث في المشروعات الصناعية، والتي بلغت الاعانات فيها أكثر من ٤٠ بالمائة من قيمة الناتج الأجمالي لقطاع الصناعة،

وعلى ذلك، يصبح البحث عن «مجال حيوى» خارج حدود الدولة، لكى يؤمن لها السوق والعمق الاقتصادى اللازم، «مسألة حياة أو موت فى المدى الطويل».

ولذلك فانقطاع صلة اسرائيل بمحيطها الجغرافى يمثل عاملاً إضافياً للمشكلة ببعدها الاقتصادى، فتجارة اسرائيل مع دول المنطقة لا تتجاوز ٦ بالمائة من صادراتها، وأقل من ١,٠٠ بالمائة من وارداتها، بينما تزيد هذه النسب عن ٦٦ بالمائة، ٧٥ بالمائة على التوالى بالنسبة لتجارتها مع دول غرب أوروبا وشمال أمريكا، بما يذهب بجزء من الفائدة التى يحققها التبادل التجارى، ويخلق لدى اسرائيل حاجة ملحة للبحث عن امتدادات اقتصادية حيوية فى «المحيط القريب» أى فى منطقة الشرق الأوسط. وقد وقفت المقاطعة العربية للكيان الصهيونى منذ نشأته حائلاً دون تحقق هذا الهدف، ومن هنا ظلت اسرائيل طوال السنوات الماضية من حقبة النفط تضارب على النزعة الاستهلاكية المتزايدة لدى العرب وعلى إتساع السوق العربية التى تشكل أكثر من مائتى مليون من المستهلكين، ولذلك فالسعة الهائلة للسوق العربية باتت غاية ملحة فى المرحلة الحالية، وأصبحت هدفاً يتعين إختراقه على وجه السرعة، وقد اعتمدت اسرائيل لتحقيق هذا الهدف على انتشار الاذواق الغربية فى الأسواق العربية. والتى ذاوت على نحو كبير مع حقبة السبعينات حيث الطفرة النفطية وتزايد النزعة الاستهلاكية، ولذلك فسوف تعتمد فى الواقع على مايعنى بنقل الاذواق الغربية الى الاقطار العربية بديلاً عن الغرب ذاته، ومن هنا فالتقديرات التى يحددها الاقتصاديون الاسرائيليون هى إجماع ثلث التجارة الاسرائيلية الى العالم العربى لو قامت السوق المشتركة ..

<<التصور العام للدور الاسرائيلى>>

يقوم التصور المستقبلى وفق الرؤية الاسرائيلية على أساس تزاوج الخبرة التكنولوجية اليهودية مع فائض رأس المال العربى، والموارد العربية الوفيرة بما فيها العنصر البشرى من أجل تحقيق تطور اقتصادى سريع ومكاسب مشتركة للطرفين، وتكاد تتفق معظم التصورات والسيناريوهات فى الوثائق والمخططات الاسرائيلية والغربية، على أن النظام الاقتصادى الشرق أوسطى الجديد، سوف يتحدد عبر ثلاثة مستويات رئيسية:

المستوى الأول: اقامة تجمع اقتصادى ثلاثى، يجمع بين الاردن والكيان

الفلسطينى الوليد، واسرائيل على غرار الاتحاد الاقتصادى القائم بين «دول
البنيلوكس» الاوروبية الثلاث ذات الاحجام الاقتصادية الصغيرة (بليجكا، هولندا،
لوكسمبورج). المستوى الثانى: اقامة منطقة للتبادل التجارى الحر، تضم كلا من:
مصر واسرائيل، الكيان الفلسطينى، الاردن، سوريا، لبنان على أن تنتهى الترتيبات
الخاصة بها فى حدود عام ٢٠١٠.

المستوى الثالث: اقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادى تشمل بالاضافة
إلى «منطقة التجارة الحرة» بلدان مجلس التعاون الخليجى، تتم فى إطارها، وفق
التصور الاسرائيلى، حرية إنتقال رؤوس الأموال.

وضمن تلك التصورات، تعتبر المستويات الثلاثة للتعاون الاقتصادى،
مستويات متداخلة ومتراصة يفضى الواحد منها الى الآخر، وتعتبر المفاوضات متعددة
الأطراف - الجارية فى سياق مشروع مدريد للتسوية - هى الآلية الفعالة لاقامة هذا
النظام الشرق أوسطى الجديد من خلال سلسلة من الترتيبات الاقتصادية الاقليمية
الجديدة، فكما هو معروف تغطى «المحادثات المتعددة الأطراف» عدداً من المجالات
الحساسة مثل: قضايا المياه، التنمية والتعاون الاقتصادى، البيئة، بالاضافة الى الحد
من التسليح وقضية اللاجئين، وتعتبر لجنة «التنمية والتعاون الاقتصادى الاقليمى
» هى اللجنة المنوط بها الوصول إلى ترتيبات واتفاقات اقتصادية ومشروعات اقليمية
ترسى قواعد ومقومات النظام الاقتصادى الشرق أوسطى الجديد». ولذلك يطمح
الاسرائيليون فى أن تتحول اسرائيل إلى مركز اقليمى للتجارة العابرة والمواصلات
والسباحة ومركزاً اقليمياً للشؤون المالية والمصرفية للمنطقة، فموقعها الجغرافى
يجعلها محطة، ومعبراً، ويكسبها مركزاً متميزاً فى التجارة العابرة الى الاقطار
العربية، فموانى حيفا وأسدود منافذ للبحر المتوسط بالنسبة للاردن، والاتصالبرى
بين مصر والدول العربية المشرقية لا يتم عملياً إلا عبر اسرائيل، ومن ثم فان السيطرة
على طرق المواصلات والتحكم فيها سواء لتجارتها الدولية أو للتجارة العربية
العابرة - وهى أهم مورد اقتصادى لهلذان المشرق العربى وبخاصة لبنان - تجعل من
اسرائيل مركزاً للتجارة العابرة من وإلى العراق والاردن والسعودية ودول الخليج.

بل ترمى اسرائيل الى نقل الموانى العربية المظلة على الطرق البرية التى تخدم
التجارة العربية من مراقعها الحالية فى بيروت والاذقية وطرطوس الى الموانى
الاسرائيلية وريط اسرائيل يشبكة من المواصلات الجيدة مع العالم العربى، والواقع

أن سيطرة اسرائيل على موانئ البحر المتوسط وبخاصة حيفا تلقى في تفكيرها ضرورة الاستئثار بالتجارة العربية العابرة الى الاردن والعراق والخليج، بل وتطمع في تصدير النفط العراقي عبر الانابيب مثلما تطمع في أن يعمل خط انابيب ايلات/ عسقلان بكامل طاقته وذلك اعتماداً على النفط العربي وبخاصة القادم من السعودية...

ويكتمل هذا التصور بتحويل اسرائيل الى مركز مالي دولي يتوسط بين المال العربي والسوق المالية العالمية، ويلعب دوراً في قمويل التجارة العربية. ولذلك فمن المتوقع أن تتولى اسرائيل تصفية المركز الاقتصادي للبنان الذي يعتمد أساساً على قطاع الخدمات يمثل ناتجه السنوي نحو ٦٧٪ من الناتج المحلي.

<<مشاريع وأهداف ومصالح>>

يقوم النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد، على ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية (المياه، النفط، التكنولوجيا) بالاقتصاد الاسرائيلي، وينهض المنطق الاستراتيجي الاسرائيلي بهذا الصدد على مقولة هامة مؤداها أن تنمية شبكة واسعة ومتنامية من «التشابهات الاقتصادية» بين الاقتصاد والاسرائيلي والاقتصادات العربية، من شأنه أن يجعل «كلية الانفصال» عالية جداً بالنسبة للاطراف العربية التي تود الانسحاب (أو الفكاك) من إسار تلك الترتيبات الاقليمية الجديدة.

ومن هنا تجيء أهمية مشروعات الربط الاقليمي في مجالات المياه، البيئة، السياحة، الطاقة، تلك المشروعات التي تحتل موقعاً مركزياً في اطار المحادثات المتعددة الأطراف، وتتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها، مما يجعل تكلفة الانفصال مرتفعة لأية دولة عربية مشاركة في تلك المشروعات الاقليمية.

وثمة جانب آخر تسعى اسرائيل الى ترسيخه من وراء المشاريع المشتركة، فهذه المشروعات هي المدخل الموضوعي الى تقسيم العمل بين اسرائيل والعالم العربي. فهذه المشروعات تعتمد بالضرورة على الاستثمارات المشتركة، لذلك فإن المشاريع التي تتقدم بها اسرائيل تفترض في الواقع وجود طرف ثالث هو في الحقيقة الولايات المتحدة، ونذكر جميعاً كيف تدفقت جماعات كبار الرأسماليين اليهود على اسرائيل عقب حرب ١٩٦٧، والمشروعات التي طرحوها للدراسة من

أجل ما اسموه عندئذ «تعميد الشرق الأوسط» بل وقام رأسمالي اسرائيل كبير - هو
مر يدور باروخ- بطرح مشروع للتعاون الاقتصادي الشامل في حال السلام، ودعا لأن
تكون الولايات المتحدة هي المساهم الأول فيه، تليها السوق الأوروبية المشتركة،
يليهم كل يهود العالم.

وعلى سبيل المثال، فلقد طرحت أمريكا على مصر غداة الصلح مع اسرائيل
مشروعاً لتطوير الزراعة المصرية عبر ثلاث حلقات تتم الأولى بين مصر والولايات
المتحدة، والثانية بين مصر والولايات المتحدة واسرائيل، أما الثالثة فتضم مصر
واسرائيل والبلاد العربية بعد أن تكون مهمة الولايات المتحدة قد انتهت. وبالفعل
فقد رصد الكونجرس الأمريكي عقب التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد مبلغ خمسة
ملايين دولار لدراسة مشروعات مصرية اسرائيلية مشتركة في مجال الزراعة.

ومنذ سنوات اعلنت مصر واسرائيل انتهاء المرحلة الأولى من تعاونها في
ميدان الزراعة، وهي مرحلة تحسين مدخلات الزراعة. كما اعلنتا بدء المرحلة الثانية
من التعاون الاقتصادي لتحسين مخرجات الزراعة. وكان المفروض أن تكون المرحلة
الثالثة -وهي الأهم- هي انفتاح بين مصر واسرائيل من جانب واقطار عربية
أخرى، بدءاً بالسودان، من جانب آخر.

واذن فالمشروع الأمريكي الاسرائيلي، انما يستهدف الوصول الى دمج
الاقتصاد الزراعي لبعض البلدان العربية عبر صيغة التعاون المشترك مع مصر ..
ولذلك تحاول اسرائيل إبراز نموذج التعاون المشترك المصري / الاسرائيلي في مجال
الزراعة بوصفه نموذجاً قابلاً للتعميم- من وجهة النظر الاسرائيلية -إلى البلدان
العربية الاخرى في مرحلة ما بعد التسوية.

وثمة مثال آخر احتل حيزاً هاماً في التفكير الاسرائيلي بشأن التعاون
الاقتصادي بين اسرائيل والعرب، فقد دأب وزير الخارجية الاسرائيلية شيمون بيريز
الى الدعوة إلى إنشاء ما يسمى «البنك الاقليمي للشرق الاوسط» لتدوير الأموال
العربية والاوروبية لتمويل المشروعات الاقليمية المشتركة، باعتباره آلية قومية
ضرورية للاقتصاد السياسي للسلام، ويهدف شيمون بيريز من هذا الاقتراح الى
إستفادة اسرائيل من رؤوس الأموال العربية لتمويل مشروعات تهم الاقتصاد
الاسرائيلي في الاطار الشرق أوسطي الجديد، وقد ذكر بيريز في دراسته -عصر
جديد لا يطبق المتخلفين ولا يغفر للجهلة- ذكر إن مثل هذا البنك (أو الصندوق)

يمكن أن ينشأ إذا وافقت الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة على أن تخصص دولاراً واحداً من سعر كل برميل نفط لأغراض تطوير منطقة الشرق الأوسط، إذ ذاك ستتوفر في هذا الصندوق ثمانية مليارات دولار سنوياً، وسيكون هذا بمثابة «مشروع مارشال» ذاتي لانتقاذ منطقة الشرق الأوسط من التدهور الاقتصادي ..

<<الرادع الاقتصادي>>

لكن هذه التصورات الإسرائيلية لبناء مشروعات مشتركة مع العرب، لا يستهدف منها سوى جنى الثمار الحقيقية للمفهوم الجديد للسلام الاسرائيلي، فالرادع العسكري الاسرائيلي لم يستطع طوال العقود الماضية أن يحقق أمناً حقيقياً لاسرائيل، وظلت نظريتها في الأمن تثبت عجزها بسبب تعثرها في فرض السلام على العرب، ومن ثم فالرادع الاقتصادي أصبح هو البديل الاسرائيلي للتفوق العسكري، ففرض الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية على الاقتصاد العربي، هو الصيغة المثلى التي تحقق الاهداف الصهيونية دون بروز معارضة قوية من بعض العرب، فأوهام المشاريع المشتركة ستخلط الأوراق بين السلام الحقيقي، والسلام المزيف

«الاطماع الاسرائيلية فى الحياة العربية»

تتغير سياسات اسرائيل من مرحلة الى أخرى، لكن أهدافها وأطماعها تظل ثابتة، لا تخضع لأى ضغوط، ولا تعرف فى مرحلة من مراحلها انحرافاً عن المسار المرسوم لها، فالتكتيك فى العسكرية يتغير وفق إعتبارات ميدانية وقنالية مفاجئة، لكن الاستراتيجية فى السياسة لا تعرف تغييراً ولا يجب أن تخضع لمظنة تغيير ...

من بين تلك الثوابت الاستراتيجية التى لم تعرف تغييراً فى حياة اسرائيل، ومن قبلها الحركة الصهيونية، ذلك الموقف الصهيونى الثابت من مصادر الحياة العربية، ففضلاً عن الأهمية القصوى للحياة فى حياة البشر، فانها تمثل لاسرائيل -بجانب هذه الأهمية- عامل تاريخى وسيكولوجى يتعلق بتكوين الحركة الصهيونية ذاتها، فالمشروع الصهيونى منذ ميلاده فى نهاية القرن الماضى وضع هدفاً الاستيلاء على الأرض، وهو هدف من الصعب تحقيقه دون توافر القوة العسكرية الكاسحة من ناحية، ودون خلق الفلاح اليهودى، أو المزارع الصهيونى من ناحية ثانية ... ولاسباب تاريخية وسيكولوجية عديدة، لم يستطع اليهودى سوى أن يكون التاجر أو الصانع أو المراهب، أو رجل البنوك أو تاجر الذهب والمجوهرات، وهى أعمال تمكن اليهودى من تحقيق الكسب السريع، والهرب بالثروة التى امتلكها حيث الانتقال الى أى مكان يستطيع أن يقيم فيه «الجيتو» الخاص به ...

لكن هذه الممارسات التى سلكها اليهود منذ مئات السنين تركت بفعل التراكم والتقادم مساحة شاغرة للفلاح فى تاريخ الحركة اليهودية والصهيونية، بدأت واضحة على أبرز صوره خلال القرن التاسع عشر ...

ومن هنا أولت الحركة الصهيونية أهمية قصوى لخلق «الفلاح المحارب» و«المزارع المسلح»، فهو منوط بجانب مهمته التوسعية، أداء دوره الجديد، وهو الاستيطان والتشبث بالأرض وعدم التخلي عنها لأصحابها الشرعيين ..

ولذلك ارتبط الاهتمام الصهيونى بالأرض، اهتمامها بالفلاح، ومن ثم اهتمامها بموضوع المياه، فثمة وقائع تشير الى جهود صهيونية مبكرة لاستكشاف امكانيات فلسطين المائية، فقد ركز الزعماء الصهيونيون، ضغوطهم على الحلفاء الغربيين لتوسيع الحدود الشمالية لفلسطين بحيث تشمل كافة الأراضي التى تنبع منها روافد

الأردن والأراضي التي يمر بها نهر الليطاني، ولئن قسملوا يومذاك في إدخال أراضي هذا النهر ضمن حدود فلسطين، فأنهم تمكنوا، من أن يدخلوا فيها مساحات هامة من الأراضي السورية القريبة من بانياس واليرموك والمحيطه ببحيرة طبريا وكذلك بعض القرى والأراضي اللبنانية القريبة من الحصاني.

أما خلال فترة الانتداب فقد عملت الحركة الصهيونية في اتجاهين: الأول وهو الحصول من الحكومة البريطانية على كل ما كانوا حريصين على استثماره من الامتيازات المائية لصالح المشاريع التي كانوا يخططون لتنفيذها في المستقبل، ومنها الامتياز الذي أعطى لشركة روتنبرغ اليهودية عام ١٩٢٦ لاستثمار مياه نهر الأردن واليرموك في نقطة تلاقيهما، لتوليد طاقة كهربائية طيلة مدة تقترب من السبعين عاماً، وكذلك الامتيازات التي أعطيت لشركات يهودية لاستثمار الانهار الداخلية في فلسطين كاتجاه ثاني وقد حرص اليهود طيلة فترة الانتداب على ألا تتجاوز مشاريعهم المنفذة لاستثمار مياه هذه الانهار حدود تأمين مياه الشرب فقط للمناطق المحيطة بها، ولكن ما كادت «الدولة الاسرائيلية» تقوم، حتى بدأت الشركات صاحبة الامتياز بتنفيذ خططها المعدة لاستثمار مياه هذه الانهار...

ولجند تأكيداً لهذه الحقائق في أن المساحة المروية في فلسطين منذ بداية الثلاثينات وحتى عام ١٩٤٨ بقيت شبه ثابتة، لكن وما إن أعلن عن قيام اسرائيل حتى بدأت المساحة المروية في التصاعد تبعاً للبدء في تنفيذ الخطط المعدة سابقاً، وقد بدأت النتائج في الظهور وبشكل متسارع، فبسبب تصاعد المشاريع التنموية الاسرائيلية بدت الاطماع الصهيونية في المياه العربية واضحة على أكمل وجه.

<<آفاق وملامح المشكلة المائية>>

طبقاً لبحث قام به مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة -بتمويل من قسم الاستخبارات بوزارة الدفاع الامريكية- فإنه «حتى نهاية القرن الحالي ستستنفد دول الشرق الأوسط وبخاصة الأردن واسرائيل، لحيثايطابتهما المائية مالم تعمل على تغيير سياساتهما المائية الحالية، وفي هذه الحالة ستصبح المياه محوراً للصراعات العسكرية بين الدول المنطقة، وبصفة خاصة بين العرب واسرائيل، فالعلاقات المائية بينهما تشكل مهارة صفرية، فأى مكسب لأحد الطرفين بعد خسارة للطرف الآخر ..

ولو انتقلنا من التعميم إلى التخصيص، فإن الحد الأقصى لمصادر المياه الطبيعية في إسرائيل نفسها يتراوح ما بين ١٥٣٠، ١٥٧٠ مليون متر مكعب، وهو رقم ليس بعيداً عن كمية المياه المستخرجة سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ والبالغة ١٣٢٩ مليون متر مكعب، ووفقاً للمصادر الإسرائيلية فإن هذه النسبة تشكل حوالى ٩٠ بالمائة من اجمالى مصادرها المائية التى يمكن تقديرها بحوالى ١٤٧٧ مليون متر مكعب.

ولذلك فالشاهد عند الباحثين الاسرائيليين والعرب أن إسرائيل تعاني من مشكلات مزمنة فى مسألة توفير المياه، فهى لا تؤثر على مشروعات التوسع الاستيطاني فحسب، بل ويمكن أن تؤثر أيضاً على معدلات الإنماء الزراعى فى المساحات القائمة فى ظل الازمات المائية المتكررة، وآخر هذه الازمات لم تكن بعيدة، فقد وقعت عام ١٩٨٦، ووصل منسوب المياه فى بحيرة طبريا الى مستوى متدن لم ينسب له مثيل، وتعرضت مصادر المياه الأخرى لوضع صعب بسبب نقص المياه الجوفية الناتج عن قلة الأمطار، كما ازداد خطر زيادة الملوحة فى الآبار بسبب الضخ الزائد، وتعرضت منطقة الجولان المحتلة لنقص شديد فى مياه الشرب، كما تضررت مساحات تصل الى ٣٥٠ ألف دونم، من أصل مليون دونم، مزروعة بالحبوب بسبب الجفاف، كما أصيب محصول القطن بضربة كبيرة أيضاً وتقلصت زراعته بمقدار ٢٠٠ ألف دونم.

وبنظرة إجمالية على عقدين من الزمن، فإن استهلاك المياه فى إسرائيل أظهر تطوراً فى الفترة ما بين ١٩٦٥ - ١٩٨٦، فالنمو الكبير الذى بدأ بعد عام ١٩٦٧ قد توقف سنة ١٩٧٥، ولقد استقر حجم المياه طيلة الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ بين ١٧٢٨ مليون متر مكعب و ١٧٧٠ مليون متر مكعب، وهو الأمر الذى يشير الى أن إسرائيل كانت مع العام ١٩٧٥ قد استنزفت الموارد المائية الجديدة التى وفرتها لها المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

لكن وتيرة النمو المتسارع والاستهلاك الكبير عادت من جديد عام ١٩٨٣، فقد ارتفعت من ١٧٥٩ مليون متر مكعب سنة ١٩٨٣ الى حوالى مليار متر مكعب سنة ١٩٨٦، ومن قراءة هذه المعدلات يبدو بصورة مؤكدة أن الظفرة فى النمو والاستهلاك ليست موسمية، ولكنها متصاعدة، ويستدل على ذلك من طول الفترة وحجم الزيادة التى تدرجت من عام لآخر.

<<استراتيجية اسرائيل المائية>>

أخذت اندفاع اسرائيل لمحاولة توفير مصادر جديدة للمياه اتجاهين: الأول، التوسع نحو مصادر مائية خارج حدودها، والثاني، محاولة المضي قدماً في مشاريع محلية مياة البحر، وتأكيداً لذلك الاهتمام تولى رئيس الوزراء شخصياً -في كل الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة- تولى أمر ملف توفير المياه بشتى الطرق.

فعلى الصعيد الأول، أى التوسع، فتشير بعض المصادر على أنه إعتباراً من عام ١٩٧٨، وعقب استيلاء اسرائيل على الشريط الحدودى لجنوب لبنان المعروف باسم الحزام الأمنى، شرعت فى تنفيذ تطلعاتها تجاه نهر الليطانى، وحفرت الخنادق اللازمة لنقل مياة الليطانى الى اسرائيل واقامت محطات مياة عند جسر الخروبى لتحويل مياه الليطانى الى المجرى الجديد، ولذلك تنظر اسرائيل بحساسية بالغة لأى مشروعات تنمية واستثمار مائى فى المنطقة، ولعل مشروع تحويل نهر الاردن عام ١٩٦٤ خير مثال على ذلك، فقد هددت اسرائيل باستخدام القوة ضد المشروع طوال عام ١٩٦٣، وعند عقد مؤتمر القمة العربية فى يناير عام ١٩٦٤ بالقاهرة لمواجهة هذا الخطر، أقدمت اسرائيل فعلياً بتدمير البنية الأساسية للمشروع، حتى اجهزت عليه تماماً، كذلك فإن نظرتها -الحديثة- نحو المشروع السورى فى اليرموك الأعلى لا تختلف عن سابقتها، فهى ترى إن الحجاز سوريا لهذا المشروع والمقرر له مطلع عام ٢٠٠٠ معناه التأثير الحاسم فى شبكة العلاقات المائية فى مثلث سوريا والاردن واسرائيل، وليس هضبة الجولان فقط ..

أما نشاط اسرائيل على الصعيد الثانى، أى محلية مياة البحر، فان ثمة مؤشرات على إتجاه المشروع النووى الاسرائيلى، بعد التأمين الذرى فى مجال التسليح، الى الاهتمام بموضوع المياة، حيث أصبح من أولوياته المعلنة استخدام الذرة فى محلية المياة وتوليد الطاقة.

وثمة اهتمامات جديدة، فرضها مناخ التسوية فى المنطقة، فقد وضعت لجنة العلاقات الخارجية فى الكونجرس الأمريكى مشروعاً لإقامة محطة للقوى النووية من أجل محلية مياة البحر المتوسط على شواطئ سيناء الشمالية لاستخدامها فى أغراض الزراعة، واشتمل المشروع على انشاء ثلاث مفاعلات نووية من الحجم المتوسط لتحلية ٦١٠ مليون جالون من المياة يومياً الى جانب انتاج حوالى ١٣٠٠ ميجاوات من الكهرباء، وأوضعت اللجنة ان الهدف من المشروع كله هو

«وضع أسس اقتصادية للتسوية بين اسرائيل والبلاد العربية عن طريق مشروع التنمية الزراعية في سيناء تحت الرعاية الامريكية»

<<حقيقة الأطماع الصهيونية في المياه العربية>>

في ضوء ما تقدم يمكن أن نفهم حقيقة أزمة المياه في اسرائيل، وهي المسألة التي طالما جرى تركيز شديد عليها في محاولة للتنمية على سرقة اسرائيل لمصادر مياه المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، ومساعيها للحصول على نصيب من المياه اللبنانية، إن أزمة اسرائيل على صعيد المياه يجب أن تفهم في سياق أن أكثر من نصف أراضيها المزروعة الآن هي أراضى مروية، وأن مستوى معدل استهلاك الفرد الاسرائيلي من المياه مرتفع، ولهذا فان اسرائيل بحاجة الى المزيد من المياه، لا لأن مياهها أقل من العادى، بل لأن مشاريعها أكثر من العادى بكثير، وطموحاتها تتسع لتشمل المنطقة بأسرها، فالحدود التاريخية لفلسطين تجاوزتها الاطماع الاسرائيلية، وفتح شهيتها غياب رؤية عربية واضحة...

« النظام الاقليمي الجديد، والمقاطعة العربية

لاسرائيل»

إن الترتيبات التي يجري الاعداذ لها بحماس لتنظيم المنطقة، وتسارع كافة الاطراف الخارجة عنها لصياغتها، ربما تنفضى في المدى القريب لقيام نظام اقليمي جديد، يقوم على انقاض النظام الاقليمي العربى ...

ومبعث الخطورة في ذلك البديل القادم أنه يأتي في ظل ظروف من الضعف والوهن والتمزق تطبع العالم العربى كله وتلقى عليه بظلالها الكثيبة .. ولذلك فالرؤية الاستراتيجية غائبة عن ساحة الفكر العربى، وفي هذه الحالة فان غياب «البعد الاستراتيجى» فى معالجتنا للنظام الشرق أوسطى الجديد، يؤدى قطعاً الى أخطاء فادحة فى التحليل، ولأسيما فى مجال تقييم «المكاسب» و«الخسائر» إذ انه من بين الخسائر الاقتصادية ذات الطبيعة الاستراتيجية المترتبة على الترتيبات الاقتصادية الجديدة للنظام الشرق أوسطى، هو تقويض فرص النمو المستقل والتكامل للاقتصاد العربى، نتيجة «الاختراق الاسرائيلى» لتلك الاقتصادات، إذ انه فى ظل الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية» الجديدة، والتوزيع غير المتكافئ لـ «مكاسب السلام» قد تصبح اسرائيل هى المركز ومحطة الضخ الرئيسية، وبقيّة البلدان العربية هى الأطراف فى غياب نظام عربى جماعى يحافظ على الحد الأدنى من شروط التنمية المستقلة والمتوازنة، فضلاً عن الخسائر السياسية الجمة الناجمة عن تفكيك النظام العربى وتصفية نظام أمنه الجماعى، وضمن هذا السياق يرى بعض المفكرين من أمثال محمد سيد أحمد، أن التداخل بين المنطلق القومى العربى «والشرق أوسطية» لم يعد منه مفر، ويتمثل التحدى فى أيهما أقدر على توظيف الآخر ... ١٩

«كسر حاجز المقاطعة الاقتصادية»

هذا السؤال المركزى والمصيرى الذى يطرحه محمد سيد أحمد يحتاج إلى عناصر اجابات أوليه هى بطبيعتها إجابات مشروطة بالمؤشرات الاحتمالية للاوضاع العربية خلال السنوات العشر القادمة، لكن المطلوب اسرائيلاً وبصفة عاجلة حسم

قضيتين خطيرتين، أولهما، رفع المقاطعة العربية المفروضة على إسرائيل، وثانيهما قضية إقتسام المياه العربية بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها ..

ففيما يتعلق بالمقاطعة العربية، فقد وضعت قواعدها في عام ١٩٤٨، وقننت في عام ١٩٥٤، وكان الغرض منها قطع إسرائيل عن مصادر تزويدها بالخمات والمنتجات البترولية والاسواق الطبيعية لمنتجاتها وهي الأبقار العربية ..

وبصفة عامة فقد نجحت الدول العربية في السابق في تطبيق نظام المقاطعة الاقتصادية، بحيث لم يحدث تعامل عربي له قيمة أو وزن مع إسرائيل، وظلت إسرائيل معزولة اقتصادياً عن العالم العربي عزلة شبه كاملة، ولا ينفى صحة هذه النتيجة حقيقة تسرب منتجات اسرائيلية الى الأسواق العربية سواء عن طريق طرف ثالث كالسوق الأوروبية المشتركة أو عن طريق الجسور المفتوحة بوصفها منتجات عربية من الاراضى المحتلة أو عن طريق التهريب العادى.

ولقد ترتب على قوة المقاطعة العربية، انقطاع صلة إسرائيل بالمحيط الجغرافى الذى تسعى اليه، فتجارة إسرائيل مع دول المنطقة لا تتجاوز ٦ بالمائة من صادراتها -بعد معاهدة كامب ديفيد- وأقل من ١,٠ بالمائة من وارداتها، بينما تزيد هذه النسب عن ٦٦ بالمائة، ٧٥ بالمائة على التوالي بالنسبة لتجاريتها مع دول غرب أوروبا وشمال أمريكا، بما يذهب بجزء من الفائدة التى يحققها التبادل التجارى، ويخلق لدى إسرائيل حاجة ملحة للبحث عن امتدادات اقتصادية حيوية فى «المحيط القريب»، أى فى منطقة الشرق الأوسط، وقد وقفت المقاطعة العربية حائلاً دون تحقيق هذه الغاية الاسرائيلية، ومن هنا تبدو الدلالة الاستراتيجية لاصرار إسرائيل على التطبيع الفورى لعلاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية. فيقوم الرهان الاسرائيلى لتحقيق ذلك على فرضية محددة، وهى أن فتح الأسواق العربية أمام الصادرات الصناعية الاسرائيلية سوف يساعد بدوره على جذب الاستثمارات الاجنبية الى إسرائيل للاستفادة من موقعها كمحطة لتصدير السلع الصناعية (العالية التقنية) لأسواق المنطقة العربية بتكاليف نقل شديدة الانخفاض، ويؤكد ذلك استطلاع قامت به بعض المؤسسات البحثية الغربية، لدى عدد من الشركات الدولية العاملة فى أوروبا والولايات المتحدة واليابان، إذ اشارت نتائج هذا الاستطلاع الى أن الشركات الدولية العاملة فى صناعات المنسوجات والاعذية والمنتجات الكيماوية الخفيفة (المنظفات) سوف تتجه باستثماراتها نحو مصر، بينما

الشركات الدولية العاملة في مجال الصناعات «عالية التقنية» التي تبحث عن يد عاملة عالية المهارة سوف تتجه باستثماراتها نحو اسرائيل.

وسبب تعثر الهدف الاسرائيلي برفع المقاطعة، فان ثمة خطة ثلاثية الأبعاد اعتمدتها الولايات المتحدة واسرائيل وبعض دول الاتحاد الاوروبي لكسر المقاطعة العربية.

أول هذه الأبعاد: هي ممارسة أقصى درجات الضغط على الحكومات العربية لانهاء المقاطعة قبل الوصول الى تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الاسرائيلي، ولقد وضعت الادارة الامريكية والمفوضية الأوروبية هذه القضية على رأس اهتماماتها منذ عام ١٩٩١، كما أن القضية ذاتها كانت أحد البنود الرئيسية على جدول أعمال القمة للدول الصناعية السبع التي انعقدت في طوكيو في يوليو ١٩٩٣، وقد وصلت الى الذروة في أعمال مؤتمر واشنطن الذي عقد في اعقاب الاتفاق الفلسطيني/ الاسرائيلي، وأخذ عنواناً له هو دعم عملية السلام في الشرق الاوسط، فقد طالبت الادارة الامريكية صراحة على لسان نائب الرئيس الأمريكي، وزير الخارجية كريستوفر برفع المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة على اسرائيل، كشرط لاستمرار عملية السلام.

ولم تكن هذه المحاولة الغربية هي الاولى في هذا السياق، فقد سبق لمجموعة الدول الصناعية السبع أن طلبت في اجتماعاتها في يونيو ١٩٩١، وقبل عقد مؤتمر مدريد في نهاية أكتوبر من نفس العام، أن طلبت هذه الدول من العرب إيقاف المقاطعة مقابل تجميد المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وكان ذلك أول ربط تفاوضي بين القضيتين على نحو ملاحظ الدكتور محمود عبد الفضيل في دراسته عن الترتيبات الاقتصادية للنظام الشرق أوسطى.

أما البعد الثاني في الخطة الاسرائيلية/ الغربية، فهو اختراق حاجز المقاطعة العربية، وكانت الثغرة الأولى قد وقعت في جدار المقاطعة العربية بعد حرب ١٩٦٧ عندما احتلت اسرائيل الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة وسيناء والجلولان، وطبقت عليها سياسة الاحتواء، وانطلاقاً من هذه السياسة استطاعت ان تفتح منها الثغرة الثانية التي تمثلت فيما يسمى بسياسة الجسور المفتوحة، ولقد فتحت اسرائيل الثغرة الثالثة بتطبيع العلاقات الاقتصادية مع مصر، فضلاً

عن ثغرة دائمة تقوم على إعادة تصدير المنتجات الاسرائيلية الى بعض الأسواق العربية، بعد اعادة التغليف تحت علامات تجارية مختلفة للتمويه- ومن خلال سلسلة من الوسطاء عبر «بلد ثالث» يعتبر أهمها، قبرص، وقد تم تقدير حجم هذه الصادرات بنحو نصف مليار إلى مليار دولار سنوياً، أى ما يمثل نحو عشر اجمالى الصادرات الاسرائيلية. ورغم ذلك فإن المطلب وفق الاهداف الغربية والاسرائيلية المعلنة، الإجهاز نهائياً على المقاطعة العربية من خلال السوق المشتركة للشرق الاوسط، خاصة وأن بعض الدول العربية لم تلتزم بصورة صارمة بقوانين المقاطعة.

أما البعد الثالث والأخير، فيتعلق بالمناخ الذى خلقه التوقيع الفلسطينى. الاسرائيلى على اتفاق اقامة الحكم الذاتى فى غزة وأريحا، فبرغم إن الطريق ما يزال طويلاً وشاقاً نحو الوصول الى تسوية نهائية، حددها الاتفاق بخمس سنوات، فإن الاصرار الاسرائيلى والغربى على رفع وانهاء كافة أشكال المقاطعة لم تتوقف كنتيجة لهذا الاتفاق، وهو الأمر الذى يعتبر فى الواقع العملى تقديم المزيد من «الهدايا المجانية» للجانب الاسرائيلى دون ربط ذلك بمفهوم التسوية الشاملة والعادلة، التى تضمن كافة الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة. ولذلك يجب التمسك -عربياً- بمفهوم الربط بين «تبادل التنازلات» بنسب متوازنة ومتزامنة.

<<ترتيبات متعددة، وتقسيم جديد للعمل>>

يرتبط بكل الترتيبات السابقة لاستكمال رفع المقاطعة العربية، مجموعة من السياسات الخطيرة التى تنال من الاقتصاد العربى، لعل أهمها تلك التحركات المحمومة لدفع «عمليات الخصخصة» إلى أبعد مدى فى معظم البلدان العربية، وفى هذا التوقيت بالذات، إذ انها بمثابة التحضير للإطار المؤسسى اللازم لتحويل الوحدات الانتاجية والخدمية فى الاقتصاد العربى، وتسهيل عمليات التعاقد من الباطن، واعادة صياغة الاقتصاد العربى فى ظل الاطار الجديد للتقسيم الاقليمى والدولى للعمل. وهو الأمر الذى سيجعل من الرأسمالية العربية، مرشحة - فى أحسن الأحوال- لدور الشريك الأصغر فى اطار السوق الشرق أوسطية والترتيبات الاقتصادية الجديدة. وقد عبر شيمون بيريز صراحة عن هذا المستقبل فى كلمته أمام البرلمان الاوروبى فى ستراسبورج فى التاسع من مارس ١٩٩٣: «إن على

العرب أن يفاضلوا بين كايوسين: الكايوس الأول هو بقاء الوضع كما هو (أى استمرار احتلال اسرائيل للاراضى العربية) والكايوس الثانى: هو السلام وما يتضمن من تنازلات مؤلمة، وحلول وسط تشبه عملية بتر جراحية ..».

ولذلك تبدو الغاية الاسرائيلية باللغة الواضح، فاما استمرار السيطرة بالمعنى العسكرى للاراضى العربية، أو القبول بالهيمنة بالمعنى الاقتصادى على البلدان العربية، وهو أمر لا يعنى مقايضة الارض بالسلام على نحو ما جاء فى وثائق مؤتمر مدريد، ولكن «مقايضة الجزء بالكل»، فمن المؤكد أن اسرائيل لن تسمح بالتخلى عن كل الاراضى العربية المحتلة، والوارد فقط هو الانسحاب من جزء منها، ولكن فى مقابل هذا الجزء المتوقع، يجب أن تستقط حواجز المقاطعة الاقتصادية العربية، ويتعين القبول بمعادلات اقليمية جديدة تستهدف بناء منظومة جديدة لتقسيم العمل يكون الدور العربى فيها محصوراً فى توفير المال والأيدى العاملة الرخيصة، وفتح الاسواق للاستثمارات الغربية والاسرائيلية .. أما ما يتعلق ببناء سوق عربية مشتركة، وارساء قواعد راسخة لاقتصاد عربى حديث ومتطور، فانها ستكون جزءاً من مشروع عربى تم الأجهاز عليه، لانه سيكون منسوباً -وفق الخطط الغربية والاسرائيلية- الى مرحلة تاريخية سابقة لن يسمح بعودتها ثانية ...؟!

فأى نظام اقليمى جديد ينتظر عالمنا العربى؟ فالأخطار المحدقة والمترصة لم تعد مشاريع وتصورات، ولكنها حقائق بات على النظام العربى الراهن -وبرغم مثالبه- ان يواجهها، ولا يتباطى فى تحديثها..

«إسرائيل، ومعركة إبتلاع الاقتصاد الفلسطيني»

إذا كان نمط الاحتلال العسكري قد شغل الفكر الاسرائيلي طوال أربعة عقود مضت، فإن منهج السيطرة الاقتصادية على فلسطين أولاً، والوطن العربي ثانياً لم يغيب عن بال مخططوا الحركة الصهيونية طوال أكثر من تسعة عقود، فالاهداف الاقتصادية ظلت هي المحرك، أو القوة الدافعة لأي مشاريع سياسية، أو عمليات عسكرية حتى اقترن العمل الصهيوني، سياسى أو عسكري، باستمرار حركة الاستيطان، وهى فى صميمها حركة إقتلاع واحتلال وسيطرة على الموارد، أى أنها فى جوهرها حركة إبتلاع اقتصادى وسيطرة بشرية على أراضى الغير ...

لكن هذا الوضوح على صعيد الحركة الصهيونية لم يماثله الوضوح المماثل على حركة الفكر العربى عامة، وحقل الدراسات العلمية بصفة خاصة، فبرغم تعدد الدراسات فى الادبيات العربية والفلسطينية وكذلك الاجنبية، الخاصة بالصراع العربى الاسرائيلي، والتصورات الخاصة بامكانات قيام دولة فلسطينية، إلا أنه يلاحظ تركيزها على البعد السياسى بصفة أساسية، بافتراض أن توافر هذا الشرط، سوف يؤدي بالضرورة الى سهولة تجاوز المشكلة الاقتصادية.

ولكن مع تسارع الأحداث، وتوقيع إتفاق المبادئ، الخاص بقيام حكم ذاتى فى غزة وإربعا، طفت على السطح أهمية البعد الاقتصادي، فمنذ الحديث عن إقامة سلطة وطنية فلسطينية تجدد الحديث من الباب الفلسطيني عن ما هو أهم، فقد كشف النقاب عن المشاريع الشرق أوسطية التى خطط لها منذ زمن ولم يتح لها الطفو على سطح الواقع والاحداث طوال حقبتى الخمسينات والستينيات وبعض من سنوات السبعينات.

ولذلك يبدو المدخل الفلسطينى، وكيانه كقوة اقتصادية- أى كان وزنها أو شأنها- مرتبطاً أشد الارتباط بالنظام الاقليمى الجديد. وحسبنا الاشارة هنا بأن القدرة الاقتصادية الفلسطينية ستعوقف على فعالية الكيان السياسى الفلسطينى، وصنوده أمام الإبتلاع الاسرائيلي المحتمل..

ومع التسليم بأهمية هذا البعد، بالنسبة لأي دولة، صغيرة كانت أم كبيرة، إلا أن الأمر بالنسبة للكيان الفلسطينى فى منطقة الحكم الذاتى، يكتسب أهمية أكبر

بالنظر الى طول فترة الاحتلال التي دامت اكثر من خمسة وعشرين عاماً. وكفينا
الإشارة هنا لذلك البعد التاريخي للاطماع الاقتصادية الصهيونية قبل قيام اسرائيل،
ليتين لنا ملامح المنهج الصهيوني مستقبلاً ..

فبعد قرون من الحكم العثماني، استيقظت فلسطين الى جانب الاقطار العربية
الآخري، وهي مفعمة بالأمل في الوحدة والاستقلال، وبدلاً من ذلك، وفي ظل ادارة
الانتداب التي أقرتها عصبة الامم شهد الفلسطينيون العرب أن وطنهم التاريخي
بدأت تستوطنه طلائع الحركة الصهيونية، كما أن الحرب في اوروبا ومارافقها من
مأس زاد من عدد المهاجرين اليهود، الأمر الذي استثار مخاوف الفلسطينيين العرب
وحفزهم على الثورة والعصيان، أما الادارة البريطانية في فلسطين التي بدت وكأنها
متردة أحياناً ومضللة أحياناً أخرى، فقد بقيت صادقة بوعودها للحركة الصهيونية،
إذ أشرفت خلال فترة سيطرتها على فلسطين، على إحداث تحول أساسي في البنية
الديمقراطية للبلاد، ففي فترة لم تتجاوز ثلاثة عقود منذ بداية الانتداب، وجد
الفلسطينيون العرب أنفسهم مبعدين عن أكثر من ثلاثة أرباع أراضيهم، وقد تشتت
معظمهم لاجئين عبر أراضي البلدان العربية المجاورة.

ومع اقامة اسرائيل اضيف للشعوب الفلسطينية ملامحه
الاقتصادية، بالواقع الاستيطاني الذي خلقته حركة الاقتلاع الصهيوني لكل ما هو
عربي. فباقامة اسرائيل على معظم الاراضي الفلسطينية وعلى الاقسام الأكثر
تطوراً ترك اقتصاد الفلسطينيين العرب متحدرًا وممزق الأوصال ومعاقاً بدرجة خطيرة،
فحوالي ٣٢٠,٠٠٠ من السكان الاصليين للاراضي التي احتلتها القوات اليهودية
قد طردوا الى الضفة الغربية، وحوالي ١٨٠,٠٠٠ الى غزة، بينما عزل أكثر من
١٦٠,٠٠٠ داخل الدولة اليهودية الجديدة، ووجد ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني أنفسهم
في المنفى والشتات خصوصاً عبر الاردن ولبنان وسوريا ومصر ..

ومع الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ اصيب
الاقتصاد الفلسطيني بضربة مؤلمة، فالنتائج الاقتصادية لاحتلال طويل ومديد، ترك
اثاراً خطيرة وجوهرية، فالاحتلال المديد يهدد جوهر النظام الاقتصادي والاجتماعي،
وليس فقط مظاهره السطحية، فأغلب الاقتصادات تستطيع أن تتحمل فترات
قصيرة من القيود التي تفرضها حالات الحرب وكذلك التعطيل المؤقت لنظامها
الانتاجي، لكن ليس العديد منها بقادر على أن يتحمل هذه الاعباء على مدى جيل

أو أكثر ...

«إحتواء الاراضى المحتلة، وتدمير اقتصادها»

إذا كانت حرب ١٩٦٧، قد أدت الى الاجتياح العسكرى الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة، بما فى ذلك القدس الشرقية وهضبة الجولان، فإن الحرب ذاتها أدت الى اجتياح مماثل على الصعيد الاقتصادى، وكانت الاراضى الفلسطينية والسورية المحتلة، هى صمام الأمان، الذى تم من خلاله تفرغ شحنة فائض الانتاج التى اثقلت عاتق الاقتصاد الاسرائيلى، خلال سنوات التضخم فى حقبة الستينات، وكان نفس العامل نصب أعين حكام اسرائيل، عندما اتخذوا القرار الخاص بغزو بيروت عام ١٩٨٢. فالبحث عن أسواق جديدة كان هو الباعث والمحرك لطاقت الاحتلال ومؤسسته العسكرية ..

ولذلك فإن الأمر المؤكد، هو طبيعة الارتباط الوثيق بين مشكلات الاقتصاد الاسرائيلى، ورغبته فى البحث عن سبل لتجارته الخارجية، وقدرته على التصدير، ولذلك يبدو هذا القطاع - أى قطاع التجارة الخارجية - هو أبرز القطاعات تشابكاً وتداخلاً مع الاقتصاد الاسرائيلى، كما أن طول أمد الاحتلال الذى دام خمسة وعشرين عاماً، جعل هذا التداخل مع الاقتصاد الاسرائيلى من ناحية والاقتصاد الفلسطينى داخل الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية أخرى أكثر تماسكاً.

فاذا نظرنا الى حجم التجارة بين الجانبين - الاسرائيلى والفلسطينى - سوف نجد أن الرقم المسجل عام ١٩٦٨ بلغ ٦٨,٨ مليون دولار، وكان للمصادر الفلسطينية منها ١٥,٣ مليون أما الواردات من اسرائيل، فكانت ٥٣,٥ مليون دولار بفائض ٣٨,٢ مليون دولار لصالح اسرائيل وبعد ذلك توالى التطورات الرقمية والنوعية، حتى وصلت الى الذروة فى عام ١٩٨٦، فقد بلغت قيمة التجارة الخارجية بين اسرائيل والاراضى المحتلة الى ١٢٦٤,٩ مليون دولار لصالح اسرائيل ولكن مع اندلاع الانتفاضة فى نهاية عام ١٩٨٧، نجد أن قيمة هذه المعاملات قد انخفضت الى ٧٠٩,١ مليون دولار، لكن ظل الاتجاه العام على ما هو عليه، مثلاً فى تزايد العجز لصالح اسرائيل، حيث بلغ ٣٦٩,١ مليون دولار.

ولم تتوقف الجهود الاسرائيلية عند هذا الحد، فبفعل عوامل السيطرة الاقتصادية وجدت حالة التضخم الاقتصادى الاسرائيلى منافذها فى إرساء علاقات

متشابهة مع اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن ثمة جوانب أخرى نجحت اسرائيل في إرساء ملامحها لتكون السيطرزة على الاقتصاد الفلسطيني كاملة:

أولها: استمرار اسرائيل في مصادرة الاراضى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي منتصف الثمانينات تمكنت اسرائيل من وضع نصف مساحة الضفة الغربية و ٣٠ بالمائة من مساحة غزة تحت السيطرة اليهودية، وزاد عدد المستوطنات اليهودية على ١١٨ بلغ عدد سكانها حوالى ٦٥,٠٠٠ نسمة، وفى الفترة بين ١٩٦٧ - ١٩٨٦ بلغت النفقات الكلية علي إقامة المستوطنات وعلى صيانتها مليارين من الدولارات الأمريكية، هذا الى جانب الاستيطان الكثيف للمناطق الشرقية من القدس، حيث اقيمت اكثر من ٣٠ مستوطنة تستوعب اكثر من ١٠٠,٠٠٠ يهودى.

ومن أجل تحقيق هدفين من وراء إقامة المستوطنات، ألا وهما ربط المستوطنات بالدولة الاسرائيلية وتمزيق تجمعات الشعب الفلسطيني، جرى انشاء شبكة من الطرق لخدمة هذه المستوطنات، بصورة أعادت رسم خريطة الارض التاريخية لفلسطين، مما ترك مناطق واسعة ومفتوحة أمام الاستيطان اليهودى، أو على الأقل كمناطق احتياطية أمام حركة الاستيطان. أما الجانب الثانى، فيتعلق باستنزاف مصادر المياه لصالح الاقتصاد الاسرائيلى، على حساب الاراضى المحتلة، ومن هنا كان التضاؤل فى المساحة المزروعة والنسبة التى يشكلها الانتاج الزراعى، من الناتج القومى الفلسطينى الاجمالى، ويرتبط بذلك القيود المفروضة على الصادرات الزراعية الفلسطينية لصالح الاقتصاد الاسرائيلى، والمعوقات التى من شأنها الحد من تدفق هذه الصادرات الى الخارج، عبر الجسور مع الاردن، مع عدم إتاحة الفرصة لقيام صناعة فلسطينية، حتى لو كانت مرتبطة بالقطاع الزراعى أو الصناعات التقليدية فضلاً عن اغلاق السلطات الاسرائيلية البنوك العربية العاملة فى الضفة الغربية وقطاع غزة واستبدالها بفروع من البنوك الاسرائيلية، فى الوقت الذى أدت فيه القيود الصارمة على الفعاليات الاقتصادية الى تجميد فرص العمالة المحلية الفلسطينية.

وبصورة عامة، أصبحت الاراضى المحتلة، منطقة حرة مطلقة أمام الصادرات الاسرائيلية، بينما صودت امكانيات قيام صناعات مستقلة فلسطينية، أو تشجيع

الصادرات الى خارج اسرائيل، بجانب دخولها اليها، ومن هنا بزغ نظام التكامل والاندماج الهيكلي، المدعم بالسيطرة السياسية، والتوسعات العمرانية في ظل زيادة المستوطنات اليهودية ..

<<تشوية الهوية العربية>>

والاكثر أهمية من كل ما سبق، هو أن الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، اذا ما أخذنا العقيدة الصهيونية مأخذاً جدياً، لا يمثل غزواً لارض أجنبية، وانما يمثل في الاساس انتشاراً للسيطرة اليهودية على ما تبقى من إدعاء «ارض اسرائيل» أن صياغة المشكلة على هذا النحو تستوجب اعادة تعريف طبيعة الظروف التي تتحكم بحياة الشعب الفلسطيني في فلسطين لانها تتعدى بكل وضوح فكرة الاحتلال بمفهومه الاعتيادي المعهود، فالوضع ينطوي على الاقتلاع والتشريد، فمفهوم الاقتلاع في هذا السياق يجب أن يفهم لا على أنه تجريد السكان من الارض التي يملكونها وحسب -وهو في حد ذاته نوع خطير من الاقتلاع- بل يجب أن يفهم بمعناه الواسع، الذي يتضمن أيضاً سلب المحتل للاسس المادية للسكان التي تركز عليها حياتهم وتطورهم كمجتمع، وفوق كل ذلك إنكاره للحقوق الاساسية لهؤلاء السكان وحرمانهم من الوسائل الكفيلة بازالة المظالم الناشئة نتيجة لهذا الاقتلاع، الى جانب ذلك، فقد اثبتت ممارسات الاحتلال الاسرائيلي طوال العقود الماضية على التنكر للثقافة الوطنية الفلسطينية، وعلى تشوية ومصادرة رموز الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني....

«الباب الثالث»

إسرائيل وفلسطين .. صراع من طراز جديد

الفصل الأول: - قوة العمل الفلسطينية، وضرورات التنمية المستقلة

الفصل الثاني: - الإقتصاد الفلسطينى .. بين واقع التبعية وآمال التنمية

الفصل الثالث: - الرؤية الإسرائيلية لقيام «نافتا» شرق أوسطية

«قوة العمل الفلسطيني، وضرورات التنمية

المستقلة»

« من برابة الحكم الذاتى ترى اسرائيل صورة جديدة للمنطقة ... ذلك هو التفكير السائد فى الخطاب السياسى الاسرائيلى، ومن خلال هذه الرؤية تتحدد خطط، وترسم أهداف، وتصاغ تصورات ...

فمن زاوية العلاقة الفلسطينية. الاسرائيلية يذى الفكر السياسى الاسرائيلى أن بمقدوره تشييد بناء جديد يقوم على التفوق الصهيونى والشرعية الفلسطينية، والقبول العربى بمعادلات القوة الجديدة.

فالحكم الذاتى الفلسطينى فى المناطق التى حددها اتفاق واشنطن، ليس مطلوباً لذاته، فلا يهم اسرائيل من قريب أو بعيد أن يكون للشعب الفلسطينى وطناً أو أرضاً، لكن المهم أن يكون القبول الفلسطينى بالكيان الجديد فى غزة وأريحا مقدمة لقبول جماعى عربى بالوجود الاسرائيلى فى المنطقة، وجود يتجسد بالتسليم بالمنطلقات السياسية والثقافية للابدولوجية الصهيونية، ولا يتناقض مع الطموحات الاسرائيلية بالهيمنة على اقتصاديات المنطقة ..

لكن هذه التصورات وتلك الخطط، تبدأ فى التحقق بتخطى اسرائيل للعقبة الفلسطينية، ولا نعى بهذه العقبة التسليم السياسى بالوجود الاسرائيلى على القسم الاكبر من فلسطين، فذلك تحقق للاعتراف السياسى الذى اسبغته قيادة منظمة التحرير على اسرائيل عشية التوقيع على اتفاق الحكم الذاتى فى الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٩٣. ولكن ما نقصده بالعقبة الفلسطينية، تلك القدرة الوطنية الفلسطينية على عدم السماح بجعل الاقتصاد الوطنى الفلسطينى اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الاسرائيلى، فمع التسليم بضآلة الاقتصاد المتوقع للكيان الفلسطينى المحتمل، فإن التحدى الاكبر هو فى رفض الانصياع لشروط التبعية والهيمنة الاسرائيلية، وبناء نمط جديد للتنمية بتخطى كل العقبات وتعامل بقوة مع كل ما من شأنه التخلص من تبعات فترة الاحتلال الطويل.

<<تساؤلات تنموية>>

ربما يكون المفيد لمعالجة هذه المسألة، هو الرجوع الى التفسير الاجتماعى لمهمة التنمية الاقتصادية ، فقبل البدء بمناقشة الزراعة والصناعة والتجارة والتمويل، يجب مناقشة التساؤلات التى لاتزال فى مجتمع ضعيف وقابل للاختراق فى ظل ظروف الاحتلال والافقار والاستيطان؟ كيف يمكن تعزيز البنية التحتية الاجتماعية -إذا جاز التعبير- لتقوم بتحمل أعباء التنمية وفعاليتها؟ كيف يمكن معالجة العزلة المديدة للمجتمع الفلسطينى عن محيطه العربى والحيلولة دون انحلاله وفزق روابطه؟.

إن وضع هذه التساؤلات والاهتمامات الجوهرية ضمن سياق أكثر تحديداً قد يمكننا من صياغة استراتيجية ملائمة للتنمية الفلسطينية. غير انه يتعين على أى باحث أو مخطط أن يواجه الفرضية التى لا يمكن التهرب منها، والتى عبر عنها المفكر الاقتصادى الفلسطينى الكبير -يوسف صايغ- والتى لايشك فى صحتها أساساً أى من الباحثين، والقائلة بان التحول الاجتماعى والاقتصادى الحقيقى للمناطق المحتلة لا يمكن بلوغه إلا فى ظروف السيادة الوطنية الكاملة، وربما لا يكون هذا شرطاً كافياً للتنمية الأصلية كما هو واضح من أن عدداً من الدول النامية التى حققت السيادة. لم تحقق التنمية الاصلية، ولكنه لا شك شرط ضرورى لإحداث أى عملية جادة وصادقة للنمو.

وعلى ضوء ذلك يتعين علينا التعرف على المحددات الاساسية للدولة الصغيرة، ثم ننتقل منه الى مجال التطبيق على الحكم الذاتى بالتعرف على الواقع الاقتصادى الراهن فى مجال التطبيق على الحكم الذاتى بالتعرف على الواقع الاقتصادى الحالى فى كل من الاراضى المحتلة واسرائيل على حد سواء، رغبة فى الوصول الى الاجابة المطروحة... والتى تتعلق بمستقبل العلاقات الاقتصادية بين الكيان الفلسطينى الوليد، واسرائيل؟ وبداية لابد من الاشارة الى مجموعة من المواصفات التى يتعين توافرها فى «الدولة الصغيرة» حتى يمكن لها أن تبقى، وتنمو وتتطور، ومن أبرز هذا المواصفات والعوامل:

أ - حجم الدولة ومدى امتداد حدودها. فطبقاً للحجم يتحدد حجم الموارد المتاحة لها، ومن ثم توافر الحد الأدنى من القدرة على البقاء الاقتصادى نتيجة ضمان الموارد الاساسية، كما يرتبط بهذا الجانب قدرة الدولة على توزيع المنتج.

ب - حجم السكان والطاقة الاستيعابية للأرض، ويشكل هذا الجانب عاملاً مدعماً لقدرة الدولة، على ضوء ما تجسده من توافر كفاءات ومهارات، وهو ما يعرف بقوة العمل.

ح - كفاءة استخدام الامكانيات الفعلية المتاحة، حيث أن سوء استخدام الموارد، يمكن أن يؤدي إلى صعوبة تعزيز النمو، كما أن عدم عدالة توزيع الدخل لعام للدولة وفق قطاعات اقتصادية واجتماعية واضحة، قد يؤدي إلى اهدار مساهمة الموارد في بناء القدرة الاقتصادية للدولة.

د - الاداء الاقتصادي. ممثلاً في حجم الانتاج، والموارد المتاحة والمنح والتدفقات المالية الخارجية، إضافة إلى حجم العمالة وقدراتها ومستوى التكنولوجيا السائدة، حيث أن حجم الانتاج والمستوى التكنولوجي، يحددان تكلفة لانتاج والقدرة على المنافسة، وعلى ضوء ذلك لابد أن يكون معدل النمو اقتصادي، معادلاً - على الأقل - للمعدل المحقق في الاقليم المحيط بالدولة صغيرة، وإلا تخلف اقتصادها وفقد قوته النسبية، فيصبح بذلك عرضة للسيطرة من بل منافسيه.

<قوة العمل الفلسطيني ومشكلاتها>

يمثل الوضع في المناطق المحتلة، بالنسبة إلى اقتصادي ومفكرى التنمية، ندياً قاهراً، ففي العالم الثالث، حيث توفر أغلب الحكومات حداً أدنى من السيادة على الموارد التي يمكن حشدتها في ظل هذه السيادة، تتمثل مهمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً وبالمفهوم الضيق للتعبير في تخصيص الموارد نحو ايات مطلوبة، وتمكنت البلدان الأقل تطوراً وبمساعدة منظمات التنمية الدولية بإشراف اجهزتها الحكومية، من صياغة برامج معقولة للتنمية وجندت من أجل ذلك وارد والطاقات البشرية اللازمة لتنفيذها. والتي يمكن تحديدها في الحالة فلسطينية في إطار عاملين، هما: قوة العمل والتمويل.

فعلى سبيل المثال، فإن هدف الاستخدام الكامل لقوة العمل، والذي يعتبر نصراً ثابتاً في معظم خطط التنمية التي تتبناها البلدان النامية، يحتاج إلى إعادة

تحديد جذرية في ظروف الاراضى المحتلة، فهل ينبغي تشجيع الاستخدام لقوة العمل، حتى وإن كان معظم العاملين الجدد في سوق العمل ينتهون عملياً كعمال هامشيين بمهارات متدنية في الاقتصاد الاسرائيلى؟ وما الذى يعنيه «الاستخدام الكامل» ضمن مفهوم البنية الاقتصادية المشوهة التى يتميز بها اقتصاد الاراضى المحتلة؟ كذلك، فإن هدف تعظيم الانتاج والدخل يتطلب إعادة النظر في مثل هذه الظروف. هل أن مجرد الدخل العالى الذى تخلقه مثلاً فعاليات المقاولات الاسرائيلية الثانوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يعطى ما يكفى من التبرير لاعتباره أفضل من الفعاليات الاقتصادية للصناعة الصغيرة التى تنتج دخلاً أقل، غير أنها تعزز في اعتمادها على المواد الأولية؟ إن هذه التساؤلات تتضح أبعادها بصورة أكبر، لو اقترنا من معالجة قوة العمل الفلسطينية من حيث حجمها، وتأثيراتها، وبعض المشكلات المتعلقة بها.

فبالنسبة لقوتها، فقد تراوحت تقديرات حجمها، ما بين ٣١٢ ألف نسمة في نهاية عام ١٩٩١ طبقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، أما تقرير الائتلاف لعام ١٩٩٢، فيشير إلى أن هذا الرقم يبلغ ٣٣٢ ألف نسمة، وإذا أخذنا في الاعتبار عودة بعض العمالة الفلسطينية من الخارج، فمن المتوقع أن يرتفع حجم العمالة بحوالى سبعين ألف فرد حتى نهاية العقد الحالى.

ومع التسليم بأن هذا الرقم قد يبدو ضخماً في مجال الحسابات الاقتصادية الخاصة، حيث يعادل ٢٥ مليون دولار سنوياً، إلا أن التعمق وراء تكوين قوة العمل الفلسطينية، مقارنة باجمالى عدد السكان في الاراضى المحتلة، يبرز عدة نقاط:

أ - ارتفاع نسبة الإعالة، لارتفاع نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم أربعة عشر عاماً، فأقل. وقد قدرت هذه النسبة بحوالى ٥١ في المائة من اجمالى عدد السكان في قطاع غزة، مع تساؤل النسب الخاصة بمراحل العمر الانتاجية، ونفس الوضع بالنسبة للضفة الغربية، وأن كانت الى حد أقل.

ب - باستعراض المراحل العمرية والتقسيمات الجنسية، الخاصة بقوة العمل الفلسطينية، سوف نجد أن هناك مراحل يتزايد فيها عدد الاناث لصالح الشباب من الذكور، مما يؤثر على فاعلية قوى العمل في الداخل، وإن كان يعرض هذا الغياب نسبة التحويلات المالية الواردة من الخارج إلى داخل الاراضى المحتلة.

ج - مع ارتفاع عدد السكان في كل من الضفة والقطاع وبالتالي ارتفاع

الكثافة السكانية، فضلاً عن تزايد الاعالة عن هم دون سن العمل، وخاصة في مناطق المخيمات، فإننا نجد الانعكاسات الحادة لظاهرة البطالة حيث ترتفع الكثافة السكانية، ولذلك تكون الظاهرة أكثر وطأة في منطقة مثل قطاع غزة على سبيل المثال، والذي يتركز به نسبة ٦٣٪ من اللاجئين، مما ينعكس على الممارسات السياسية لسكان القطاع وتحولهم الى ما يشبه القنبلة الموقوتة في وجه سلطات الاحتلال، مما جعلها أكثر المناطق المحتلة عنفاً في مواجهة الجيش الاسرائيلي.

يضاف الى المظاهر السابقة لقوة العمل الفلسطينية، ظاهرة الاهتمام بالتعليم المتوسط - الجامعي - وكذلك الدرجات العلمية المتخصصة، مع عدم توافر القاعدة الانتاجية والخدمية القادرة على توليد وتوفير فرص العمل الكافية لاستيعاب هذه العمالة، ولذلك نجد أن العمالة غير المدربة والتي تتميز بانخفاض أجورها وقبولها القيام بالاعمال الشاقة، تجد طريقها الى سوق العمل داخل اسرائيل، أو في المشروعات التابعة لسلطات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم لا يوجد ارتباط طردى بين سنوات التعليم أو الدرجة العلمية، وبين أوجه العمل أو النشاط الاقتصادي الذي يقوم به المواطن الفلسطيني داخل الاراضى المحتلة، مما يخلق بعداً اضافياً لظاهرة البطالة، وهى العمل- إن وجد- في غير مجال التخصص.

<< البعد الوطنى للعمالة الفلسطينية >>

لكن هذه المظاهر المتعددة لقوة العمل الفلسطينية، ربما تحمل في مجموعها ما يمثل وضعاً سلبياً يتعين تغييره، لكن اسرائيل تدرك أن هذا التغيير ربما تتاح له الفرصة الحقيقية بقيام سلطة وطنية فلسطينية، وسيادة حقيقية على الأرض والموارد والقرار السياسى ..

وحتى نحين هذه المرحلة، فإن - العمالة الفلسطينية تمثل مازقاً متعدد الجوانب لسلطات الاحتلال، فالسكان العرب - داخل المناطق المحتلة قبل عام ١٩٤٨ أو بعد ١٩٦٧، يتزايدون بمعدل يتجاوز معدل الزيادة السكانية لليهود فمعدل الهجرة اليهودية لاسرائيل من جانب يهود الاتحاد السوفيتى وبعض دول أوروبا الشرقية، بدأ في التناقص عن تلك المعدلات التى ظهر عليها في منتصف الثمانينات بعد انهيار الاتحاد السوفيتى أو قبل انهياره.

ولذلك كان ارتفاع نسبة الفلسطينيين فى داخل الاراضى المحتلة، السبب الحقيقى وراء تراجع اسرائيل عن قرار ضم الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب ما يمثلته هذا القرار فى حالة صدوره اختلالاً واضحاً لصالح الهوية الفلسطينية، وتهديدها فى الوقت نفسه، لما يسمى بـ «نظرية التميز العرقى اليهودية».

ولذلك، ليس هناك أدنى مبالغة، بأن القبول الاسرائيلى بترك قطاع غزة والانسحاب منه بأى ثمن يقف وراء عامل الكثافة السكانية العربية على النحو الذى يتسارع به ويتفوق كثيراً على معدل الزيادة الطبيعية اليهودية. وقد بدأ هذا المأزق لسلطات الاحتلال بصورة جلية واضحة فى قطاع غزة، فالكثافة السكانية مع ارتفاع نسبة البطالة، جعل القطاع معبأ بالعنف فى وجه سلطات الاحتلال، مما دفع اسحق رابن الى التصريح اكثر من مرة، بأنه يتمنى أن يستيقظ من نومه ذات صباح ويجد قطاع غزة- بكل ما فيه ويمثله- قد غرق فى مياه البحر؟.

لكن هذا العامل، المسبب للقلق والعنف والتوتر للاحتلال، هو بمثابة سلاح ذو حدين بالنسبة للدولة الفلسطينية الوليدة، وخاصة خلال فترة الحكم الذاتى، حيث أن اموارد البشرية ثروة اذا احسن استثمار قدراتها، وتنوع مستوياتها التعليمية وكفاءاتها الفنية، إلا أنها فى ذات الوقت تحدى يتعين مراعاة الدقة والموضوعية فى قياس حجمه وتأثيره، خاصة عندما تتسع الفجوة بين الامل والواقع، وبين الطموح والتحديات...

«الاقتصاد الفلسطيني، بين واقع التبعية وآمال التنمية»

التنمية للدول حديثة الاستقلال ضرورة حياة ... ذلك هو المبدأ أو الغاية التي استقرت عليها جهود الشعوب والنظم طوال حقبة الستينات وقبلها الخمسينات، فقد شهدت سنوات هذين العقدين تصاعد موجة التحرر الوطني والسعى حثيثا نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل ...

تلك الحقيقة التي عبرت عنها جهود تنمية، صارمة ومخلصة، في العديد من بلدان وأقطار العالم الثالث، تمثل ضرورة جوهرية لتلك الدول خلال الحقبة الراهنة، فبدون مواصلة عمليات التنمية واستحداث اساليب جديدة، وتحقيق معدلات أعلى للنمو، فإن التراكمات المالية التي أحدثتها عمليات التنمية خلال العقود الماضية، فانها مهددة بالتآكل والذوبان، بل أن الأخطر من ذلك هو تلاشي البنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية لعمليات التنمية، تحت وقع ضربات الاقتصاد العالمي واحتكاراته الدولية، وهو الأمر الذي ينتهي بالتبعية الاقتصادية الكاملة للاقتصاد الرأسمالي وانهيار آمال النمو.

هذه الحقائق التي تتصل بواقع التنمية في الدول المستقلة، وتلك التحديات الهائلة التي تواجهها، تمثل تحدياً مضاعفاً أمام اقتصاد يقع تحت هيمنة الاحتلال وسيطرة مؤسساته السياسية والعسكرية على آلياته ومكوناته، وحسبنا التطلع الى النموذج الفلسطيني أو الحالة الاقتصادية الفلسطينية ليتبين لنا على الفور كم هي تلك التحديات، وما هي أبعادها الراهنة والمستقبلية وآثارها على عمليات التنمية الفلسطينية؟

فشمة اعتراف لدى جمهور الباحثين في قضايا الاقتصاد الفلسطيني على حدة القيود التي يصطدم بها أي برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ظل الظروف القاسية في الاراضى المحتلة، فيوسف صايغ -المفكر الفلسطيني الذي أسهم بدراسات رائدة عن الاقتصاد الفلسطيني- يجد أن «تنمية ذات معنى وأثر لا يمكن بلوغها ولا حتى السعى اليها، تحت ظروف التبعية- تبعية الاستئصال والاقتلاع- فأن اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق رؤية صايغ، لا تستطيع إلا المحافظة

على مستوى متدنٍ من الانحياز الاقتصادي». ففى مثل هذه الظروف لا يمكن البدء بتصميم خطط وبرامج موسعة للتنمية.

لكن ثمة وجهة نظر أخرى، ترى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاراضى المحتلة ليست خياراً يمكن القبول به أو الاستغناء عنه، لكنها - أى التنمية - ضرورة، فاسرائيل خطت لتعطيم البنية التحتية للفلسطينيين وتتنكر لاحتهم فى التنمية، ولهذا يجب أن تجابه باستراتيجية للمقاومة والتنمية.

<<الاقتصاد الفلسطينى .. الملامح والتحديات>>

ولكى تصاغ تلك الاستراتيجية، التى تستهدف التنمية مع استمرار المقاومة يتعين علينا، بحث الواقع، لى نستشرف المستقبل، وهذا لن يتحقق لنا دون معرفة ملامح الاقتصاد الفلسطينى ومراحل تطوره.

ولذلك سنجد أن التطورات التى شهدتها اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال الاسرائيلى فى عام ١٩٦٧، وحتى توقيع اعلان المبادئ الفلسطينى الاسرائيلى فى سبتمبر ١٩٩٣، قد مرَّ عبر ثلاث مراحل أساسية، كانت ذات صيغة سياسية بالدرجة الاولى، إلا أن تأثيرها فى الواقع الاقتصادى فى الاراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧ كان ذا بعد كبير وعميق، بحيث أصبح من المتعذر فصل العلاقة المتشابكة بين ما هو سياسى وما هو اقتصادى.

بل أن من الامور المثيرة للانتباه، أن يكون الواقع الاقتصادى فى الاراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧، والسياسات الاسرائيلية الاقتصادية والسياسية حياله، من أبرز العوامل التى يمكن أن نفسر بها البعد الاقتصادى الباعث على التحرك السياسى، والذى تبلور فى توقيع اعلان المبادئ، وهو الأمر نفسه الذى ينطبق على الجانب الاسرائيلى، فالباعث عند كلا الطرفين يكاد يتشابه الى حد كبير.؛

على أى الأحوال، وعلى ضوء تلك العلاقة المتشابكة بين سلطة الاحتلال ومحاولات التنمية الفلسطينية، يمكن تقسيم التطورات التى شهدتها اقتصاد الضفة والقطاع الى ثلاث مراحل أساسية:

* المرحلة الاولى، وهى تشمل تلك الفترة منذ الاحتلال فى عام ١٩٦٧ الى ما قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية فى ديسمبر عام ١٩٨٧، وتتخللها أحداث حرب

اكتوبر ١٩٧٣.

* أما المرحلة الثانية، فتبدأ من نهاية عام ١٩٨٧، وحتى أحداث الغزو العراقي للكويت، وما ترتب عليها من تطورات.

* أما الفترة منذ عام ١٩٩٠ وحتى بداية ١٩٩٣ فهي المرحلة الثالثة، والتي شملت الحصار السليبي والايجابي، لما بعد حرب الخليج الثانية، على صعيد الواقع الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة، وردود الفعل الاسرائيلية ازاء ذلك ورد الفعل لفلسطيني ازاء ردود الافعال الاسرائيلية، مما أوجد نوعاً من الحلقة المفرغة، التي يرى البعض ان اتفاق اعلان المبادئ قد كسرهما بينما يرى البعض الآخر ان الاتفاق أدى الى تغيير في الافعال وردود الافعال، فقط لا غير.

ولذلك سوف يكون تركيزنا على هذه الفترة، حيث أن نتائجها تشكل الواقع لراهن، كما أنها شهدت في بدايتها اندلاع أعمال الانتفاضة وماحلتها معها من محاولات على صعيد الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

وقد ترتب على أحداث تلك الفترة -الانتفاضة وحرب الخليج- مشكلات متعددة بدت واضحة في مجال التجارة الخارجية، وظروف العمالة وتضاعد البطالة الفلسطينية في الاراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧، نتيجة عودة أعداد كبيرة من العاملين في الخارج.

فقد أدى كلا الحدثين الى التأثير على الحياة اليومية للشعب الفلسطيني من خلال توسع اسرائيل في تطبيق سياسة حظر التجول والاعتقال الاداري، اضافة الى مصادرة الاراضي وهدم المنازل، وقد بلغ عدد الافراد الذين اعتقلوا خلال سنوات ما بعد الانتفاضة ١٥,٢٤٠ ألف مواطن فلسطيني، كما أن حظر التجول حال دون مباشرة الافراد لأعمالهم، فتأثرت الزراعة بداية، ثم امتدت النتائج الى باقي قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، يضاف الى ذلك مصادرة ٣٥٩,٨٠٦ الب دونم، وإزالة ٢,١٩٣ ألف منزل، ٣٨ في المائة منها لأسباب تتعلق بالانتفاضة.

لكن هذه التحديات والمشكلات التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني لاسباب تتعلق بالمواجهة الفلسطينية لسلطات الاحتلال، أصيب اليها عاملين، أو حدثين يتعلق بالخارج:

أولهما: تراجع النفقة النفطية عند منتصف الثمانينات، فقد تبين أن

اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة لم تحقق قدراً يذكر من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي لم يسمح لها بالتحايز التغيرات البنيوية المطلوبة للتنمية السليمة، ففي القطاع العام تدهورت البنية التحتية بسبب غياب الاستثمار بينما شلت المؤسسات العامة بسبب قلة الموارد، والاهمال المتعمد أو العداء الصريح من قبل سلطات الاحتلال، ففي كلا المنطقتين -الضفة والقطاع- ضعف القطاع الزراعي، بينما جرى استثناء مناطق واسعة من الاستغلال الاقتصادي ولهذا انخفضت العمالة الزراعية انخفاضاً سريعاً، كما عم الركود القطاع الصناعي، وحدث تدهور ملحوظ في العديد من الفروع الأساسية، أما الحدث الثاني: فيتعلق بالاثار الاقتصادية المباشرة لحرب الخليج وما ترتب عليها من انعكاسات سلبية بالنسبة للدول العربية عامة والاراضي الفلسطينية المحتلة خاصة، حيث أن اثرها لم يقتصر على عودة الآلاف من الفلسطينيين الى الاراضي المحتلة نازحين من الدول الخليجية، بل امتد إلى مجال التجارة الفلسطينية مع الدول العربية، فقد اغلقت بعض الأسواق العربية في وجه المنتجات الفلسطينية، مما جعلها نهياً مباحاً للإجراءات الاسرائيلية الخانقة لأي محاولات تصدير للخارج، فضلاً عن تعثر أو نضوب التدفقات المالية من قبل الفلسطينيين العاملين في العديد من الدول الخليجية، وبذلك تراكمت الاثار السلبية للتطورات على الساحة العربية، مع الاثر التراكمي للقيود التي فرضتها السلطات الاسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطيني في اعقاب اندلاع الانتفاضة.

وفي ظل هذا المتعطف الذي شهده عام ١٩٩٠ نتيجة غزو العراق للكويت وما أعقبه من تداعيات، انخفضت الصادرات الفلسطينية، إلى اسواقها العربية التقليدية بنسبة ٣٠ في المائة عن مستواها في عام ١٩٨٩، حيث لم تتجاوز ٢٨,٣ مليون دولار، ثم عادت للانخفاض مرة أخرى فلم تتجاوز نسبة ٥٪ من مجموعة الصادرات الفلسطينية في عام ١٩٩١، وكانت هذه النسبة تبلغ ٤٣,١ في المائة عام ١٩٦٨، ٢٦,٦ في المائة ١٩٨٦.

<<محاولات فلسطينية للتنمية>>

برغم هذه التحديات الهائلة فإن ثمة محاولات بطولية، لقيام اقتصاد وطني برغم عنف الاحتلال، فالمجتمع العربي الفلسطيني داخل اسرائيل، أي داخل الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨- تنامي عدده أربع مرات بين ١٩٤٨ و ١٩٨٦، وبرغم

العوائق العديدة، نجح فى تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية باستمرار، ففى سنة ١٩٥٤ كان عدد خريجي الجامعات محدوداً جداً، ولكن فى عام ١٩٨٤ بلغ العدد المتراكم من خريجي الجامعات ٩,٠٠٠ خريج.

أما فى قطاع غزة فإن الاحوال الاجتماعية والاقتصادية كانت ولا تزال دائماً أكثر قسوة والآفاق أكثر كآبه عن مثيلتها فى مدن الضفة الغربية، فمصادرة الاراضى لاغراض الاستيطان اليهودية، والتنامى السريع للسكان فى شريط من الارض مزدهراً أصلاً، بالإضافة الى ندرة الموارد الطبيعية، طرحت تحديات هائلة لبراعة أكثر من نصف مليون من السكان ولقدرتهم على مواجهتها، فبالرغم من أن صناعة صيد السمك فى قطاع غزة تفتقر الى التسهيلات المرفئية وتعانى من القيود الشديدة على فعاليتها، فإنها قدرة استثنائية على التكيف والتطور، كذلك فقد أدى تحريم إقامة الصناعات الزراعية المعتمدة على الزراعة التقليدية للحمضيات فى غزة والقيود المعطلة لتسويقها الى تدهور هذا القطاع الذى كان مزدهراً قبل الاحتلال، ورغم ذلك فإن قطاع غزة قد استمر فى تسويق حمضياته بجهد المزارعين أنفسهم، حتى وإن كان حجمه أقل.

أما فى الضفة الغربية، فإن الفرص التنموية أفضل بصورة نسبية، فقد ظل الفلسطينيون يتمسكون بحقهم فى متابعة فرص التعليم، فبرغم عداء السلطة المحتلة، تم تأسيس خمس جامعات تستوعب حوالى ١٠,٤٠٠، وتقول هذه الجامعات من مصادر فلسطينية وعربية، كما انه برغم التدهور الواسع للمستويات الأكاديمية وللتسهيلات التعليمية فى نظام المدارس الحكومية (وهى تحت مسؤولية سلطات الاحتلال) استطاع الفلسطينيون وبجهودهم الذاتية إيقاف التدهور من خلال زيادة دعمهم للمدارس غير الحكومية بالكيفية نفسها. ونتيجة لشح الاستثمار فى المرافق الصحية، انخفض عدد الأسر بالمستشفيات لكل ألف من السكان، فمن ٢٦ سريراً عام ١٩٧٤ الى ١٨ سريراً عام ١٩٨٥، لكن من خلال العمل التطوعى والاعتماد بدرجة كبيرة على المصادر التحويلية الذاتية، استطاعت المجتمعات الفلسطينية إقامة العديد من المستشفيات المتوسطة والصغيرة التى تخدم قطاعات واسعة من سكان المدن والارياف.

أما على صعيد التجارة الخارجية للاراضى المحتلة، فإنه مع السعى لزيادة الصادرات الى الاسواق الخارجية، فإن هذه الجهود لم تثمر فى بادئ الأمر نتائج يعتد

بها. بل انها مالت الى الانخفاض، إلا أن القيمة الحقيقية والتطور الايجابى الذى شهدته الاراضى المحتلة فى الضفة والقطاع على صعيد العلاقات ا-ثأرجية، يتمثل فى المنهج الجديد الذى سارت عليه المعونات المقدمة من الخارج، وبخاصة من قبل المجموعة الأوروبية، فبسبب وجود مؤسسات وهياكل ادارية وسياسية، وقادة عمل شعبى أفرزتهم حركة الانتفاضة فإن هذه المعونات وجدت القنوات التنموية التى يمكن أن تضخ بدورها فى بنية الاقتصاد الفلسطينى، ببناء العديد من مؤسساته التحتية، مثل تحسين الخدمات زبناء المستشفيات والمدارس وتوفير الحصص التموينية، واعالة اسر الشهداء والمعتقلين، فضلاً عن توفير المناخ الملائم للتمويل الذاتى لعمليات الانتفاضة.

<<مثلث المقاومة>>

على هذا النحو، تبدو ملامح استراتيجية جديدة تفرض نفسها فى الارض المحتلة، فواقع الاحتلال يوجهه العسكرى والقمعى جعل من الانتفاضة عملاً يومياً مشروعاً، لكن هذه الحركة المقاومة لايتأتى لها الاستمرار دون توافر الضلع الثانى من مثلث المقاومة، وهو محاولة بناء اقتصاد بديل، برغم محدوديته وضعفه المرحلى، فإن بذرة الاستقلال وقطع سبل الارتباط والتبعية بالاقتصاد الاسرائيلى يمثل الضلع الثالث فى هذا المثلث المقاوم والمجاهد ...

«الرؤية الاسرائيلية لقيام (نافتا) شرق أوسطية»

لا يمثل الاختراق الاقتصادي الاسرائيلي لاقتصاديات ما بعد الحكم الذاتي خطراً مباشراً فحسب، ولكنه يجسد ذلك التصور القديم لمفهوم الشرق الأوسط، بكل ما يعنيه من سيطرة لقوى وارادات من خارج المنطقة، على قوى ودول ونظم تمثل في مجموعها الارادة العربية، والمفهوم العربي، والنظام العربي ..

فالاقتصاد بات هديلاً عن الحرب، والهيمنة بالتفوق في تحقيق معدل اكبر للتنمية، والاستحواز على قدر أكبر من الاسواق، أصبح هو اللغة السائدة في الخطاب السياسي الغربى عامة، والاسرائيلي بصفة خاصة. فاختضاع الارادة العربية بالاقتصاد أقل تكلفة وأقل مخاطرة من حسابات القوة والحرب والقتال، فالاولى، هي القبول بالمشروع الصهيوني دون عنف وبهدوء وبغير صخب، أما الثانية، أى الحرب والقتال، فإنها محاولة للارغام والقهر وهو ما لا تقبله الشعوب، بل تقاومه وترفضه، وتخلق في المقابل ارادة لا تقبل التطريع أو التسليم ..

الصراع القادم، هو استمرار لصراع مضى، ولكن بوسائل أخرى وفي ساحات مراجعة تختلف عن سابقتها، ويحضرنا هنا أن محمد حسنين هيكل، عبر لسنوات خلت عن اختلاف جوهرى بين العرب والغرب في تحديد هوية هذا المنطقة من العالم، وجوهر هذا الاختلاف كما رآه هيكل، هو فى التركيز العربى على التاريخ والثقافة للمهنة بوجود أمه عربية، وفى التركيز الغربى على الجغرافيا والاعتبارات الاستراتيجية للتأكيد على وجود «شرق أوسط»، ومفاد هذه المقولة، أن الفكرة الاولى مشروع حضارى سياسى متكامل، أما الفكرة الثانية فهي خلق وضع يفترق العرب فيه احداهم عن الآخر، ويختلطون بصورة غير مرغوب فيها مع جيرانهم، حتى تفتيح هويتهم وتضييع حضارتهم، فمع القيام المحتمل «للسوق الشرق أوسطية» نشهد بطبيعة الحال انتصاراً هائلاً لاشك فيه لمفهوم الغرب ومشروع اسرائيل بشأن المنطقة ..

ولذلك، فإن هاجس، ومخاوف قيام تلك السوق لا يمثل تحدياً خارجياً اضافياً للعرب بقدر ما يشكل فى جوهره عملية حاسمة للفضح وكشف العجز العربى خلال العقود الماضية عن صياغة أى نوع من الاسواق العربية المشتركة، فقيام السوق

الشرق أوسطية المنتظرة ليس مسخاً للهوية العربية فحسب، بل سيفجر بالضرورة التناقضات العربية خارج البيت العربي، فالنظام العربي ورغم ما حمل من نواقص وثغرات خلال العقود الماضية -فانه سيصبح مع قيام النظام الشرق أوسطى، أحد موروثة الماضي ..

لكن هذه التصورات وتلك الهواجس، لم تعد أحلام أو أوهام أو أفكار، بل هي دراسات ومشاريع واجبة التنفيذ، ولازمة التحقيق.

<<تصورات باقاة «نافتا» شرق أوسطية>>

فشمة دراسة رائدة أنتجها فريق عمل اردنى/فلسطينى/اسرائيلى خلال سنة ونصف، ونشرت نتائجها فى مطلع صيف ١٩٩٣، وقبل شهر واحد من الاعلان عن اتفاق اوسلو، والدراسة هى أول دراسة مشتركة للفريق الثلاثى، بقيادة امريكية حازمة، تمثلت بكبار الاقتصاديين من جامعى هارفارد ومعهد ماساشوستش للتكنولوجيا (ام أى تى)، وبينما لا تنفى هذه الدراسة الرغبة فى السيطرة على اقتصاديات المنطقة، وخاصة مصر وسوريا كمرحلة أولى، فانها تركز على سيناريو اساسى، هو السيناريو المثلث الاضلاع: اسرائيل/الاردن/ فلسطين، فهى تنطلق من مبدأ مقايضة السيادة الاقتصادية للكيان الفلسطينى بعدد من التنازلات الاردنية/الفلسطينية التى تشجع «المواطن الاسرائيلى» على القبول بالتخلى ولو الشكلى عن الاراضى المحتلة ولذلك تدعو الدراسة الى تحقيق ثلاثة أهداف كانت موضعاً لاتفاق الاقتصاديين المشاركين.

١ - قيام نوع من «السيادة الاقتصادية الفلسطينية».

٢ - حرية انتقال السلع والتبادل الحر.

٣ - هيمنة اقتصاديات السوق على الكيانات الثلاثة المتجاورة والمتداخلة.

وتدعو هذه الدراسة وفق الاهداف الثلاثة المعلنة، الى قيام صندوق يعنى بالتنمية والتعاون بين الاطراف الثلاثة بحيث تندمج الاقتصادات الثلاثة وتتكامل، ويرى أصحاب هذه الدراسة أن هذا التكامل ممكن «خلال أشهر» بين اسرائيل وفلسطين، انطلاقاً من وجود هذا التكامل أو بالدقة التبعية بين الاقتصاد الاسرائيلى والفلسطينى فى ظل الاحتلال وبضرورة استمراره بعد الانسحاب، ولذلك فهم يحذرون

بشدة من امكانية وضع نقاط جمركية بين الاطراف الثلاثة، أو السماح برسوم جمركية محدودة ولفترة انتقالية قصيرة جداً.

وبالمقابل تدعو هذه الدراسة الى عودة العمال الفلسطينيين الى السوق الاسرائيلية بسرعة وإنما بأعداد محدودة لا تتجاوز الحد السابق للاتفاضة وربما أقل منه/ مائه ألف عامل على سبيل المثال/، كما تدعو الى غرض النظر عن «التجارة غير الرسمية»، أى تلك التى تدخل الاردن وفلسطين/ بينما هدفها الفعلى هو الاسواق العربية الاخرى، وتؤكد الدراسة على أهمية التعاون السريع فى مجالات النقل والسياحة والكهرباء والمصارف، أما صندوق التعاون فامواله مصدرها الاطراف الثلاثة انفسها.

ولازالة المخاوف من ضعف بنية الاقتصاد الفلسطينى وهشاشة مكوناته، فتمت محاولات تستهدف ابراز جوانب القوة فى بنية هذا الاقتصاد باعتباره الواجهة الاولى للتعامل مع الاقتصاد الاسرائيلى.

فاذا كانت التشوهات فى الهيكل الاقتصادى الفلسطينى قد تعمقت مع طول المعاناة وسنوات الاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة، وماسحبها من تفتتت للملكية، وضآلة حجم المساحة الى اعداد السكان، وماتنطوى على ذلك من ضآلة الموارد الطبيعية، إلا أنه يبقى دور الموارد البشرية، ممثلة فى السكان بالضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة اللاجئين من سكان المخيمات، فطبقاً لأحدث دراسة اجريت فى هذا المجال، وجد أن نسبة التعليم العالى أعلى ما يكون بين سكان المخيمات الفلسطينية، مقارنة بباقي سكان فلسطين قبل عام ١٩٤٨، علماً بأن مستوى التعليم فى الاراضى المحتلة، بعد مرتفعاً مقارنة بغيرها من المناطق والدول العربية الاخرى.

يضاف الى ذلك طبيعة الارتباط والهوية الوطنية الفلسطينية فيما بين الفلسطينى المهاجر الى الخارج، ووطنه فى الارض المحتلة، حيث يوجد بين هؤلاء المهاجرين قدرات بشرية ذات مهارات فنية ومستويات علمية متقدمة، ومن ثم يمكن أن يساهموا فى تقديم خبراتهم، إن يعودوا بذواتهم للاستقرار فى مناطق الحكم الذاتى، وإن كان بأعداد محدودة.

وبالنسبة للعمالة شبه الفنية، التى عملت فى القطاع الصناعى الاسرائيلى، أو المشروعات الفلسطينية التى كانت تتعامل مع الاقتصاد الاسرائيلى من الباطن، فانها تشكل هى الاخرى، رصيلاً من العمالة الماهرة، التى يمكن أن توفر المزيد من

الأساليب الانتاجية المتقدمة، فى المجالات المختلفة.

ولا ينبغي -وفق بعض الدراسات الفلسطينية- أن نستقط من الحسبان طبيعة التطورات التى شهدتها الاقتصاد الفلسطينى فى الاراضى المحتلة فى اعقاب اندلاع الانتفاضة، سواء بالنسبة لتعميق مفهوم الاعتماد على الذات، أو بالنسبة لتطور مفهوم المساعدات الخارجية، فلم تأخذ هذه التطورات صورة قيعة بمثابة فى تقليل الاعتماد على الصادرات الاسرائيلية، وزيادة الانتاج الوطنى الفلسطينى والمساعدات المالية الغربية، وكفى، ولكنها تمثلت فى بروز دور المؤسسات الطوعية الخاصة، فبال تلك الخاصة بالتعاونيات الثمانية، المجالس المتخصصة فى مجالات السياحة، السكان، الصناعة والصحة الى جانب غرف التجارة الفلسطينية المشتركة.

وتشير هذه الدراسات، بصفة خاصة الى التغير فى نهج التعامل مع المساعدات الخارجية، وذلك عن طريق تقديمها الى الفلسطينيين مباشرة من المؤسسات والهيئات الاقتصادية العالمية، وتوظيفها فى مؤسسات وقنوات فلسطينية وطنية.

<<المخطط الاسرائيلى .. وأهدافه الشرق أوسطية>>

لكن هذه التصورات الفلسطينية، والتى تستند على وقائع حقيقية يتهددها التخطيط الاسرائيلى، الذى يدرك عوامل القوة فى الاقتصاد الفلسطينى بدراسته لعناصره المختلفة، لكن الاطماع الاسرائيلية اكبر من التعامل مع اقتصايات نامية ومحدودة ومكبلة كما تجسدها حقائق الوضع فى الضفة الغربية وقطاع غزة، فالمخطط الاسرائيلى أوسع من حدود العلاقة الثنائية المشتركة مع الاردن وفلسطين، فهو يرى من توثيق روابط العلاقة الثلاثية مدخلاً لبناء هيكل جديد لاقتصايات المنطقة، فمن الحجج التى استعملها رئيس الحكومة الاسرائيلية اكثر من مرة، دناعاً عن اتفاق اوسلو امام الكنيست هو أن السلام سيسمح لاسرائيل برفع مستوى صادراتها من ١١ الى ٢٠ مليار دولار سنوياً قبل سنة ١٩٩٥، ومن الحجج الاخرى المستعملة بكثرة اشارات يكتنفها الغموض الى اسواق الخليج واسواق المغرب العربى والتطبيع معها، وهو ماكان يستحيل حدوثه لولا الاتفاق مع منظمة التحرير، فالاسرائيليون يعتبرون أن للاتسحاب ثمناً يتعين على الفلسطينيين أن يدفعوه فى المجال الاقتصادى. فاسرائيل تمنى سنوياً حوالى مليار دولار تصدير واعادة تصدير نحو الاراضى المحتلة

وهي مصّرة، لا على إبقاء هذا الرقم فحسب، بل على ارتفاعه أيضاً وعلى إدماج السوق الاردنية به لاحقاً.

الصورة في ذهن اصحاب المخطط الاسرائيلي، هي صورة جديدة من «النافتا»، أي اتفاق التبادل الحر في شمال امريكا (الولايات المتحدة، كندا، المكسيك) بمعنى الانسياب الحر للسلع الاسرائيلية الى السوق الفلسطينية بعد الانسحاب العسكري بالسهولة نفسها التي كانت هذه السلع تلقاها أيام الاحتلال، غير أن الاقتصاديين الاسرائيليين، يطالبون أيضاً بضمانات اضافية تستهدف تعزيز وسط الهيمنة الاقتصادية الحالية، ومن جانب آخر اختراق الاسواق العربية من خلال العلاقة الفلسطينية الاردنية بالاقتصاد الاسرائيلي، ويرتكز هذا التخطيط الاسرائيلي على إلحاق كلا الاقتصادين، باقتصاد طموح لا يخفى أهدافه أو مطامعه، وللدلالة على ذلك يمكن الوقوف عند هذه الحقائق:

* هناك أولاً، فرق هائل في حجم الاقتصادات الثلاثة، بمعنى أن حجم الاقتصاد الاسرائيلي يفوق نظيرة الاردني ١٥ مرة ويتفوق على اقتصاد الضفة والقطاع أكثر من ٢٠ مرة، ولو أخذنا بوجهة نظر الاقتصاديين الذين يؤكدون أن نظام التبادل الحر ينفع الاطراف الضعيفة فيه (نما ينسر تقبل المكسيكيين اجمالاً لفكرة النافتا) فلا ريب أن نظاماً كهذا سيقوى أيضاً الامكانات الرأسمالية في الدولة الاقوى.

* هناك خلل ثان في توزيع الناتج على السكان، وهو نتيجة واضحة للخلل السابق، فهو أقوى في اسرائيل ٦ مرات منه في الضفة والقطاع، وأكثر من ١١ مرة في اسرائيل منه في الاردن، وعلى الرغم من وجود منافع حقيقية تعود على الاردن وفلسطين من قيام نظام التبادل الحر، فالسؤال يبقى قائماً: ألن يسعى الطرف الاقوى/ اسرائيل/ على الاقل للحفاظ، وفي الأرجح لتحسين مستوى معيشته بحيث يبقى عالياً؟، ثم هناك سؤال آخر: ماهي بالضبط الفئات الاجتماعية في الاردن وفلسطين التي ستستفيد من هذا النظام بعد إقراره: هل ستكون المنافع عامة أم سيستأثر بها الوسطاء المنحرفون في هذا النظام على حساب عامة الشعب؟

<<مخاوف وهواجس وتساؤلات>>

تلك المخاوف، وهذه التساؤلات التي تطرحها العلاقة الاسرائيلية مع جارتها: الاردن وفلسطين، لا تنبع من ضعف بنيه الاقتصاد الفلسطيني الوليد، ولا لعجز الاقتصاد الاردني في بعض جوانبه ولكن ثمة جوانب اجتماعية وسياسية ينطوي عليها المشروع الاسرائيلي، فضيق سوق العمل الفلسطيني والاردني بالقوة العاملة فيه، والامكانيات المتاحة في المقابل لدى الاقتصاد الاسرائيلي ستخلق على المدى القريب، وقطعاً على المدى البعيد قوة اجتماعية ضاغطة على القرار الفلسطيني في حالة العجز عن توفير فرص عمل مناسبة وسريعة لقوة عمل تتميز بالخبرة والكفاءة فضلاً عن طبيعتها الشابة صغيرة السن، والتي ستسلك مسلكاً عنيفاً في حالة تعثر ايجاد مجالات عمل كافية.

لكن الاكثر خطراً هو القفز على الحواجز العربية المعتادة، والوصول الى أسواق ما كان لها أن تكون مفتوحة على النحو الذي سيكون .. وفي هذه الحالة، فإن الاقتصاد العربي لن يكون هو المستهدف فحسب، فالهوية العربية سينالها التشوية، والنظام العربي سيكون أحد تركات الماضي البعيد ..!؟،

«الباب الرابع»

إسرائيل ومشروعات السيطرة الاقتصادية

الفصل الأول: - النظام العربى، وتحديات السوق الشرق
أوسطية

الفصل الثانى: - الأهداف الاقتصادية للسلام الإسرائيلى

الفصل الثالث: - إسرائيل ونظرية الردع الاقتصادى

الفصل الرابع: - إسرائيل من حلم السيطرة الاقتصادية إلى
آفاق الهيمنة الإستراتيجية

«النظام العربى، وتحديات السوق الشرق أوسطية»

عند توقيع منظمة التحرير واسرائيل على الاتفاق الاقتصادى بينهما فى نهاية ابريل عام ١٩٩٤، فان كلمات وزير المالية الاسرائيلى جاءت معبرة تماماً عن تلك التصورات الصهيونية بقيام شرق أوسط جديد، وهى فى العرف الاسرائيلى، سوق شرق اوسطية جديدة، تمثل النقيض الموضوعى لتلك التصورات العربية التى سادت فى الفكر السياسى العربى، خلال العقود الماضية، لقد تحدث الوزير الاسرائيلى، ووصف الاتفاقية الفلسطينية/ الاسرائيلية، بـ «الاستثمار الجيد»، وقال: أن الامر يتعلق باتفاق جيد يحافظ على المصالح الاقتصادية لاسرائيل ويسمح للفلسطينيين بتطوير اقتصادهم، انه بداية حياة مشتركة جديدة بين الشعبين مختلفة كل الاختلاف عن الماضى. ثم يصل ابراهيم شوهاط الى مرتبط الفرس، فيقول: إن العلاقات الاقتصادية التى ستنتج عن هذا الاتفاق بداية لشرق أوسط مختلف، ومؤشراً لعلاقات مستقبلية مع الدول العربية، نحن على اعتاب حقبة جديدة، وشرق أوسط جديد ...»

وفى حقيقة الأمر فان كلمات المسؤول الاسرائيلى تثير ذلك السؤال الجهرى: من سيوظف من؟ وما هو موقع العرب من سوق جديدة عجزوا عن صياغتها منذ زمن؟ إن نشوء أبه سوق مشتركة، كما يلاحظ المفكر الاقتصادى المصرى محمد محمود الامام، هو بناء نمط معين من العلاقات لدول يربطها واقع اجتماعى وحضارى واحد، وتصور معين للمستقبل، فأين اسرائيل من هذا كله ؟!

ويشير المفكر العربى فى قضايا الاستراتيجية، أمين هويدى، السؤال بصورة أخرى، ويحتوى جديد، فيقرر حقيقة موضوعية هامة مفادها، أن اسرائيل لا تمثل سوقاً كبيرة لكى تمتص جزءاً من الانتاج الزراعى أو الصناعى العربى، علاوة على أن البلدان العربية تمتلك الأرض الواسعة والمصادر المائية والأيدى العاملة الرخيصة، و«فرائض الأموال»، والنقط .. فماذا سوف تقدم اسرائيل للاقتصادات العربية فى مقابل ذلك؟.

ولعل هذه المفارقة الواضحة، وذلك التفاوت فى الأداء والتوجه يحوى فى ثناياه رداً على تساؤل: من سيوظف من؟.

فاسرائيل تمتلك بالمقابل، الخبرة التقنية (التكنولوجية) المتقدمة، والتفوق النوى والمعلوماتي، والشراكة الاستراتيجية الاقتصادية والحضارية واللوجستية مع أمريكا والعالم الغربى عموماً. مما سوف يسمح لها باختراق الاقتصادات العربية والقضاء على «الخييط العربى المتصل» وإعادة هيكلة تلك الاقتصادات فى اطار نخط جديد لتقسيم العمل يعمق قانون النمو غير المتكافئ، ويزيد من عمليات «تدويل» الاقتصاد العربى والحاجة بالاقتصاد العالمى من موقع متخلف، فى غياب رؤية عربية واردة سياسية فاعلة ..

«تصورات اسرائيلية وأوضاع عربية»

لقد كانت اسرائيل المبادرة دوماً فى طرح التصورات حول آفاق «اقتصادات السلام» سواء من منظور التنمية الاقتصادية أو التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط، وفى هذا السياق، نرى -على سبيل المثال- أهمية الأفكار التى طرحها البروفسير الاسرائيلى /حاييم بن شاهاار/ فى مؤتمر عقد بجامعة تل أبيب فى منتصف الثمانينات، وشارك فيه صانعو القرار السياسى، واكاديميون ورجال أعمال، لقد ناقش /بن شاهاار/ الفرص والمخاطر، والمنافع والتكاليف التى يقدمها ويتضمنها «السلام العربى/ الاسرائيلى» من منظور اقتصادى، وبالطبع من منظور اسرائيلى.

تنطلق الدراسة المذكورة من أن القضايا الاقتصادية يتوقع أن تلعب دوراً هاماً فى بناء السلام رغم عدم مركزيتها فى تاريخ الصراع بين اسرائيل والعرب، ذلك أن العوامل الاقتصادية، مثل نقص المياه، قد تولد صراعاً وقبئل عقبة أمام العلاقات السياسية السلمية، وقد تعوض المكاسب الاقتصادية عن التنازلات السياسية، وقد تبقى اتفاقية السلام «مجرد ورقة» حتى يرسخها نظام للعلاقات الاقتصادية بين اطرافها بخلق مصالح دائمة فى السلام. وتتوقع الدراسة الاسرائيلية أن يزيد الناتج القومى الاجمالى لاسرائيل بنحو ٢٢٪ خلال أقل من عشر سنوات من السلام بالمقارنة مع تقديرات النمو مع استمرار الاوضاع السياسية المضطربة كما كان قائماً آنذاك.

ولذلك تقدر هذه الدراسة نسبة الزيادة فى مستوى المعيشة والاستهلاك الفردى ومعدل الاستثمار فى اسرائيل بتقديرات عالية لم يعدها «المستوطن الاسرائيلى»، ويرجع هذا النمو المتوقع الى خفض الاتفاق العسكرى وتحرير موارد أكثر للاستثمار

والنمو، وتحرير جانب هام من قوة العمل الموظفة للعمليات العسكرية، وجذب الاستثمار الاجنبى بما يخفض تكلفة رأس المال، وتوسع التجارة الاقليمية بما يرفع الكفاءة الاقتصادية ويوسع فرص العمل والنمو، واقامة مشروعات تطوير البنية الاساسية وغيرها.

يبد أن الدراسة ذاتها تحفل بمقترحات لمشروعات تراعى بالدرجة الأولى مصالح اسرائيل، واهدار المصالح العربية الخيرية على نحو خطير، مثل الدعوة الى إمداد اسرائيل بمياه النيل «الرخيصة»، واقامة خط للغاز الطبيعى من دلتا النيل لتغذية المشروعات الصناعية فى جنوب اسرائيل، وإعادة تشغيل خط البترول السعودى الى حيفا بدلاً من صيدا، ومقايضة منتجات الصناعات الاسرائيلية بالمصنوعات التقليدية المصرية.

لكن الطموح الاسرائيلى فى أداء دور قائد ومهيمن على اقتصاديات المنطقة، تعاظم بعد توقيع اتفاق غزة/ أريحا، فمثلاً يؤكد/ دان جيلرمان/ رئيس غرفة التجارة الاسرائيلية انه فى «إطار السلام يمكن لاسرائيل أن تصبح سنغافورة الشرق الاوسط، ويمكن أن تصبح قاعدة تهتم الشركات متعددة الجنسية والشركات الدولية باقامة قواعد بها، ويتصور رجال الاعمال أن تصبح اسرائيل مركزاً مالياً فى الشرق الاوسط ...

ويتلخص منطق اسرائيل فى المكاسب البعيدة والقريبة التى تتوقعها والتى تتراوح بين «أن اسرائيل لا تريد أن تكسب بضعة كيلو مترات وتخسر فى المقابل اسواقاً عربية تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار» وفقاً لتصريح منسوب لأحد المفكرين الاقتصاديين بحزب العمل.

ويضيف شيمون بيريز الى ذلك البعد الاقتصادى تلك التكلفة المتعلقة باعباء القتال والحرب، فيذكر أن أعباء التسليح أشد خطراً على اقتصاد اسرائيل من شن هجوم عسكرى على أى من الدول العربية، ويتطلع بيريز الى قيام مشروع مارشال جديد لبناء شرق أوسط جديد يتمويل ذاتى من المنطقة، ومطالبتة بانشاء شوق مشتركة فى الشرق الاوسط. والسير على درب النور الاسيوية السبعة والسوق الاوروبية المشتركة واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

لكن هذه التصورات الاسرائيلية، والوضوح فى الهدف يقابلها على الصعيد العربى مشكلات واقعية ترقى الى مستوى التحديات، وستمثل ثغرة فى حالة التباطؤ فى تداركها. أولها: غياب التبادل التجارى العربى/ العربى، فبينما ارتفعت

التجارة البينية بين ١٩٨٣ / ١٩٩١ بنسبة ١٤٪ داخل الاقليم الآسيوى، ارتفعت بنسبة ٢٤ بالمائة داخل اوروبا، فان التجارة العربية المتبادلة بقيت على حالها التعيسة، لا تزيد عن مستوياتها المتدنية، وأحيانا تنقص، ولكن فى الأغلب لا تتجاوز نسبة التبادل التجارى مانسبته ٧ بالمائة أو ٨ بالمائة من مجموع التجارة الخارجية لأى بلد عربى معين، لذلك يختلط هاجس الاختراق الاسرائيلى مع شعور عميق بالإخفاق، إذ نحن على أهبة مشاهدة تجارة اقليمية بينية متزايدة محركها هو اسرائيل نفسها، بينما بقيت التجارة الخارجية العربية لعقود طويلة أسيرة علاقاتها الثنائية الدولية بالدول الغربية المصنعة.

ثانيها: تلك التحديات التى تتعلق بغياب التنسيق العربى تجاه التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية، فتقتضى تحديات «النظام الشرق أوسطى» الوافد والمفروض عنوة، إعادة صياغة علاقات المجموعة العربية بالتجمعات الاقتصادية الكبرى الجديدة: «الاتحاد الاوروبى» مجموعة دول الباسفيكى، للحصول على اكبر قدر من المزايا التفضيلية فى مجالات التبادل التجارى واستيراد التكنولوجيا الحديثة، إذ أن تنوع العلاقات الاقتصادية الخارجية للمجموعة العربية مع التكتلات الاقتصادية الكبرى، يتيح للاقتصادات العربية درجات اكبر للمساواة وحرية الحركة. ولذلك يجب تعزيز العلاقات الاقتصادية للمجموعة العربية مع البلدان المتقدمة فى عالم الجنوب مثل الهند والبرازيل وغيرها من البلدان التى يمكن أن تلتقى مصالحها الاقتصادية والتقانية (التكنولوجية) مع مصالح اقتصادات المجموعة العربية، كذلك لابد من تأمل فكرة تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية مع بلدان «الفضاء المتوسطى» أى الجنوب الاوروبى، بحيث لا تقتصر تلك العلاقات على البلدان العربية بالشمال الافريقى، بل تمتد لتشمل مصر وبلدان شرق المتوسط العربية، إذ أنه فى ظل هذه الترتيبات يمكن الحد من «الدور الاسرائيلى» على الصعيد الاقتصادى فى المنطقة العربية، والتخفيف من القيود والشروط السياسية الامريكىة/ الاسرائيلية

« نفى هوية النظام العربى »

ثمة مفارقة واضحة بين تصورات اسرائيلية تسعى بقوة الى إرساء قواعد وأسس مادية فى أرض الواقع العربى، وبين تصورات عربية تسعى الى ملاحقة تطورات تندفع بقوة لنفى النظام العربى، ونفى الهوية العربية، فبينما تنجح اسرائيل فى جر أطراف عربية للمشاركة فى بناء مشروعها، فإن المحاولات العربية تظل أسيرة إجتهاادات فردية، أو أفكار أكاديمية تصطدم كل يوم بإرادات سياسية تقترب من المشروع الشرق أوسطى أكثر من انتسابها للمشروع العربى، ففى ظل هذه المفارقة المؤلمة، وفى إطار هذا الاختلال الخطير فى ميزان القوى العربى / الاسرائيلى، فإن اسرائيل لن توافق على تنازلات مرضية للعرب فى مجال الأرض الا اذا تلقت مكافأة اكبر فى مقابلها على جانب القضايا الاقليمية، بما فيها ترتيبات الامن والترتيبات الاقتصادية والوظيفية والسياسية، بمعنى تحقيق أفضل تسوية تتم من خلالها استعادة الاراضى المحتلة مما يؤدى ضمناً الى نفى لذاتية النظام العربى. وخضوعه لشبكة الروابط الاقليمية الجديدة والى سوق يتم نسجها فى ظل نظام شرق أوسطى جديد على النحو الذى أوضحة الاسرائيليون.

ولعل العودة الى تصميم اطارين متوازيين للتفاوض العربى / الاسرائيلى فى ظل صيغة مدريد، كان المقصود منه ربط التنازلات حول الانسحاب من الاراضى المحتلة فى مسارات «التفاوض الثنائى» بانتزاع مكاسب وتنازلات من الجانب العربى حول الترتيبات الاقليمية «الشرق أوسطية» الجديدة فى مسار «المفاوضات المتعددة الاطراف» اذ أن بنية «المفاوضات المتعددة الاطراف» قد جرى تصميمها وتشغيلها لكى تفضى الى اطار مؤسسى جديد يتجاوز «بالنظام العربى» المهترئ بمؤسساته وآلياته، ويخضعه لشبكة جديدة من الروابط والنظم الوظيفية الفرعية التى تحتل اسرائيل فى طارها موقعا متميزا وقابضاً ...

<<الأهداف الاقتصادية للسلام الاسرائيلى>>

عندما انعقد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الاوسط تحت شعار «الأرض مقابل السلام»، وعلى أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢، ٣٣٨، كان واضحاً منذ البداية بان مقولة «الأرض مقابل السلام» لم تكن تعكس واقع وحقيقة ميزان القوى الدولى والاقليمى، وإذا اردنا تحديد شعار المؤتمر بصورة واقعية لوجب استبداله بشعار «السلام مقابل التطبيع الكامل»، وذلك أن العرب فى خريف عام ١٩٩١ لم يعد بإمكانهم تهديد أمن اسرائيل، حتى تعطىهم الارض مقابل أن يعطوها السلام ... بل أن الأقرب الى الواقعية والصحيح، وما تشير به موازين القوى، هو أن اسرائيل كانت هى القادرة على تهديد أمن العرب، وعلى ضوء ذلك فهى القوة القادرة على منح السلام مقابل أن يطبعوا علاقاتهم معها فى كل المجالات .. كذلك فالصحيح أيضاً أن الولايات المتحدة، لم تستفق فجأة على ضرورة إدراك الحق العربى المتمثل فى قرارى مجلس الأمن واحقاقتهما، بل الصحيح أنها وجدت الظرف الدولى والاقليمى مراتباً لاعادة ترتيب أوضاع منطقة الشرق الاوسط، وإعادة صياغتها بما يتناسب مع النظام العالمى الجديد ويحقق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الاولى.

وعلى ضوء ذلك الميزان المختل للقوى الاقليمية والدولية، تم استعادة مشاريع التسوية المطروحة منذ ربع قرن، واكسابها شرعية دولية جديدة عبر عنها مؤتمر مدريد بالياته (المفاوضات الثنائية، والمفاوضات المتعددة الاطراف). ومن أجل تحقيق هذه المصالح التى طرحها النظام العالمى الجديد بقوة، كان مطلوباً أن تزول (وتزال) جميع العقبات أمام هذه الغاية الأهم وذلك الهدف الاعلى .. ومن أجل ذلك كان من الضرورى تفكيك نظام، وإحلال نظام اقليمى جديد بدلاً منه، ولتحقيق هذه الغاية وجب البحث عن حل للصراع العربى. / الاسرائيلى بعد أن اصبح عقبة، فيما كان فى مرحلة سابقة مصدر إفادة ونفع.

ولذلك تبدو وقائع اللحظة الراهنة بكل مواصفاتها، اننا أمام مواجهة محتملة بين نظام عربى تفرضه أوضاع طبيعية وعناصر أصيلة غير طارئة أو متعجلة، بين نظام شرق أوسطى، تفرضه عوامل خارجة عن المنطقة، لاتستهدف تحقيق مصالح دائمة بين

أقطار النظام العربى، بقدر ما تسعى لتحقيق الاهداف العاجلة للمشروع الصهيونى الغربى، الذى تعثر خلال المرحلة التاريخية السابقة، ويجد ضالته الآن وفرصته فى التحقيق والتجسيد بالاختلال الحادث فى موازين القوى الاقليمية والدولية ...

«المدخل الفلسطينى للمشروع الاسرائيلى»

ولكى تتضح هذه الحقائق، ويتحقق المشروع الشرق أوسطى فى صياغته الجديدة، فان المدخل الفلسطينى، هو الخطوة المناسبة الواجب اتخاذها، ووضع الصراع كله بعد ذلك على أرضيته الاقتصادية، ولذلك لم يكن غريباً أو مدهشاً إن يأتى الاتفاق الفلسطينى/ الاسرائيلى محكوماً بعوامل اقتصادية رجب أن اثنين من اربعة ملاحق للاتفاقية/ اتفاقية ١٣ سبتمبر ١٩٩٣/ يتعلقان بالتعاون الاقتصادى فى اطار ثنائى، وهو الاطار الفلسطينى/ الاسرائيلى، وفى اطار اقليمى أى الشرق الاوسط ..

وقد تعرض الملحقان لأهم المجالات الاقتصادية للصراع المطلوب تأميمه وانهاؤه، والتعاون المستهدف تطويره بين اطراف اقليمية لا يجمعها سوى التناقض والتنافس والاختلاف ..

وهكذا، فان برامج التعاون الاقتصادى الفلسطينى/ الاسرائيلى فى اطار ثنائى، تبدأ بتطوير واستخدام موارد المياه وهى قضية صراعية، وتشمل التنمية الاقتصادية المشتركة كهدف للتعاون، وتمتد الى توسيع السوق الاقليمى وجذب الاستثمار الدولى مجالاً للتنافس والصراع فى ظل مناخ جديد ..

ولذلك فان جوهر التسوية الراهنة هى تحقيق المصالح الاقتصادية للشركاء الاقوى والاطراف اصحاب الكلمة الفاصلة، فالاتفاق يعلن بوضوح تأسيس كيان اقتصادى جديد، هو الكيان الاسرائيلى/ الفلسطينى وبالتعبير التجارى والمفاهيم الاقتصادية، فان المشروع الواقع هو بمثابة اعلان تأسيس شركة قابضة عملاقة، تتعامل مع جميع أنواع النشاطات الاقتصادية، وفى كافة المجالات، فى ما بين الشريك المميز وصاحب الاكثريّة الساحقة من الأسهم، أى اسرائيل، وبين الشريك الأصغر/ فلسطين/ مالك النسبة الصغيرة من الأسهم. وهو فى هذه الحالة الشريك الفقير بامكانته المادية، ولكنه الغنى باتصالاته، وما يؤمن للشركة من مجالات العمل الواسعة مستقبلاً، واللافت للنظر أن الاتفاق يخضع جميع النشاطات الاقتصادية

والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية والمشاركة (أى الفلسطينية/الاسرائيلية) لسلطة هذه الشركة القابضة باكثرية اسهمها وادارتها الاسرائيلية، فيما تبقى القضايا الاسرائيلية خارج سلطة هذه الشركة.. ولإتبات هذه الحقيقة يكفينا إلقاء نظرة على البند السابع، الفقرة الرابعة من اتفاق غزة/ أريحا.. فيقول النص: «... من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الاقتصادي حال انشائه سيشكل المجلس ضمن أمور أخرى، سلطة كهرباء فلسطينية، سلطة ميناء بحرى فى غزة بنك تنمية فلسطينى، هيئة تشجيع صادرات فلسطينية وسلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أرض فلسطينية، وسلطة ادارة مياة فلسطينية وأى سلطات يتفق عليها وفقاً للاتفاقية الانتقالية التى ستحدد صلاحياتها ومسئولياتها».. كذلك ينص البند الحادى عشر على مايلى: «... اعترافاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون بتشجيع تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة ومن أجل تطوير وتطبيق، ضمن روح تعاونية، البرامج المشار اليها فى البروتوكولات المرفقة فى الملحق الثالث والملحق الرابع...».

والملحق الثالث هو «بروتوكول التعاون الاسرائيلى/ الفلسطينى. فى البرامج الاقتصادية والتنمية» ويشمل كل وجوه التنمية الاقتصادية، من ماء كهرباء وطاقة ومال ونقل وتجارة محلية وأقليمية وصناعة والعمل والضمان الاجتماعى وتنمية الطاقات البشرية ومراكز الابحاث وبنوك المعلومات وحماية البيئة والاتصال ووسائل الاعلام وأى برامج أخرى ذات اهتمام مشترك»...

وإذا نحن ربطنا ماسبق باستمرار تدفق المهاجرين اليهود الى اسرائيل، وهو أمر لا يوجد مايمنعه ولا يتوقع ذلك فى القريب المتطور، لو جدنا أن الموجة الاخيرة (١٩٧٩ - ١٩٩٢) قد أدت عملياً الى ارتفاع مستوى البطالة فى اسرائيل من نسبة ٨,٤ بالمائه سنوياً سنة ١٩٨٨ الى حوالى ١١ بالمائه سنة ١٩٩١، مما يعنى أن الحكومة الاسرائيلية ستسعى بصورة طبيعية، كما هو الحال الآن فى مختلف دول أوروبا الغربية، لحماية عمالتها الوطنية تجاه الوافدين، اكثر من ذلك فان مستوى البطالة الاسرائيلية يمكن ربطه بالذات مع الدعوات المتكررة لاقرار مهاد حق المهنيين (اطباء، مهندسين، صيادلة، اساتذة) بالعمل حيثما شاءوا وفقاً لقانون التبادل الحر، وإذا تم هذا الربط أمكن تصور حال تصدر فيه فلسطين عمالة غير متخصصة، وخاصة الثمن نحو السوق الاسرائيلية، بينما يقيم فى فلسطين (وربما فى الأردن) آلاف من الفائض المهنى التخصص الذى لايجد له عملاً فى اسرائيل فى مجالات الصحة

والهندسة والتكنولوجيا والتعليم ..

وإذا تم الغزو الاقتصادي المصحوب بقوة العمل الاسرائيلية الى السوق الفلسطينية ثم الاردنية، فليس هناك ما يمنع من فتح أسواق العمالة العربية الاخرى أمام الموجة البشرية الاستيطانية الاسرائيلية ..

<<البعد العربي فى السوق الشرق أوسطية>>

ولذلك فان الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى لا يحصر اهتمامه فى البرامج الاقتصادية ومواضيع التنمية داخل الكيان الاقتصادى الاسرائيلى /الفلسطينى، بل يتسع ليشمل أيضاً القضايا الاقتصادية والتنموية فى المنطقة ككل، وهذا هو الأهم، فالبنء الثانى عشر عنوانه: «الارتباط والتعاون مع مصر والاردن» ويقع على ما يلى: «... سيقوم الطرفان بدعوة كل من الاردن ومصر للمشاركة فى تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة اسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتى الاردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم ..» كما يقع البنء السادس عشر تحت عنوان «التعاون الفلسطينى/ الاسرائيلى المتعلق بالبرامج الاقليمية» وينص على ما يلى: «... ينظر الطرفان الى مجموعة عمل المحادثات المتعددة الاطراف كاداة ملائمة لترويج «خطة مارشال» وبرامج اقليمية وبرامج أخرى...»

لكن هذه التصورات والخطط التى تأخذ صياغات اسرائيل والمصالح الغربية، وذلك لاعتبارين:

أولاً: لأن مجاربنا التنموية فشلت -فى أغلبها- فى تأمين الحد الأدنى من التنمية المستقلة، ولذلك فان امكانية تحقيق هذا الاستقلال الاقتصادى، ستكون شبه منعدمة فى ظل النظام الشرق أوسطى الجديد، لأن تبعية الاقتصاد العربى ستزداد بنسبة كبيرة فى ظل ما يحضر للمنطقة، ولأن الاقتصادات العربية ستشكل بالفعل هوامش واطراف النظام الاقتصادى الجديد، وستزداد تهميشاً فى المستقبل، كلما زادت وتيرة التدخل الاقتصادى للشركات الصناعية العملاقة ..

ولذلك فالنظام الجديد سيقضى تماماً على الأمل فى التحكم فى الموارد والطاقات الاقتصادية العربية فى المستقبل ولوقت طويل جداً. وإذا تحققت الحسارة على صعيد

السيادة الاقتصادية، فأننا نقول حتماً بفقدان السيادة السياسية، إذ لسيادة سياسية بدون سيادة اقتصادية تحميها وتحصنها ...

أما الاعتبار الثاني، الذي يمكن أن تحدثه السوق الشرق أوسطية، فإنه يكتسب خطورته من واقع العلاقة التنافرية السائدة في السوق العربية، فإن كلنت السوق الجديدة، تعنى اقتصادياً عملية استفراد اسرائيلية ببعض الاسواق العربية، فإنها ليست مفاجئة بل تأتى تتريجاً لعدد من الخطوات التى كرسست مؤخراً الاتجاه التنافرى بين الاقتصادات العربية، فالتجارة البينية العربية / أى التبادل التجارى العربى / بقيت على حالها دون زيادة التجارى بين الدول العربية بينما ازدادت مع دول العالم الصناعى فى أوروبا والولايات المتحدة واليابان..، وإذا أضفنا الى هذه الحالة التنافرية ما تشكله هجرة الارصدة المالية العربية الى الخارج لتبين لنا حجم التردى الذى يعانى منه الاقتصاد العربى، فالمنطقة، ونعنى هنا الدول العربية فقط، لا تستطيع سنوياً اجتذاب اكثر من مليارى دولار من الاستثمارات غير الوطنية، أى أقل من دولة واحدة مثل ماليزيا ...

«معنى السلام الاسرائيلى»

وهكذا تبدو ملامح الصورة، ويتحدد معنى السلام الاسرائيلى، فهو فى الحقيقة بحث لمشروع اقتصادى جديد، يأتى من حيث الأهمية قبل الجانب السياسى والجانب الأمنى والدفاعى، فالواضح من كل الظواهر أن قلب النظام الجديد وعقله ونقطة الجذب فيه ستكون اسرائيل، بمساعدة الفلسطينيين- وفق التخطيط الصهيونى- فهدونهم، أى بدون الفلسطينيين، لن تتمكن اسرائيل من أن تعبر الى عمق المجالات الاقتصادية العربية، اسرائيل إذاً فى هذا المناخ ستشكل قلب الاعصار الاقتصادى القادم الى المنطقة، وسيكون الاردن ومصر البلدين الاقرب الى النظام الجديد، وسيشكلان (وفق ماينبئ به الاتفاق وحسب ما يرغب فيه) الحلقة الأولى والاقرب من الحلقات الدائرة فى فلك هذا النظام الجديد .. ولم يكن اختيار الاردن ومصر اعتباطياً، فالاردن هو الشريك الأقرب الى (الكبان/ الشركة) الجديد، وعبر الاردن ستفتح أبواب العراق الزاخر بالامكانيات الكامنة والثروات الهائلة.. كذلك ستفتح أبواب الخليج العربى الذى تدق اسرائيل ابوابه بقوة. وعبر البوابة المصرية، فإن المشروع الاسرائيلى للهيمنة على اقتصاديات الشرق الأوسط، سيأخذ بعده الاقربى فعبر مصر ستفتح

أبواب الشمال الأفريقي كله، بما يمثله من مخزن هائل من الأيدي العاملة الرخيصة، وبما تمثل من أسواق استهلاك واسعة، كذلك لا يمكن إغفال موقع مصر المميز، معنوياً وسياسياً وثقافياً ودينياً، في العالم العربي والإسلامي وفي أفريقيا ..

على هذا النحو سيكون النظام الاقليمي الجديد، بمثابة هجمة استعمارية جديدة، تعيد الى الازهان حملات النهب الاقتصادي الاوربي في القرن الثامن عشر والتاسع عشر لبلدان الشرق الأدنى والاقصى ..

لكن العلامة الفارقة، أن الشرق الاقصى لم يعد مفتوحاً لموجات النهب، فقد تقدم وتطور بحيث أصبح منافساً للمستعمر الأوربي بل وشريكاً له في احيان كثيرة... لكن يبقى شرقنا العربي الذي يراود أن يكون كما كان، موطناً لأمة لا تحسن الدفاع عن ثرواتها وحقوقها، وتقبل بسهولة وروح طيعة ما يفرض عليها من مشاريع، حتى لو كانت اسرائيل هي قلب هذا المشروع، فالهدف الاستراتيجي الواضح عند الغرب وعند اسرائيل على السواء، هو ربط الاقتصاد العربي بمصالح اسرائيل، قلب النظام الاقليمي الجديد، ونقطة الجذب فيه، ومركز السيادة والسيطرة على باقي أطرافه ... ١٤،

«اسرائيل ونظرية الردع الاقتصادي»

فى أعقاب حرب أكتوبر قاد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق/ هنرى كيسنجر/ قادة حملة ضد النفط العربى، وضد القوة المالية العربية، حيث أثبتت القوة الأولى إرتباطها بالأهداف العربية العليا، وأشارت الثانية، أى المال العربى، أنها مرشحة لأداء دور يتناسب مع تأثيراتها فى ساحة المال العالمى ...

وبعد ابتعاد كيسنجر عن صياغة سياسات القوة الأولى فى العالم، لم تبتعد تلك النغمة بل تعاضت، وإن كان تعاضها يتمثل فى مجموعة من الاجراءات والسياسات التى من شأنها إجهاض أى قدرة عربية على استخدام كلا السلاحين: النفط، والمال.

لكن البعد الاخطر فى الخطاب السياسى الغربى ضد العرب أنه استخدام مفردات جديدة، وفى الوقت الذى إتهم كيسنجر العرب بأنهم يستخدمون النفط من أجل قضايا التحرير، على نحو ما جسده حرب أكتوبر، فإن مفردات الخطاب السياسى الغربى الراهن هو ربط عوامل القوة العربية بظاهرة ما يسمى بـ «تصادم الاصولية الاسلامية»، حيث شكلت وفق الفهم الغربى ثلاثية جديدة هى: النفط/ القوة/ العنف، ولذلك رتب الفكر السياسى الغربى مجموعة من التصورات والاجراءات الكفيلة بردع العرب اقتصادياً، ولذلك فمن الضرورى، وفق خططهم، فرض مجموعة من القيود والوصايا على حرية استعانتهم بهذه الاموال وتلك القوة أى إجهاض العرب اقتصادياً.

لكن هذه الحملة التى تأخذ مساحة واسعة من الخطاب الاعلامى والسياسى فى الغرب، تأخذ بعدها الاقليمى باحياء نمط جديد من أنماط نظرية الأمن الاسرائيلى بمعناها العسكرى، فهى تذهب فى صياغتها الجديدة الى القول بان «اسرائيل هى الدولة الحضارية الوحيدة فى هذه المنطقة من العالم، وهى الدولة المتفوقة عسكرياً على الدول العربية مجتمعة، وهى التى تستطيع بواسطة تفوقها العسكرى أن تحفظ السلام فى الشرق الاوسط، وأن تؤمن -وهذا هو الأهم- استمرار تدفق النفط العربى الى العالم الخارجى وضبط إستعمال المال العربى ضمن حدود «مصلحة» باستعمال القوة العسكرية اذا لزم الأمر»..

وتلك الصياغة تبدو بمثابة رد فعل- وأن أخذ في تحقيقه أكثر من عقدين من الزمن- لإحياء نظرية الردع العسكري الاسرائيلي، بعد ما تسببت حرب أكتوبر في إنهاء بعض جوانبها والفشل الذريع في قدرتها على فرض تسوية، وذلك على الرغم من كل الملاحظات العسكرية التي ظهرت خلال الحرب أو التي كانت قائمة وقت وقف إطلاق النار.

إلا أن هزيمة القدرة العسكرية لنظرية الردع الاسرائيلي لا يعنى أن العرب ربحوا المعركة، وأن كانوا قد ربحوا جولة، خاصة على صعيد العمل العسكري، لكن العدو برغم ذلك لم يسلم بالهزيمة بهذه السهولة، ولذلك فالغالب أنه راجع نفسه واقنع حلفائه، خاصة الولايات المتحدة، بضرورة التخلي عن نظرية الردع العسكري، لتحل محلها نظرية السلم الاسرائيلي، التي يمكن تلخيصها بما يأتي «مقايضة الارضالعربية المحتلة بالتعاون الاقتصادي مع العرب، وتحقيق الهيمنة الكاملة على المقدرات الاقتصادية والسياسية للمنطقة.».

«الاطار الدولي لنظرية الردع الاسرائيلي»

ولكى تحقق نظرية الأمن الاسرائيلي ميلادها الجديد، فانها تستند على الاطار الدولي، الذي يتفق في أهدافه مع المصالح الاستراتيجية المباشرة، فعملية بناء المستقبل الاقتصادي للمنطقة تلقى دعماً قيادياً وأساسياً من الولايات المتحدة، ليس فقط باعتبارها «راعية لعملية السلام»، وليس بوصفها «القطب القائد في النظام العالمي الجديد»، وإنما- وهذا هو الأهم- تحقيقاً لمصالحها الاقتصادية الاستراتيجية، التي اكتسبت مكانة مركزية في إدارة الرئيس بيل كلينتون، حتى أن وزير خارجيته وصفها بأنها ترقى الى قضايا الأمن القومي الامريكى، حيث تحدث وارن كريستوف أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكى، وفي أعقاب توقيع غزة/ اريحا قال: يأتي في رأس الأولويات الست للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية موضوع: الأمن الاقتصادي، والذي يرتبط بمصالحنا الحيوية في الشرق الاوسط.../ جريدة الحياة اللندنية في ١١/٤/١٩٩٣).

ولذلك ففي الوقت الذي تحرص واشنطن على تثبيت الوجود القوي لاسرائيل بالمنطقة وتحقيق الاعتراف العربى بها وتوطيد التحالف الاستراتيجى الامريكى معها، وهى أهداف ثابتة للسياسة الامريكية، تسعى الولايات المتحدة- من منظور اقتصادى

استراتيجى- الى دعم «عملية السلام» فى الشرق الاوسط لتحقيق أهداف أخرى وأهمها تأمين الوصول غير المقيد الى النفط الخام والغاز الطبيعى، وهو ما هدته الحروب العربية/ الاسرائيلية، ويهدده عدم التوصل الى سلام مستقر، فضلاً عن تحقيق هدف عاجل يتمثل فى إنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل، وخاصة التمييز ضد الشركات الامريكية التى تتعامل مع اسرائيل لتوسيع الصادرات الامريكية الى المنطقة، وإعادة بناء اقتصاديات الشرق الاوسط فى إطار بناء سوق شرق أوسطية تقوم على أساس تحرير التجارة والاستثمار بما يخدم مصالح الأعمال الامريكية بتوسيع الفرص أمامها، وقد نضيف هنا، أن العلاقة الشرق أوسطية الجديدة من شأنها تضيق الخناق على النظم «الناوثة» للولايات المتحدة فى العراق وليبيا وإيران، ولذلك فالدعم الاقتصادى للاتفاق الفلسطينى/ الاسرائيلى يحقق فى بعض جوانبه تقليص الأسباب المولدة لقوى التطرف «المهددة» للمصالح الامريكية ..

أما المجموعة الأوروبية، أو دول الاتحاد الأوروبى، فانها تشكل البعد الدولى الثانى، الذى يوفر الأرضية المناسبة لانطلاق نظرية الردع الاقتصادى الاسرائيلى، فالأهداف المباشرة لدول الاتحاد الأوروبى بدت واضحة من متابعة نشاطها المؤثر فى لعب دور الوساطة مع دول الخليج العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لتقديم العون الاقتصادى للكيان الفلسطينى الجديد، وتظهر المصلحة الاقتصادية الأوروبية وراء ذلك، حيث تمثل علاقات التبادل لاقتصادى مع الدول العربية ركناً هاماً فى شبكة العلاقات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبى، إذ تبلغ الواردات العربية أكثر من ٤٠٪ من الواردات العربية الاجمالية خلال الفترة ما بين منتصف الثمانينات وبداية التسعينيات وفى المقابل فان دول الاتحاد الأوروبى تعتمد بصورة كبيرة على واردات النفط العربى وقد بلغت نسبة هذا الاعتماد نحو ٥٣,٦٪ فى عام ١٩٩٢ وتسعى الى زيادة حصتها فى صادرات الغاز الطبيعى من الشرق الاوسط، والتى بلغت خلال عام ١٩٩١ الى نسبة ٨,٨٪ من اجمالى صادرات الغاز الطبيعى العربى للعالم.

وعلى ضوء ذلك اعلنت الجماعة الأوروبية اعترافها بتنفيذ خطة تنمية على مدار خمس سنوات فى الاراضى الفلسطينية المحتلة بميزانية تبلغ ٦٠٠ مليون دولار، وأوضحت «أن الجماعة الأوروبية تهدف من وراء ذلك الى العمل من أجل تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى الاقليمى فى منطقة الشرق الاوسط، وذلك من أجل تحقيق اندماج اقتصادى قائم على أسس تنمية، وطرحت دول الاتحاد الأوروبى وثيقة

توضح تصورهما لقيام سوق موحدة بالشرق الاوسط تضم كل اطرافه، وعلى رأسها اسرائيل، وذلك بالربط بين المستقبل الاقتصادى بالمنطقة باستحالة التفكير فى فرض أى حرب عربية اسرائيلية، بتحويل المشروعات الاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة الى روادع اقتصادية من شأنها دفع العرب الى القبول بالحل الوسط، واستبدال الاهداف السياسية المتعلقة بالتحريض الى المشاركة الاقتصادية مع الطرف الأخرى، أى اسرائيل، ثم قيام دول المجموعة الاوربية «باقناع اسرائيل بالتنازل» عن بعض الاراضى المحتلة فى مقابل توفير أسواق اقتصادية أوسع، لم تستطع نظرية الردع العسكرى أن تحققها خلال العقود الماضية ..

<<هواجس عربية وروادع اسرائيلية>>

لكن هذه التصورات الامريكية والاوربية ستكرس فى حالة قيام السوق الشرق اوسطية، بعلاقاتها التنافرية، القائمة على فرض قوانين التبعية، ستكرس ردتى فعل مختلفتين تماماً فى مسألتى الهوية، فقد يحمل التنافر المؤسسى الى تكوين اسقاطات ثقافية وافره للمنطقة، تسرع من تآكل الفكرة العربية، كما حدث فى نمو الهوية الثقافية والسياسية الاوربية فى نصف القرن الحالى بناء على قيام السوق الاوربية المشتركة. ولذلك فقد تؤدي العلاقات التنافرية بين دول الشرق الاوسط الجديد الى رد فعل أقسى، بسبب انخراط الاطراف العربية كل من جانبيه فى علاقات دونية، هذا مع اسرائيل وذاك مع اوربا وذلك مع تركيا أو غيرها، فضلاً عن تبعية الجميع للولايات المتحدة.

لكن هذه العلاقات التابعة لغالبية الدول العربية، ربما تحدث فى المقابل ما هو أخطر، وذلك بحدوث رد فعل قومى أو بروز وتصاعد الموجة الاصولية الاسلامية، وهى موجات ربما تعيد للفكر الغربى عامة والعقل الاوروبى خاصة، تلك الموجة القومية العنيفة التى شهدتها بعض الاقطار الاوربية غذاه توحد المانيا والخوف من هذا التوحد من هيمنة العملاق الاقتصادى الالمانى على مصائر أوروبا، مما دفع البعض الى التفوق مجدداً داخل إطار الدول القومية أو النزعات القطرية، وقد برز ذلك بوضوح فى فرنسا مثلاً، حيث فوجئت النخبة السياسية الفرنسية، وهى مؤيدة فى غالبيتها للمشروع الاوروبى الموحد كما عبرت عنه معاهدة ماستريخت، فوجئت هذه

النخبة بمعارضة شعبية واسعة اشترك في قيادتها اليمين الفرنسي والحزب الشيوعي وبعض رموز الديجولية، وقد أدت هذه المعارضة الى حصول المشروع الاوربي على تفوق ضئيل في وجه معارضيه، لاتزيد نسبته أى نسبة هذا التفوق عن واحد بالمائة.. أمام هذا الاحتمال الوارد حدوثه عربياً فان نظرية الردع الاقتصادي الاسرائيلي تقوم بدورها الحالى، حتى لايتسنى لقوى الرفض العربي إستعادة دورها المفقود وصياغة مشروعها القومي أو الأصولي المقاوم لخطط التسوية.

وتهز الخطوات الأسرائيلية على نحو واضح بارساء شبكة متكاملة من التعاملات تستهدف تعزيز التشابك الاقتصادي بين اسرائيل، ودول المنطقة، وتمثلت الخطوة الأولى في تشكيل «لجنة اقتصادية مشتركة» عقب توقيع اعلان المبادئ الفلسطينية/ الاسرائيلي لبحث العلاقات الاقتصادية المتبادلة، وتشير التصورات الاسرائيلية المعلنة الى أن اسرائيل الى إنفتاح كامل وتعاون وثيق يكون نموذجاً للانفتاح والتعاون في الشرق الأوسط، وعشية توقيع اعلان المبادئ اكدت وجهة النظر الاسرائيلية مصلحتها من ابراز مخاوفها، فقد ذكرت «انه من مصلحة اسرائيل أن تركز على تحسين نوعية الحياة ومستوى المعيشة في الاراضى المحتلة بأسرع ما يمكن، بحيث يكون لنا في جوارنا شريك اقتصادى مأمون العواقب، بدلاً من أن نجد بجوارنا برميل باورد»!!

وتمثلت الخطوة الثانية الهامة، في تشكيل «لجنة اقتصادية مشتركة» فور توقيع اعلان المبادئ الاردني/ الاسرائيلي للتعاون في مواجهة المشاكل الاقتصادية المشتركة مثل مكافحة التصحر في المنطقة والاستخدام «العادل» لمياه حوض الاردن وغيرها، بالإضافة الى تطوير وسائل النقل والمواصلات المشتركة، والربط الكهربى الاقليمي، وتدفق الاستثمارات وتنشيط التجارة والسياحة.

أما الخطوة الثالثة والأهم: فقد تمثلت في تأكيد رئيس البنك الدولي على صحة التصورات الاسرائيلية، للربط بين عملية السلام وتمويله للمشروعات في الشرق الاوسط، واعلانه الأولوية للمشروعات الاقتصادية الاقليمية التي من شأنها تعزيز الروابط بين اقتصاد اسرائيل واقتصاد كل من الاراضى المحتلة والاردن كخطوة أولى، يتبعها الخطوة الأهم ببناء اقتصادى أشمل وأوسع يشمل دول المنطقة وفي القلب منها اسرائيل، وذلك بتطوير شبكة الطرق التي تربط دول المنطقة، وبناء مشروعات عملاقة لنقل الغاز من الجزائر والخليج الى أوروبا، وإشراك اسرائيل في غالبية مشروعات توزيع

<<مرحلة جديدة، ونظرية اسرائيلية جديدة>>

على هذا النحو تبدو ملامح نظرية جديدة للامن الاسرائيلى، فبقدر ما كانت نظرية الأمن بفهمها العسكرى هى فرض السيطرة على المنطقة بقوة السلاح وامكانية الردع، فان النظرية الحالية التى تشهد المنطقة الخطوات الأولى من ميلادها، تركز على نفس المفهوم من الردع، ولكن بوسائل أخرى، بوسيلة التفوق الاقتصادى، وفرض قوانين التبعية الاقتصادية، وتطويع الارادة العربية بفتح أسواقها للمنتجات الاسرائيلية، وضمان تدفق الاستثمارات العربية داخل قنوات وشرابن الاقتصاد الاسرائيلى..

ولكى تحقق نظرية الردع الاقتصادى الاسرائيلى أهدافها، فانها حريصة على اكساب نظريتها الجديدة، كل الخصائص الدولية التى تتفق مع مكونات النظام العالمى الجديد، الذى يبرز فيه الدور السياسى المهيمن لواشنطن، والدور الاوروبى الذى ارتبطت مصالحه الاقتصادية بالمنطقة ..

لكن ثمة فارق هائل بين نظرية الأمن الاسرائيلى بمعناها العسكرى، ونظرية الردع الاسرائيلى بجوهرها الاقتصادى، فالأولى، وخلال العقود الاربعة الماضية، ساهمت فى صلابة الارادة العربية وحرصها على انجاز أهداف التحرير، أما الثانية، فهى إقناع العرب، أو تحديد النظام العربى، بان ضمانات بقاءة تقتضى التسليم بقوانين الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية على الاقتصاد العربى ..

«اسرائيل ... من حلم السيطرة الاقتصادية الى آفاق الهيمنة الاستراتيجية»

برغم ما تحمله فكرة الشرق أوسطية من برق وضجيج، فإنها تحمل كل مواصفات اللحظة الحافطة أو الحدث المفاجئ، فالفكرة وإن كانت من اجتهادات الفكر الاستعماري في الأربعينات والثلاثينات، فإنها لم تستطع الصمود عند سنوات الخمسينات، فقد أدرك النظام العربي، وخاصة في اجتماع رؤساء الوزارات العربية عام ١٩٥٤، أن ثمة ضرورة موضوعية واستراتيجية لبناء نظام بديل للفكرة الشرق أوسطية، وكانت كلمات الرئيس عبد الناصر^(*) - الذي ترأس هذه الاجتماعات - أن الأمة العربية تملك من المقومات السياسية والاقتصادية والحضارية ما يمكنها من بناء نظام اقليمي عربي يستند على كل العوامل التي تؤهلها بأن يؤدي دوراً استراتيجياً ومحورياً في العالم..

ولم تكن أفكار عبد الناصر اجتهادات مفكر، أو حاله بامنيات محلقة في الفضاء أو شطحات سياسية استوجبتها المرحلة التاريخية، لكنها كانت بمثابة استنهاض لعوامل النهضة الوطنية والقومية والتعامل مع الأمة العربية كقوة استراتيجية لها كل مقومات الاستمرار والوجود والمواجهة - إن لزم الأمر - ولذلك فعندما أمم قناة السويس، كان النظام العربي الوليد في لحظة إختبار، خرج بعدها أكثر قوة، فقد تبلورت الفكرة القومية على نحو بالغ الوضوح وشهدت سنوات الخمسينات الصعود القوي لحركة القومية العربية، وقامت أول وحدة إندماجية في التاريخ العربي بين مصر وسوريا، ولعبت الجامعة العربية دوراً رائداً في التعبير عن طاقات النظام العربي وآلياته..

في تلك السنوات كان من طبائع الأمور أن يصل الصدام بين حركة القومية العربية والمصالح الاستعمارية الى ذروة المواجهة السياسية والعسكرية، لكن ما بدا مؤكداً برغم ضجيج المعارك وصخب القتال وغبار المواجهة، أن فكرة النظام الشرق أوسطى قد توارت الى الظل، وأختفت وراء الكواليس، واقتعد الناطقين بكلماتها أي

* انظر: عبد الناصر والنظام العربي: قسم الملاحق في نهاية الكتاب.

أسس موضوعية لدعائهم، بل أن الفكرة في حد ذاتها لم تكن مطروحة على أى نحو فى مفردات الخطاب السياسى العربى، فالسائد حينذاك، هو: الأمة العربية، والوطن العربى، والقومية العربية، والوحدة العربية، بل أن عبد الناصر أشار فى وثيقته الرئيسية/ ميثاق العمل الوطن الصادر عام ١٩٦٢ - الى أن الخلافات العربية بين هذا النظام أو ذاك هو دليل حيوية الامه العربية وأحد البراهين القوية على وحدتها فالخلافات هى فى أحد وجوهها الاجتهاد حول تحقيق أهداف واحدة ..

وهكذا بدت الفكرة الشرق أوسطية غائبة عن الساحة، ساحة الممارسة والفعل وحتى الفكر، لكن الفكرة ظلت حبيسة أفكار واجتهادات ساسة الغرب والحركة الصهيونية وبعض المشايخين لها من أمة العرب!!

<<ثمن الشرق أوسطية>>

ولذلك فإن الترتيبات المتسارعة والتي تشهدها المنطقة لقيام النظام الشرق أوسطى على أنقاض النظام العربى، تبدو فى أحد وجوهها إحلال ما هو طارئ وغريب محل ما هو موضوعى وأصيل وثابت، ومن هنا يمكن القول بان الفكرة الشرق أوسطية وإن كانت لها فرصة التحقق والتجسيد على المدى القصير أو المتوسط، فإن مستقبلها على المدى البعيد والتاريخى تحيط به الظلال، فالحركة العربية، وإن كانت تعاني من أوجة ضعف واهنة أو حالية، فإن المستقبل والتطور مكتوب لها، فمقوماتها- على نحو ما اكد الباحث والاكاديمى العربى. د. أحمد يوسف أحمد- مازالت باقية، ومن الصعوبة بمكان أن يقبل المرء ذلك الاستخفاف المبالغ فيه بالهوية العربية بسبب وجود الخلافات العربية/ العربية الرسمية، فالواقع أن النظرة الموضوعية المدعومة بشواهد من الواقع تشير إلى أن الأحساس بالهوية العربية والتصرف طبقاً لها مازال حتى الآن يمثل حالة المواطن العربى العادى حتى فى تلك المناطق التى يقال بحق أن العروبة تتعرض فيها لخطر التراجع فى مواجهة إنتماآت أو ولايات أخرى أضيق منها أو أوسع فالفكرة العربية وأن كانت غائبة عن ساحة التجسيد السياسى، فإنها تقاثل العنصر المحورى والركيزة الأساسية لهوية أى شعب، فأى كانت الشرق أوسطية مغالية فى امكانياتها المادية من إبهار إقتصادى أو تهديد عسكرى، فإنها خليط من قيم وثقافات ولغات وطباع، وهى عوامل كامنة داخل بنية النظام الوافد، قادرة عند أى مواجهة أو خلاف حول إقتسام

المصالح أن تفجر أى شكل من أشكال التنسيق أو العمل المشترك، فالاهداف فى كل الحالات هى أهداف مرحلية والغايات هى مجموعة من المصالح المتعارضة والأطماع المتبادلة ..

ولذلك ستبدو الصيغة الشرق أوسطية، الفارقة لاسس موضوعية، ستبدو كياناً يقوم على تناقض المصالح، واستخدام القوة- إن تعارضت الاهداف- فى فرض ارادة الأقوى على الشركاء الأضعف المشاركين فى النظام الاقليمى الجديد، النظام الشرق أوسطى. ذلك أن اسرائيل الداخلة فى المعادلة الاقليمية الجديدة، ليست قوة عادية على الصعيد العسكرى، فالشعور العربى يدرك دالات قيام قادة اسرائيل بالتفاوض مع واشنطن وغيرها لتنمية قدراتهم العسكرية لدولتهم فى الوقت الذى تزعم فيه التزامها بصيغة السلام الشامل مع العرب، كذلك فابناء الشعب العربى يزدادون بهواجس الإنسحاق عندما يقارنون تراكم اسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية مع التدمير المنظم دولياً للأسلحة/ الأقل قيمة بكثير/ فى العراق، أو حين يسمعون أنباء التعاون الاسرائيلى/ الصينى فى المجالات الاستراتيجية، أو عندما يتنبهون للنتائج المؤلة التى ألحقها انهيار «الصدى» السوفيتى بقدرات اكثر من دولة عربية، أو عندما تتكون لديهم صورة واضحة عن مدى التقدم التكنولوجى الاسرائيلى الذى يضعه الفكر الأمريكى/ برنارد لويس/ فى قمة المعطيات المكونة للشرق الأوسط الجديد. والذى دفع بأحد أساتذة جامعة تل ابيب للتاكيد بأن اسرائيل أقرب عملياً لليابان وبريطانيا منها لأى بلد عربى.

وتزداد هذه الهواجس بالخطر، عندما يلاحظ المواطن العربى ما تحمله دلالات هجرة عشرات الالوف من العلماء الروس والاوكرانيين من أتباع الدين اليهودى الى اسرائيل، بحيث يعد اساتذة الفيزياء والكيمياء والعلوم النووية بعشرات الالوف .. هنا تطرح هذه المخاوف والهواجس ذلك السؤال المنطقى: أين العرب من كل هذا الكم والنوع فى التقنية والتكنولوجيا؟ وأين منهم عشرات الرؤوس النووية التى وضعتها اسرائيل فى ترسانتها والتى لا يبدو أنها لاتفكر بالتخلى عنها يوماً؟

إن تداعى هذه التساؤلات وتلك المخاوف تبرهن على متانة وقوة العلاقة بين الحفل العسكرى/ التكنولوجى، وقيام السوق الشرق أوسطية، ويمكن بالواقع تخيل نتائج أسوأ للعرب من خلال تلك العلاقة، فعند اسرائيل امكانيات واسعة لتصدير

عناصر معينة من هذه التكنولوجيا كما هو حاصل حالياً مع الصين والهند أو بعض الدول الأخرى، من خلال مبيعات السلاح العادية أو عمليات نقل تكنولوجيا متقدمة قد تحتفظ دول الغرب المصنعة على نقلها إلى بعض الأطراف. ولنا أن نخيل، وهو أمر ليس ببعيد، إلى قيام إسرائيل ببيع سلاح إلى أطراف عربية أو إلى عملية نقل تكنولوجيا محدود إلى هذا الطرف العربي أو ذاك بهدف مكافأته على موقفه المتعاطف مع إسرائيل؟!

وإن حدث هذا الاحتمال، واعتقادي أن احتمال قيام السوق الشرق أوسطية سيقتوى كثيراً من حدوثه، فنتيجة هو تحول تدريجي لإسرائيل من موقع العدو الشامل لجميع العرب إلى حكم في نزاعاتهم، ثم إلى مرجع لبعضهم ضد البعض الآخر؟!

آنذاك يكون التطبيع قد وصل إلى حدوده القصوى، إذ لا تكون إسرائيل طرفاً مقبولاً من العرب فحسب، بل تصبح أيضاً طرفاً مرغوباً بالصدقة معه والتحالف بشروطه، بحيث يتم الإستقواء به ضد أي طرف عربي آخر من خلال إدماج الضمني أو المعلن في صلب الأخلاقيات العربية وضمن ميزان القوى الداخلي في المنظومة العربية، ولا تقول داخل النظام العربي، فعندما يحدث ذلك، يكرن هذا النظام أحد ذكريات الماضي العربي البعيد ...

«مخاطر .. عسكرية واستراتيجية»

ولكن ما علاقة هذا الخلل التكنولوجي والعسكري بـ «سوق الشرق الأوسط»؟ وهل ثمة رابطة بين الردع الاقتصادي والردع العسكري؟ ..

أن العلاقة التاريخية للصراع في المنطقة، قامت على أن العرب قاوموا هذا التفوق المتعدد الوجوه من خلال نفيه من خلال رفض الاعتراف به وإسرائيل أساساً، والآن جاءت آلام المخاض، آلام الواقع المر؛ فالتطبيع الاقتصادي على وشك التحقيق مع دولة لم يستطع العرب انتزاع أي تنازل منها للتخفيف من عبء إنعدام التوازن الاستراتيجي معها، قد تقوم إسرائيل بتخفيض عدد الجيش أو باختصار مدة الخدمة العسكرية لمواطنيها، ولكن لا مؤشرات البتة على أنها ستبادر من جانب واحد إلى ردم الفجوة التكنولوجية مع العرب. أو إلى أنهم قادرون على إرغامها على سد هذه الهوة مقابل تسوية وضعها القانوني والاقتصادي في المنطقة، حتى أن الحكومة المصرية حاولت من خلال لجنة الحد من التسليح في إطار

المفاوضات المتعددة الاطراف وضع الترساة الاسرائيلية المتطورة، خاصة في مجالها النووي، في حسابات الميزان العسكري للمنطقة، لكن تفتت العملية التفاوضية كما اراد لها مضمونها على ثنائية في مسارات أربعة، وعلى ملاويزات متعددة في لجان مختص، وعدم حضور مصر المفاوضات الثنائية، وغياب سوريا عن المفاوضات المتعددة وهشاشة التنسيق بين الاطراف العربية في هذه أو تلك، تجعل من عملية مقايضة ردم الهوة الاستراتيجية مقابل اتفاقات صلح عملية شبه مستحيلة ...

ولا تقف المطالب الاسرائيلية عند حدود توسيع الفجوة التكنولوجية بينهم وبين العرب، ولكن ترتبط المخططات والتصورات الجديدة لاقامة «نظام شرق أوسطى اقتصادى جديد» بتخفيض حجم الاتفاق العسكري على القوات التقليدية في كل من مصر وسوريا والاردن بشكل ملموس، مما يعنى تأكيد التفوق العسكري الاسرائيلي على سائر البلدان العربية، ولاسيما بلدان «المواجهة»، ذلك يحدث في ظل غياب أى إجراء لنزع السلاح النووي الاسرائيلي، إذ أن تخفيض الاتفاق العسكري على القوات والأسلحة التقليدية في كل من مصر وسوريا والاردن يجردها من مصدر القوة الوحيد الذي يحقق لها بعض التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل، بينما تعجدها اسرائيل في تفوقها العسكري على ترسانه نووية تزيد على مائتي رأس نووي وعلى امكانيات التفوق الجوي كأساس للردع الفعال في نزاعاتها مع العرب ...

«الهيمنة الاستراتيجية»

على هذا النحو تبدو الصورة، فإذا كان البعض لا يتخوف من «هيمنة اقتصادية» اسرائيلية على المنطقة العربية، فإن الخطر القائم والقادم هو حدوث «هيمنة استراتيجية» اسرائيلية على المنطقة العربية، فإذا استبعدنا قيام «شرق شرق أوسطية» في المدى الزمني المنظور، فإن مفاوضات السلام الحالية لابد أن تفضي -من خلال الآلية السرية للتفاوضات متعددة الاطراف- الى نشوء مجموعة من الانظمة الوظيفية الفرعية: المياه، البيئة، المشروعات الاقتصادية الإقليمية، الأمن، تكون اسرائيل طرفاً هاماً وفاعلاً هاماً في معادلاته، ومحصلة هذه العملية التفاوضية طويلة المدى، انه داخل كل نظام من هذه النظم أو الانساق الفرعية سيكون هناك عدد محدود من الاقطار العربية يرغم بالمشاركة مع اسرائيل، مما يعنى أن ثقل اسرائيل في داخل كل نظام فرعي وظيفي أو إقليمي سيكون أعلى مما لو شاركت مجزوء الاقطار العربية في تلك الانظمة الوظيفية، مما يعنى في

نهاية الأمر تحقيق السيادة الاستراتيجية لإسرائيل في المنطقة العربية ... وهنا يكمن الخطر، كل الخطر المستقبلي على العرب، ولعله لم يعد هناك عذر كبير لأحد لم تتضح له معالم الصورة ومكامن الخطر في عصر ليس فيه مكان «للمغفلين والجهلة»^١، على حد تعبير شيمون بيريز في كتابه عن الشرق الأوسط الجديد ...

«الباب الخامس»
مشروع عربي للمقاومة

الفصل الأول:- تحديث النظام العربي لمواجهة الخطر الشرق
أوسطى

الفصل الثاني:- مشروع مقترح للنهضة العربية

«تحديث النظام العربى لمواجهة الخطر الشرق أوسطى»

برغم إنتساب النظام العربى الى عوامل وعناصر ثابتة، تبدأ باللغة والفكر والثقافة، وتلتقى عند المضالع الاقتصادية والاستراتيجية، برغم ذلك فإن المشروع الشرق أوسطى / الرافد والمفروض / يملك عناصر قوة لا يستهان بها، ولا يجب التقليل من أهميتها حتى اطار المعادلات الجديدة التى تفرض على المنطقة .. فتمتة خطر ان كثيران يلقىان بظلالهما على حسابات القوة ومنطق التفاوض، وبالقسط سوف يسهما بصياغة ملامح النظام الشرق أوسطى الجديد.

«خطر ان»

* أول هذه الاخطار ما تشمله الترسانة النووية الاسرائيلية من تأثير على المرحلة القادمة، من حيث صياغة ملامحها وتحديد أهدافها ومن هو المنتصر خلالها، فلم يعد يختلف إثنان على أن نفى اسرائيل تصنيعها لرؤوس نووية - لا يقنع أحداً، وإن كان هناك اليوم من إختلاف فهو على حجم تلك الترسنة النووية لا على وجودها أصلاً. فبينما لا يزيد «جغرى كيب» عدد الرؤوس المقدر على ٥٠ أو ٦٠، يرفع المعهد لادن للدراسات الاستراتيجية الرقم الذى تملكه اسرائيل الى مائة، بينما يرى «سيمور هيرش» فى كتابه «القيار شمشون» أنه يجب مضاعفة هذا الرقم لأن عدد الرؤوس أكثر من ٣٠٠ رأس نووى، ولا يختلف إثنان على أن اسرائيل قد طورت ما يكفى من التكنولوجيا المحمل هذه الرؤوس نحو أهدافها، فالعديد من طائراتها قادر على نقل رؤوس نووية، هم انها طورت صواريخ أرض / أرض يمكن تسليحها برؤوس نووية مثل صاروخ لانس (١٠٠ كم) وأريحا - ١ (٥٠ كم) ومؤخراً صاروخ أريحا - ٢ (١٥٠ كم) وأخيراً صاروخ أرو وليس هناك من إشارة واحدة الى أن اسرائيل قد أوقفت أو يمكن أن توقف فى المستقبل عملية تطوير قدراتها النووية، وخطورة هذا التفوق النووى على العرب، أنه يكبل القدرة القتالية العربية الى أقصى حد، فورا هذا الخلل النووى، يتواجد ويتجسد تدهور مماثل فى ميزان القوى العسكرى العالم، يمنع العرب إجمالاً من تحدى اسرائيل من خلال تهديدها بالمواجهة،

حيث أن هذا التهديد لم يعد فعالاً بالنظر الى تملك اسرائيل لسلح اللعظة الاخيرة، ولتفردا فى ذلك، فان لاسراآيل إمكانات للردع ليست متوفرة عند العرب، والردع النووى فى اصلة دفاعى- كما يجمع مفكرو الاستراتيجية الحديثة- لكن فى حالة نشرة يكتسب كل المواصفات الهجومية، بمعنى أنه يضع الاطراف الاخرى فى موقع دفاعى دائم بالنسبة الى مصالحهم الكبرى، وهو أيضاً يؤدى الى مضاعفة تأثير الردع بالوسائل التقليدية، وقد أسهم امتلاك اسرائيل للسلح النووى فى عجز العرب عن خوض حرب واحدة ضدها خلال عقدين من الزمن -بينما سمح لها هذا التملك على توسيع رقعة تدخلاتها بالوسائل التقليدية وعلى جعلها أسرع وتيرة وأكثر حسماً، على النحو الذى بدأ نادحاً بضرب المفاعل النووى العراقى، أو التدخل العسكرى الدائم والواسع والمتكرر فى جنوب لبنان، حتى بلغ الأمر احتلال عاصمة عربية فى حرب ١٩٨٢، دون حدوث رد فعل عربى لانتقاد بيروت من محتتها ..

* أما الخطر الثانى، فهو عناصر التفوق الاقتصادى الذى تملكه اسرائيل فى المواجهه المقبلة مع «خصومها»، فالحسابات الاقتصادية تشير الى أن حجم الاقتصاد الاسرائيلى يتفوق بالمقارنة مع حجم دول «الطوق»، وكذلك المؤشرات الاقتصادية الاخرى ذات الدلالة (مثل: الدخل القومى، والدخل الفردى، والمديونية الخارجية والاحتياطات النقدية الخارجية والودائع المصرفية والتركيب الاقتصادى القطاعى، ونسبة مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى، ونسبة التعليم والحالة التكنولوجية .. الخ، هى عوامل وعناصر لصالح اسرائيل فى الغالب، ونسب كبيرة .. . وإذا أضفنا الى هذه العوامل والمؤشرات الاقتصادية بعض عناصر القوة الاقتصادية الاسرائيلية لتبين لنا حجم الخطر القادم:

١ - فالمجتمع الاسرائيلى المدنى يتمتع بنسيج مؤسساتى وقانونى وإدارى حكومى يفوق كثيراً ما تتمتع به كل المجتمعات العربية، فالمنافسة بين اسرائيل والدول العربية ستكون بالفعل منافسة بين دول وانظمة واقتصادات تختلف اختلافاً غير بسيط فى مستوى تطورها وحداثتها وتقنياتها.

٢ - تتمتع المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية بمساندة حكومية قوية، من حيث خلق الأجواء المناسبة لها، والمساعدات المباشرة وغير المباشرة، تفوق فى اهميتها ونشأتها ما تتمتع به المؤسسات الاقتصادية العربية اليوم من حكوماتها.

٣ - تتمتع المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية/ بجانب تمتعها بالدعم الحكومى/ بمساندة مؤسسات اقتصادية عالمية تمتد فروعها وأصولها فى مختلف

أنحاء العالم، كما تعود جذورها الى عشرات السنين أو مئاتها فى بعض الاحيان، الأمر الذى لا يتوفر حالياً للمؤسسات العربية، وفى هذا المجال فنحن لا نستبعد أن تلتزم الولايات المتحدة الامريكية بتفوق اسرائيل الاقتصادى على مجموعة الدول العربية خلال فترة السلام العربى/ الاسرائيلى، كما التزمت بتفوقها العسكرى على الدول العربية مجتمعة طوال مراحل الصراع العربى/ الاسرائيلى ..

<<إطار للمواجهة>>

مهما تحدثنا عن «الأبعاد الاقتصادية» للنظام الشرق أوسطى والتأثير الذى يحدثه التفوق النووى الاسرائيلى، يظل «البعد الثقافى والحضارى» للصراع هو البعد الحقيقى المائل فى العقل العربى حول موضوعات جوهرية، مثل الهويات المستقبلية والسوق المفروضة على طموحات الشعوب العربية ، إذ يذهب بعض المحللين الغربيين الى القول بأن وضع الوطن العربى فى المستقبل سوف يشبه/ فى أحسن الأحوال/ وضع دول أمريكا اللاتينية بوصفها مجموعة من البلدان التى تربطها لغة وثقافة مشتركة ودين واحد وتاريخ مشترك وشعور بوحدة المصير، ولكن دون أن يتم ترجمة ذلك فى شكل وحدة ذو كيان سياسى مشترك، وهنا بالتحديد تكمن التحديات الحقيقية للنظام الشرق أوسطى المقترح بالنسبة الى المستقبل العربى.

كذلك هناك «البعد الثقافى» لصراع مرحلة ما بعد السلام، فإذا كانت اسرائيل تود الدخول الى المنطقة العربية اقتصادياً، فإنها ضد «التطبيع الثقافى» لأن معظم قيادات وكوادر الدولة «الدولة العربية» يعتبرون أنفسهم إمتداداً للغرب فى المنطقة، وقد عبر عن ذلك غالبية مفكرىها وساستها، فهم يرفضون الارتباط بثقافات المنطقة، ويطرحون بديلاً عنها الارتباط بعالم دول البحر الابيض المتوسط، عالم الغرب وثقافته ..

فى مواجهة هذه التحديات، فإن العقل العربى مطالب بطرح صياغات فكرية جديدة من شأنها مواجهة التحديات القادمة، فماذا عسانا فاعلون؟.

لن يتحقق النجاح للفكرة العربية فيما تسعى اليه، إلا بخروج العقل العربى من اسار و«قمقم» الأيديولوجيات والشعارات، الى حيز العلم، فالفكرة العربية قد نتجح وقد تفشل كغيرها من التيارات القومية فى العالم، وأنها لا تُنشل تعبيراً عن

أمة موجودة بل مشروعاً لايجاد أمة، وبالتالي فإنها فعل لإرادة ذاتية وإعية، ومشروع راهن ينبغي تجسيده وتحقيقه، تماماً كما هي «السوق الأوسطية» التي يراد لها أن تقرر.

بمعنى آخر، انه يجب التعامل مع فكرتي «النظام العربي» و«النظام الشرق أوسطى»، بأنهما متساويتان من حيث حظوظهما النظرية بالتحقيق والتجسيد، انهما مشروعان تتحدد قيمة وجودهما في التاريخ والمستقبل، بأنهما مشروعان اراديان متنافسان، ومن الطبيعي أن يسعى عدد من الناس لتفضيل الواحد منهما على الآخر، ومن الطبيعي أن يميل العروبيون للأول منهما لا للمشروع الشرق أوسطى، ولكن تعلق أصحاب المشروع العربي بالمفهوم العروبي على حساب المفهوم الشرق أوسطى لا يعطى المشروع الأول أى حظ اضافى بالتجاح إلا بقدر العمل الجاد على تحقيقه، وبالتالي فان وجود الأمة العربية ليس هبة أزلية أو دائمة، أنها من الآن فصاعداً يجب التعامل معها -أى الأمة والقومية العربية- بوصفها مشروع يتعين تحقيقه، واحتمال من الممكن تعثره وفشله، تماماً كما السوق هي مجرد احتمال وفكرة تسعى بكل السبل وشتى الوسائل الى التحقيق والنهوض!

«تحديث المشروع العربي»

من حقائق ودواعى التطور، أن الفكرة أى فكرة، لاكتسب أهميتها دون ارتباطها برؤية تحديثية، فادرة على تحويل الأفكار والتصورات الى حقائق مادية ملموسة والى واقع يعيشه الناس وينعمون بمكاسبه وإنجازاته ..

فمنذ قيام محمد على ببناء مصر الحديثة، واكسابها مواصفات عصرية لم تنقطع الحملة الغربية المعادية ضد العرب، ودون العودة الى الملفات التاريخية القديمة، تبقى ملامح حركة النهضة العربية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، فمع نهوض الفكر القومى وصعود القومية العربية ارتبطت النهضة الفكرية بحالة تحديثية شاملة مما استوجب تربص الغرب الاستعماري بها، ويمكن الإكتفاء بالإشارة الى ثلاثة أحداث تاريخية لندرك أن المواجهة الغربية للشرق العربى لم يكن مبعثها الصعود النظرى للفكرة العربية فحسب، ولكن لاقتنائها بحركة تحديث وتطوير ...

فحملة السويس على مصر الناصرية، وحملة حلف شمال الاطلنطى والجيش الفرنسى على ثورة الجزائر التحررية، والتآمر الغربى والامريكى على إجهاض النتائج العسكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، هي حملات متعددة لعدو واحد اتفق على

إجهاض التجربة العربية الحديثة، فالغرب شن حملاته على هذه النماذج الثلاثة، وعلى غيرها، لأنه اعتبرها، وعن حق، مهددة لمصالحه الحيوية، فقد امتلكت عناصر وأسباب التحديث والنهضة والتنظيم والتفكير والتقنية، ما يكفى لأن يكون تهديدها للمصالح الغربية- بوسائل مقبولة وسلمية- أمراً لا يطيقه الغرب، وينبغى أخذه بالحسبان، فإن تم الفشل فى تطويعه فينبغى تدميره .. وهو ما حدث بالفعل بتحريك إسرائيل بشن حرب يونيو ١٩٦٧، أو إجهاض سلاح النفط العربى فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، أو فرض التسوية المشروطة على العرب، كما أسفرت وقائع ما بعد حرب الخليج الثانية فى عام ١٩٩١.

ولذلك فحداثة المشروع الشرق أوسطى هو مكنم الخطر، ولذلك يتعين بناء المشروع العربى على اسس من حداثة والتطور، فالتمسك بما يسمى إجمالاً بالتراث العربى فى الوحدة والثقافة لا يكفى للمواجهة القادمة، فالمشروع الشرق أوسطى سيكتسب المزيد من القوة إن كانت مواجهته قائمة على فكرة الإنطواء على الذات، وعلى الهوية التقليدية- وعلى التاريخ المعاد كتابته بالوان وودبة، ان طرح البديل العربى، لمشروع السوق الشرق أوسطية، لن يتقدم إلا بتمسك أصحاب المشروع البديل بوسائل تتفوق على «السوق» حداته وعقلانية ونظرة حازمة نحو المستقبل بدلاً من التغنى بالماضى

<<مشروع مقترح للنهضة العربية>>

تبدأ مرحلة النهوض العربى المقنود بالبحث عن وسائل جديدة لتحقيق الأهداف والغايات القديمة، فإذا كانت الأمة الواحدة والوحدة العربية هى الأهداف التى أعلنتها الأمة العربية فى منتصف الخمسينات وظلت متمسكة بها برغم عشرات الستينات وتراجعات السبعينات، فإن الوسائل المقترنة بمرحلة مقبلة هى الواجبة التغيير والتحديث والتطوير ..

فالفكر يظل فكراً طالما لم تشمله الوسائل بيد الإبداع والتحقق والتنفيذ، والغايات والأهداف تظل أمنيات جميلة عند الساسة والمفكرين والشعب مالم تجد الطرق الصحيحة والواقعية لتطبيقها وتجسيدها وتوفير الضمانات الكفيلة بنجاحها .. ولذلك فإن عناوين التمسك بالأهداف والغايات القومية، التمسك بالحدائق، ومن عناوين التمسك بعملية التحديث: التجربة العربية الراهنة والنهضة المستعادة، تغليب الحسابات الاقتصادية على الشعارات الأيديولوجية والحكم على أية سياسة أو على أى حاكم لا بمعايير الخطب الرنانة من القضايا الكبرى التى يسعى الحكام دائماً جرياً إليها، بل بمقاييس عادية متعارف عليها، كنمو الناتج المحلى والقومى، ومستوى البطالة، وتحسين مستوى المعيشة، والفائض فى التجارة الخارجية وانخفاض حجم الدين الخارجى، ومستوى التصنيع، وسرعة انتقال التكنولوجيا وتأسيسها ويرتبط بعملية تحديث الوسائل، دعوة أخرى مماثلة بالتواضع فى تحديد الأهداف - دون التنازل عنها - وتوضيح الامكانات والاعتراف بالعوائق والصعوبات .. علنا نتمكن آنذاك من الكف عن هذا التراجع العقيم بين الأوهام الطوباوية والشعور المقيم بالعجز.

<<دور جديد للجامعة العربية>>

ليس هناك شك بان الجامعة العربية هى المؤسسة العربية الأولى المعنية بتجسيد الأهداف العربية، أو بمعنى آخر هى الوسيلة الاولى والأهم المطالبة بادخال التحديث المطلوب على مؤسساتها ولذلك فهى البديل المؤسسى التقليدى للسوق الشرق أوسطية ..

لكن هذا البديل الموجود فعلاً على أرض الواقع كيف يواجه مشروع «السوق»؟
يكفى للإجابة على هذا التساؤل أن نذكر أولاً، بأن الجامعة لم تؤثر لا من قريب أو
بعيد في تطور الاقتصادات العربية خلال السنوات الماضية، فهي لم تؤثر في شيء
في أهم تطور اقتصادي بين العرب بعضهم تجاه بعض، أي إنتقال العمالة من بلدان
فقيرة الى أخرى ثرية، فهي لم تسهل هذه العملية، ولم تضع ضوابط لحماية العمالة
المنتقلة ولا ضمانات لحفاظها على مكاسبها المادية في بعض بلدان الاغتراب. ثم أن
الجامعة ثانياً، لم تنجح يوماً في عملية تأسيس تبادل حر للسلع، ولم تنجح حتى في
تصديق الاتفاقات التي رفضها البعض، ووقعها البعض ثم لم يصدق عليها، ووقعها
البعض الآخر وصدق عليها ولكنه لم ينفذها!!

لكن برغم هذه السلبيات، فإن الجامعة هي الإطار العربي الوحيد القادر على
إحداث النهضة المؤسسية داخله، فهي برغم العثرات والمثالب المستمدة من الواقع
العربي، فهي الصيغة المقبولة من النظم العربية كافة، لانها تملك من الوسائل
والصلاحيات ما يسمح لها بفرض سياسة ما على أحد النظم العربية، أو فرض
عقوبات سياسية أو اقتصادية عليه إذا أخل بصيغة التعاقد العربي أو أضر بالمصلحة
العربية العليا، ولا ينبغي حسابان قرار المقاطعة العربية الذي أصدرته الجامعة العربية
ضد مصر عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد عقوبة بالمعنى الدقيق، فبسبب افتقاده
الحس السياسي والصدق في التوجه فلم يصب النظام المصري بأي ضرر، فضلاً عن
بقاء الروابط العميقة بين الشعب المصري وأشقائه من الشعوب العربية برغم حملة
المقاطعة الرسمية، مما أفقد القرار الصادر من اجتماعات قمة بغداد أي تأثير سياسي
ملمس..

على أي الأحوال، فإن الأوضاع العربية الراهنة تختلف كل الاختلاف عن ذلك
المنأخ المصاحب لعام ١٩٧٨، وهو عام قمة بغداد، فالرافضين للمعاهدة المصرية.
الاسرائيلية آنذاك يجدون أنفسهم اليوم سائرون في نفس الطريق لتحقيق نفس
الغاية، وهي الصلح مع اسرائيل، وإن كان بشروط أقسى وأمرأ؟

وعلى ذلك ينبغي البحث عن دور جديد للجامعة العربية في ظل هذا المنأخ
الجديد، ولا نجد أفضل مهمة ملقاة على عاتق الجامعة سوى بناء السوق العربية
المشتركة، فهي الوسيلة الوحيدة القادرة على توحيد جهود الوطن العربي
وامكاناته الاقتصادية- وهو أحوج ما يكون اليوم الى وحدة الصف- وتوفر له

سهولة استعمال السلاح الاقتصادى كقوة ضاربة، ومن تطور المؤسسات الاقتصادية العربية على الوجه الصحيح لتتمكن فى المستقبل من أن تواجه المنافسة الخارجية من أى مصدر جاءت منه وتدخل اتفاقات ثنائية مع الدول الاخرى أو التكتلات الاقتصادية الاخرى، تمنح وتمنع، لما يؤمن مصالح الوطن العربى الاقتصادية والسياسية على حد سواء.. ولا نجد أفضل من الوقت الراهن للبحث بجدية فى إقامة السوق العربية المشتركة، فاتحاد كلمة العرب السياسية مهم جداً فى الطرف الراهن، أما وحدة كلمتهم الاقتصادية فاهم بكثير، حاضراً ومستقبلاً...

« مهام عربية عاجلة »

ويأتى الموقف العربى الجماعى من المقاطعة العربية لاسرائيل كأحد الاختيارات الهامة لصديق التوجه العربى ووحدة كلمته على الصعيد السياسى والاقتصادى، فينبغى الاستمرار بالمقاطعة العربية، طالما أن المفاوضات مستمرة، وطالما أن هدف السلام العادل والشامل لم يتحقق بعد، بل ينبغى فى ظل المناورات الاسرائيلية أن تنفذ المقاطعة العربية وتحترم شروطها بدقة وانضباط والتزام اكثر بكثير مما كان قائماً قبل بدء المفاوضات، لانها ورقة الضغط الأهم فى عملية الصراع التفاوضى مع اسرائيل، وأيضاً بسبب جو التراخى الكاذب الذى تخلقه عملية المفاوضات.

وبجانب التمسك بشروط المقاطعة العربية ينبغى إبتكار وسائل وآليات منع التطبيع فى ظل ظروف السلام العربى / الاسرائيلى الجزئية، ذلك أن التطبيع فى ظل - هكذا ظروف- لن يقتصر على ما كنا نخشاه ونحاول منعه خلال مرحلة الصراع العربى / الاسرائيلى، أى دخول البضائع الاسرائيلية مباشرة الى الأسواق العربية، فى قناعتنا ان مجالات التطبيع الاكثر رواجاً والاكثر أهمية، وبالتالي الاكثر خطورة علينا، ستكون فى الغالب عبر مؤسسات عملاقة متعددة الجنسيات أو عبر مؤسسات كبيرة ذات شهرة واسعة أجنبية وغير اسرائيلية، أو عبر مؤسسات قابضة انشئت حديثاً من أجل أعمال التطبيع الجديدة يصعب معها كثيراً معرفة حجم المساهمة الاسرائيلية فيها.

أى انه علينا أن نطور مفاهيم ووسائل واساليب وشروط المقاطعة حتى تتلام مع ماهو منتظر من محاولات التطبيع فى ظل ظروف السلام الجزئى القائم اليوم والمرشح لأن يستمر طيلة فترة المفاوضات العربية / الاسرائيلية، وحتى تحقيق هدف السلام العادل والشامل، بمعنى أوضح فان المطلوب الآن إبقاء المقاطعة، وتشديدها،

ثم تطويرها لتواجه محاولات التطبيع الجديدة، كل ذلك كوسيلة ضغط فى المفاوضات العربية/ الاسرائيلية.

وتأتى المهمة العربية الثانية أمام الجامعة العربية، هى صياغة علاقات جديدة مع التجمعات الاقتصادية الدولية، فتحددات النظام الشرق أوسطى تستوجب إعادة صياغة علاقات المجموعة العربية بالتجمعات الاقتصادية الكبرى الجديدة مثل: السوق الأوروبية الموحدة، مجموعة إقتصادات بلدان المحيط الهادئ «الباسفيك» ايبك، مجموعة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا)، وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من المزايا التفضيلية فى مجالات التبادل التجارى واستيراد التكنولوجيا الحديثة، وضمن هذا التصور، لابد من إستعادة دور بلدان «مجلس التعاون الخليجى» للتحرك ضمن اطار الجماعة الاقتصادية العربية والاسهام بدور فعال ومباشر فى السوق العربية المشتركة، بهدف تعزيز القوة التفاوضية العربية فى حقل العلاقات الاقتصادية الخارجية.

أما المهمة الثالثة والاخيرة، هى تنفيذ البرنامج الإنمائى الفلسطينى فى مناطق الحكم الذاتى بصورة عاجلة، فبقدر ضعف البنية الاقتصادية الفلسطينية فى تلك المناطق، فإن الاختراق الاسرائيلى لاقتصادات الوطن العربى سيكون مؤكداً، فوفق المفاهيم العسكرية، فإن الاقتصاد الفلسطينى القوى سيكون بمثابة خط الدفاع الأول لمواجهة الاختراق الاسرائيلى، فمتانة هذا الاقتصاد وقوة بنيته ستكون مانعاً للغزو الاقتصادى فضلاً عن استعصائه بأن يكون تابعاً للاقتصاد الاسرائيلى. وعلى ضوء ذلك ينبغى وضع «البرنامج الإنمائى الفلسطينى ١٩٩٤ -...» والذي بدأ العمل فيه منذ منتصف ١٩٩١ وشارك فى إعداده أكثر من تسعين باحث من داخل الاراضى المحتلة وخارجها، . وضعة موضع التنفيذ، وهو برنامج يأخذ فى حسبانته وضع أول خطة انمائية فلسطينية تحدد الاستراتيجيات والاسس والبرامج التفصيلية لخلق المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة. فهذا البرنامج ينطلق من منظور استراتيجى الى بناء الاقتصاد الفلسطينى على صورة اقتصاديات دول آسيا الصغيرة الديناميكية مثل سنغافورة وهونج كونج، وذلك بالاعتماد على دور القطاع الخاص وفى اطار اقتصاديات السوق الحرة، وارساء علاقة مميزة مع الاردن فى كافة المجالات الاقتصادية ضمن صيغ مؤسسية ثابتة.

<<استراتيجية عربية مرحلية>>

واضح ماندعو اليه هو أن ترفض نظرية السلم الاسرائيلي هذه كما رفضنا ونرفض نظرية الردع الاسرائيلي، حتى لو اضطررنا الى دخول الحرب في سبيل ذلك، كما فعلنا سابقاً، وفي عناد وتصميم، أربع مرات، مع الفارق الكبير أن الحرب ضد السلم الاسرائيلي هي حرب اقتصادية، لا عسكرية، وهي حرب غللك نحن، لا غيرنا، أمضى أسلحتها وأقواها وأحدثها، فتقرر نحن وحدنا متى نبدأ الهجوم، وأين نبدأ، وكم جبهة نفتح، ومتى نكشف هجومنا، ومتى «نوقف إطلاق النار» غير مضطرين الى الاهتمام الدائم الخائف بالجسور الجوية والبحرية لتنقل لنا السلاح الذي نحتاج اليه لمواصلة القتال، فما علينا إذن لكسب هذه الحرب، إلا أن نعد أنفسنا لها منذ اليوم، وأن نتدرب على إجادة استعمال أسلحتها المختلفة المتعددة والتي هي، كلها، في حوزتنا وملك أيدينا.

ولذلك يتعين علينا عدم الوقوع في شرك السلم الاسرائيلي الذي قد تزين لنا أكثر من جهة منافعه ومحاسنه ومكاسبه بألذ لحن ولون، بل نقول بأن تدخل «مفاوضات السلام» وفي استعدادنا القبول بالصلح السياسي في مقابل تنفيذ قرارات مجلس الأمن كما تفهمها نحن، ومن ضمنها حقوق الشعب الفلسطيني، ولكن من غير القبول بالصلح الاقتصادي في حال من الأحوال، ويبقى التعامل الاقتصادي سلاحنا الأقوى، الذي تشهده في وجه اسرائيل مادامت مصرّة على الاستمرار كدولة عنصرية.

هكذا نرى أن تكون مرحلية الاستراتيجية العربية، وهكذا نرى الدخول في معادلات الصراع الجديد المفروض على منطقتنا .. علينا التمسك بالأهداف العربية العليا، وتحديث وسائلنا، حتى تكمل التجربة العربية الراهنة شروطها .. فبدون ذلك: أى التمسك بالغايات القومية والتحديث على كل صعيد لن نتحقق النهضة العربية المأمولة، وسيكون البديل «الشرق أوسطى» هو الصيغة المفروضة على الأمة العربية.. وهذا ما ينبغي مقاومته، بالنهضة والوحدة والتمسك باهدافنا العادلة ...،

ملاحق الدراسة

ملاحق الدراسة

× لتدارك بعض الجوانب التي غاب عن هذه الدراسة، فقد رأيت إحاطة الكتاب بثلاثة دراسات نشرتها في فترات متباعدة فالأولى تتناول الجانب التاريخي لقيام النظام العربي، والثانية، تحدد اسهامات الرئيس عبد الناصر ودوره التاريخي في استنهاض نظام عربي مستقل، أما الثالثة، فتعرض لأهم قضايا النظام الشرق أوسطى كما عبر عنه مؤتمر الدار البيضاء المنعقد في أكتوبر عام ١٩٩٤.

النظام العزبي .. ومعركة الميلاد

استقر المجتمع الدولي فى النصف الثانى من عقد الثمانينات على نظام دولى جديد، نظام يقوم على انقراض الحرب الباردة ونبذ اللجوء الى القوة فى حل المنازعات الدولية.

وقد قامت دعائم هذا النظام على أسس جديدة من الشرعية الدولية، لم تكن موضع اتفاق أو تراضى حوال عقود متصلة من القرن الحالى، بل يمكن القول أنها كانت موضع نزاع وصراع، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انقسم العالم الى معسكرين متناظرين يعد أن شهد مرحلة مؤقته من التعاون فرضتها ظروف الحرب، تلك الحرب التى شهدت تحالفاً «براجماتيا» بين الاشتراكية والرأسمالية، لمواجهة خطر داهم جسدتها النزعات العسكرية الفاشية والنازية التى امتلكت قلب أوروبا فى نهاية الثلاثينات وبدأت تمارس تهديدها العسكرى على دول أوروبا بأسرها فى مطلع الاربعينات.

وبعد ان انتهت الحرب تم التدشين لبداية عصر الحرب الباردة، التى قننت أوضاعه اتفاقية «يالتا» والتى انطلقت من التسليم بحتمية التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية. وذلك على انقاض انهيار المانيا النازية وهزيمتها العسكرية. ولم يكن التسليم بالتناقض بين الشرق والغرب هو التسليم بوسائل تقليدية للصراع، فنظراً لامتلاك المعسكرين المتصارعين أسلحة الدمار النووى، فقد أصبحت الحرب المباشرة غير قابلة للتحقيق، وغدت الرغبة فى تعميم السلام الشامل حلاً غير قابل للتجسيد فى نفس الوقت.

وقد خلقت هذه المرحلة من الصراع الدولى نمط جديد للتعامل بين القوتين العظميين، فبين عدم القدرة على استخدام السلاح النووى فى الصراع العسكرى، وبين الرغبة فى بناء السلام وعدم المقدرة على تحقيقه. تشكلت الخريطة الدولية: فبرز الصراع الأيديولوجى بين الاشتراكية والرأسمالية على امتداد العالم، وفتحت ساحات وميادين جديدة فى آسيا وأفريقيا، فاشتعلت الثورة الوطنية فى أحراش إفريقيا

وغابات آسيا، ونهضت نماذج متعددة للاستقلال الوطنى والتنمية فى كثير من الدول الحديثة النمو، وأخذ الصراع الايديولوجى بين قطبى النزاع- أمريكيا والاتحاد السوفيتى- صيفاً شتى، كان أبرزها انقسام العالم الى معسكرين عسكريين هائلين، مما أحدث استقطاباً شاملاً على خريطة العالم. ووجدت حركات الاستقلال والشعوب المستقلة حديثاً أنها ليست بعيدة عن هذا الاستقطاب الحاد فى الصراع الدولى.

«العالم العربى فى قلب الصراع»

وكان عالمنا العربى فى قلب هذا الصراع لاعتبارات عديدة، ولأسباب تتصل مباشرة بامكاناته الهائلة وأفاقها المستقبلية.

× كانت الثورة الوطنية، وحركات التحرير بها توج بمطالب الاستقلال الوطنى والعدل الاجتماعى والحريات السياسية.

× ولتوسط العرب قلب العالم، تأكدت مقولة ناهليون عن الاهمية الاستراتيجية للعالم العربى فى الصراع الدولى، والتي زادت بفعل الاستقطاب الجديد فى التحالفات الدولية.

× ويتفجر الثورة البترولية الهائلة فى اكثر من موقع، من مواقع عالمنا العربى، دخل النفط كأحد عناصر الاهمية الاستراتيجية فى اقتصاديات العالم والطاقة المحركة به، خاصة فى العالم الغربى.

وفى منتصف الأربعينات ومطلع الخمسينات بدأ النظام الدولى فى التشكل، واحتلت المنطقة العربية مكانها البارز فى المخطط الاستراتيجى للغرب. وقد تحددت عناصره فى المهام التالية:

أولاً: اقامة اسرائيل فى قلب الوطن العربى، كنموذج للاحتلال الاستيطانى، لفصل مشرقه عن مغربه، والقضاء على أمل الوحدة بين شعوبه، وأجهاض التنمية المستقلة فى أقطاره.

ثانياً: ربط المنطقة، ومحاصرتها بسلسلة من الأحلاف العسكرية والسياسية، والتعامل معها كجزء من «المخطط الشرق أوسطى» الذى يقوم على طمس التحايز القومى العربى.

ثالثاً: تأمين المصالح الاقتصادية للغرب بطريقة التواجد المباشر، أو بخلق تحالفات

سياسية مع عدد من الكيانات والمؤسسات السياسية بالمنطقة، مما يعمق عوامل التجزئة، ويدفع الى الصدارة القطرية والاقليمية بدلاً عن الارتباطات القومية المشتركة. وبذلك يتحقق وفق هذا المخطط هدفين أساسيين.

الهدف الأول: رفض مفهوم القومية العربية والدعوة الى الوحدة العربية، فتنبأ لهذا التصور تصبح القومية العربية فكرة يحيطها الغموض، ان لم تكن غير ذات موضوع على الاطلاق. وقد برز في هذا المجال اتجاهان: اتجاه يتحدث عن «خرافة» الوحدة العربية، باعتبار العرب يتحدثون عن امة واحدة ولكنهم يتصرفون كدول قومية مستقلة، وهى دول تستند - وفق تصور الغرب - على خصائص قومية متميزة تجعل من تونس والعراق ومصر على سبيل المثال، قوميات متعددة لا يجمعها رابط مستقر، بقدر ما تفرق بينها عوامل الاختلاف والتحايض والاضطراب. واتجاه ثان يعترف بوجود القومية العربية باعتبارها مجموعة من الروابط الثقافية والتاريخية، ولكن لاعتبارات تتعلق بالنظم السياسية العربية فان أمل الوحدة يعد فى حد ذاته غاية يتعذر الوصول اليها أو الاقتراب من تحقيقها.

الهدف الثانى: تبرير شرعية الوجود الصهيونى فى المنطقة، وفق هذا التصور فان المنطقة العربية هى خليط من القوميات والشعوب واللغات، وتصور قيام وحدة بينها هو ضرب من المحال ومن ثم، فان النتيجة المنطقية هى أن تكون لكل «قومية من هذه القومية دولتها الخاصة بها، وفى هذا الاطار تكتسب اسرائيل شرعيتها، باعتبارها احدى الدول القومية فى هذه المنطقة».

«ميلاد النظام الاقليمى العربى»

فى مواجهة هذه التحديات بدأ النظام العربى فى التشكل، والنظام العربى هنا لا يعنى الامة العربية أو القومية العربية، ولكنه يعنى تحديداً مجموع النظم السياسية العربية، ملكية أو جمهورية، رئاسية أو دستورية، وهى نظم اختلفت طبيعتها السياسية لأسباب تاريخية وحضارية تكونت وتحددت ملامحها وعناصرها عبر سنوات طويلة من الزمن.

والنظام العربى هو بنية النظم العربية مجتمعه، التى تربطها عناصر وحدة اللغة والتاريخ والحضارة، وهى عناصر منسوبة إلى الامة الواحدة، ولتوافر هذه العناصر فى

التجمع البشرى الذى يسكن منذ آلاف السنين هذه الرقعة الممتدة من الخليج العربى شرقاً حتى شواطئ الاطلسى غرباً، تشكلت الأمة العربية وترسخت عناصرها.

وفى مواجهة تحديات ما بعد الحرب العالمية الثانية وجدت النظم العربية التى حصلت على «استقلالها الشكلى»، أنها فى حاجة الى كيان مؤسس واحد يحافظ على الوجه الرسمى لوجودها، ويدفع بعض مطالبها الاستقلالية للاستكمال والتحقق، فبرغم حصول مصر -على سبيل المثال- على استقلالها عام ١٩٢٢ أثر ثورة ١٩١٩، إلا أن تصريح فبراير الصادر فى نفس العام قد سحب جوهر هذا الاستقلال وأفقده أى معنى من معانيه، ولذا ظلت الحركة الوطنية المصرية تناضل من أجل اعادة بعض المكاسب المهدرة لهذا الاستقلال واعتبرت نجاحها فى إبرام معاهدة ١٩٣٦ غاية المنى، وهى المعاهدة التى قضت بتجميع قوات الاحتلال فى منطقة قناة السويس، مع بقاء الهيمنة الفعلية للسفير البريطانى على المقدرات السياسية للبلاد.

وجاءت سنوات الحرب الثانية ليتأكد للحركة الوطنية المصرية أن بريطانيا أبرمت المعاهدة بسبب ترتيبات الغرب للحرب العالمية الثانية، وليس رضوخاً للمطالب المشروعة للحركة الوطنية المصرية، ولذا وجدت مصر فى أعقاب الحرب أن استقلالها مهدر وسيادتها منقوصة وقرارها السياسى غائب. وقد حاول واحزابها التقليدية تحسين الشروط التى جاءت بها معاهدة ١٩٣٦، ولكن محاولاتها المستمرة وجهت بالرفض من قبل الحركة الوطنية بفصائلها الشعبية التى وجدت فى محاولات تلك الأحزاب أنها مراهنه خاسرة تتم فى حلبة الاستعمار وسيادته، أصطدمت بالاحباط المستمر بسبب تنكر الاحتلال لوعودها التى أطلقتها فى سماء المنطقة عشية اندلاع الحرب.

ولم يكن الشأن المصرى وحده الذى يعانى من هذه الأزمة التى تتعلق بسيادته المنقوصة واستقلاله الشكلى، ولكن أزمة التحرر كانت شاملة، ومطالب الاستقلال فى المستعمرات البريطانية فى الخليج العربى، والفرنسية فى شمال أفريقيا كانت الموضوع الدائم للصراع والكفاح المسلح للفصائل الوطنية فى هذه الأقطار.

كانت النظم العربية تحتاج الى نظام أو اطار مؤسسى يعبر عن مطالبها فى نيل الاستقلال الوطنى أو استكمالها، اطار يكون بمثابة الكيان السياسى الواحد الذى يضم النظم العربية برغم اختلافاتها السياسية أو التاريخية، ويوحده ارادتها السياسية حول اخذ الادنى من المطالب الوطنية والقومية تجاه قوى النظام الدولى الجديد الذى أفرزته الحرب العالمية الثانية..

ولذلك فقد اتفقت الادارة السياسية للنظم العربية على اقامة الجامعة العربية فى مارس عام ١٩٤٥، أى قبل الاعلان الرسمى بنهاية الحرب العالمية الثانية بشهور قلائل، وقبل قيام منظمة الأمم المتحدة بما لا يقل عن عام. كان العالم فى سبيله الى صياغة جديدة، فقد سقطت دول المحور، واحتلت المانيا بقوات الحلفاء وضربت اليابان بأول سلاح ذرى فى التاريخ، وانهارت عصبة الأمم التى تشكلت فى أعقاب الحرب الأولى تحت قنابل الحلفاء وسقوط الآلاف من الضحايا على جانبي خطوط القتال.

وكان العالم العربى ساحة واسعة ممتدة أمام القوى الجديدة الصاعدة من انقاض الحرب، كانت بريطانيا وفرنسا تلحقا جراحهما برغم النصر الذى تحققت، وغابت دول المحور عن ميدان الاطماع الاستعمارية بفعل الهزيمة الدامية، ولم يبق بين انقاض الحرب وانتهياراتها المتسارعة سوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، كانت الأولى مصدر التحويل الهائل لقوات الحلفاء الغربين فى ميادين القتال، ولم يشارك جنودها فى الحرب إلا فى ساحات محدودة وفى السنوات الاخيرة من إسدال ستار النهاية على مسارح القتال، وكانت القوات السوفيتية الهائلة فى ميادين القتال ومسارحه الممتدة من موسكو فى أقصى الشرق إلى برلين فى أقصى الغرب، هى جواز مرور الاتحاد السوفيتى الى عالم القوى الأعظم عن جدارة واستحقاق.

ولم يغيب عالمنا العربى عن مخططات القوى الجديدة، بل لم يبتعد عن سياسات وخطط القوى التقليدية، فقد راودتها احلام القوة التى تهبشت فى ميادين القتال. ولذلك فقد سارعت بريطانيا الى وضع سياسة جديدة لدول المستعمرات، فى «الشرقين الاوسط والادنى»، وزادت قبضة العنف الفرنسية على دول شمال افريقيا، فبلغت ضحايا مظاهرات مدينة سطيف فى الجزائر عام ١٩٤٦ اكثر من أربعين ألف شهيد فى يوم واحد ٢١..

وتحالفت القوى الجديدة الباقية من ركाम الحرب ونيرانه، مع القوى التقليدية التى ادركت أن زمانها ينذر بالافول على قيام اسرائيل، كيانا غربياً فى قلب الجسد العربى، يمتص طاقاته المتجددة، ويلهب ظهر حركته الوطنية بسياط العنف والأرهاب. ولذلك لم يكن غربياً أن يتوافق اعلان قيام جامعة الدول العربية وميلادها، مع بيان الملوك ورؤساء العرب المجتمعون فى انشاص على توحيد الصفوف العربية لمواجهة موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين، والتوجه الى بريطانيا ومناشدتها الالتزام بما جاء فى الكتاب الابيض الصادر عام ١٩٣٩ والذي حدد اعداد المهاجرين اليهود

روضع مجموعة من القيود عليها.

كان النظام العالمى تتحد قواه الفاعلة، وكان النظام العربى تتشكل ملامحه. وكان النظامان يتخلفان فى ظل معركة جديدة يشهدها العالم بأسره. كانت القوى الصاعدة من انقراض الحرب تعيد صياغة العالم بفعل أطماعها المختلفة والمتعددة، وكان النظام العربى يتكون ويتشكل مدفوعاً بمطالب الاستقلال والعدل والديمقراطية.

وكانت مطالب الأمن وصون الأوطان من أخطار الغزو والاحتلال هى الحد الأدنى الذى التقت عليه إرادة النظم الغربية، فاجتمعت على اتخاذ قرار الحرب فى فلسطين، واتفقت على اصدار ميثاق «الضمان الجماعى» عام ١٩٥٠ لي طرح لأول مرة، اتفاقية جماعية للأمن العربى.

«النظام العربى .. والاستقلال المنقوص»

كان النظام العربى آنذاك يتحرك صوب حدوده كأقطار تعاني مشكلات هائلة تنال من طبيعته استقلاله، فقرار الحرب فى فلسطين والذى شاركت فيه سبع من الدول العربية الأعضاء فى الجامعة، وضعت تفصيلاته بين يدى قوى الاستعمار البريطانى، وسلمت القيادة العليا للجيش العربى الى الجنرال الانجليزى «جلوب» باشا. ١٢ وضمان الأمن الجماعى العربى كان صياغة متقدمة لواقع أمنى مُخترق حتى أعماق الأعماق، فالجيش العربى «قيادة وخطط وامكانيات» تتحرك وفق العقيدة القتالية الغربية، بل أن خطط العمليات كانت أجهزة الأركان البريطانية على علم بكل تفصيلاتها.

كان النظام العربى، كما عبرت عنه الجامعة العربية، هو نظام يدور فى فلك التفكير السياسى «الشرق أوسطى» أى التفكير الاستراتيجى الغربى تجاه المنطقة، ورغم أن النظم العربية حاولت بناء نظامها الاقليمى تعبيراً عن ارادة عربية، إلا أنها بفقدائها الجوهر الحقيقى للاستقلال الوطنى أصلاً، جاء «نظامها المأمول» تجسيداً مباشراً لروابط التبعية ومقتضياتها المذلة.

فقد جاء فى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية الموقعة فى ١٣ ابريل عام ١٩٥٠، مانصه «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أى دولة، اعتداء عليها جميعاً، ولذلك فانها عملاً بمبدأ الدفاع الشرعى تلتزم

تبادر الى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وبأن تتخذ على الفور منفردة
بجمعة جميع التدابير، وتستخدم جميع مآلديها من وسائل بما فى ذلك استخدام
السلمحة لرد الاعتداء، ولإعادة الأمن والسلام الى نصابها».

وبرغم أن هذه المعاهدة كانت تحمل فى مضمونها رؤية صادقة لمواجهة خطر قائم
معل. جسده اسرائيل، فانها كانت غير ذات معنى فعلى إزاء هذه المواجهة
بتملة، القوات البريطانية كانت تحتل مصر والاردن والعراق تحت ستر معاهدات أو
أقيات ثنائية الأمر الذى كان يلقى بظلاله الكتيبة على جدوى هذه المعاهدة.

ولأن هذه المعاهدة كانت تمثل فى أحد جوانبها اهتمام النظام العربى بالعمل
ربى المشترك والاتفاق على قضايا أمنه، فانها قد مثلت خروجاً -ولونظرياً- عن
أق ومنهج التفكير «الشرق أوسطى» لقضايا الأمن بالمنطقة، ولذلك فقد سارعت
إلايات المتحدة فى الشهر التالى مباشرة لتوقيع المعاهدة، وبالتحديد فى ٢٥ مايو
عام ١٩٥٠، بإصدار التصريح الثلاثى حول سياسة الدول الغربية إزاء «الشرق
وسط» بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا.

كان أول بند فى التصريح الثلاثى يتضمن معارضة الدول الثلاث لسباق التسلح
بالعرب واسرائيل، وأشار الى أن الطلبات المقدمة من البلاد العربية لشراء الأسلحة
لمواد الحربية الأخرى سينظر فيها فى ضوء «مبادئ ثلاثة هى: الأمن الداخلى،
الدفاع الشرعى، ودور هذه الدول فى الاضطلاع بالدور الملقى على عاتقها فى الدفاع
عن المنطقة».

وقد أحس النظام العربى أن المبادئ الثلاثة التى يتضمنها هذا التصريح تعطى
اسرائيل الحق فى التفوق العسكرى على الدول العربية مجتمعة، فضلاً عما تمثله من
دخل صريح فى شؤونها الداخلية.

واجتمع مجلس الجامعة العربية فى ١٢ يونيو عام ١٩٥٠، وأصدر بياناً يرفض
فيه وصايا الدول الثلاثة على المنطقة، وأشار الى «أن مسئولية حفظ الأمن الداخلى
الدفاع الشرعى والحفاظ على الأمن الدولى يقع على عاتق الدول العربية وجامعة
الدول العربية».

كان النظام العربى بصدمة المبكر مع الرؤية الغربية لقضايا الأمن فى المنطقة
ينذر برغبة عربية للتميز والتحرر والاستقلال، وكان النظام الدولى الذى أفرزته الحرب
الثانية يسعى بالحاح على تأمين عالمنا العربى فى مخططة الجديد، كان الاتحاد

السوفيتي هو الطرف الآخر في المعادلة الدولية الجديدة، ولكنه كان الغائب عن الحركة الفعلية في ميادين تتصل مباشرة بحدوده وأمنه وسلامته، ولكنه بفعل جموده العقائدي الذي عبر عنه ستالين بفهمه الخاطئ لطبيعة الحركة الوطنية العربية، جعل الغرب هو الطرف الحي والفعال في الصراع الجديد في الشرق العربي الذي بدأت ملامحه تنذر بعواصفه القادمة وصداماته المدوية.

وكانت المرحلة القادمة من بروز النظام العربي الجديد، تتوقف على مقدرة الأمة العربية وثورتها التحررية على التخلص من روابط التبعية وكسر حلقات الاذلال المضروب حولها، واقتحام المعارك بجسارة المقاتل، لا بخضوع المستسلم.

١٩٩٠/١٠/١٦

الدراسة الثانية

«عبد الناصر .. والنظام العربى»

فى عام ١٩٥٣ التقى وزير الخارجية الامريكية جون فوستر دالاس بالرئيس عبد الناصر. كان اللقاء فى القاهرة ، وكانت المناسبة استكشاف آفاق النظام الجديد فى مصر وأهدافه السياسية.

كان العام وقتها قد خرج من الحرب العالمية الثانية، اصبحت خريطة الصراع الدولى قد استقرت ، وانتهت قوى وبرزت قوى. وأصبح العالم منقسماً بين قطبين رئيسيين. الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. وكانت ورائها وأمامها ساحة ممتدة من الدول حديثة الاستقلال أو المستعمرات المترامية الاطراف، وأصبح الصراع بين القطبين الرئيسيين هو القدرة على استحواذ مناطق نفوذ جديدة، واحتلال مساحات واسعة من ذلك الميدان.

كانت مصر هى واحدة من المواقع المؤثرة فى تلك الساحة الممتدة من اندونيسيا شرقاً حتى امريكا الوسطى فى أقصى الغرب، فهى بالمقاييس الاستراتيجية تتوسط عالمها العربى، معايير البشرية هى القوة الأكبر، والحسابات الاقتصادية كانت الأغنى فى عالم يتلمس طريقه الى الثروة البترولية التى بدأت تطفو على السطح فى أقصى الشرق من عالمها العربى.

كان دالاس يتحدث الى عبد الناصر وفى ذهنه كل هذه العناصر التى تجعل من مصر المفتاح الوحيد لعالم الشرق الجديد. ولكنه بخبرة السياسى المحترف وبإدراك ميكى لطبيعة الصراع القادم مع الشرق والذى تأكد ببروز الاتحاد السوفيتى كقوة نووية منافسة للولايات المتحدة، كان يريد مصر. حليفاً جديداً للسياسة الامريكية، ومنظمة من مناطق النفوذ المأمولة. ونقطة وثوب وانطلاق لحصار الاتحاد السوفيتى وعزله عن العالم الجديد، عالم آسيا وأفريقيا.

ولم يتوقف إدراك دالاس عند هذه الرؤية الاستراتيجية العامة، فقد درس أوضاع مصر المستحدثة وهى تحت قيادة النظام الجديد. كان تحليله للنظام الجديد يقوم على تطويعه بفعل ثلاثة عناصر هى فى حقيقتها التحديات الماثلة أمام أى نظام وطنى، ينتهى الى عالمنا العربى:

× كان التحدى الأول يتمثل فى وجود اكثر من سبعين ألف جندى بريطانى فى قاعدة قناة السويس. يجسدون تراثاً ممتداً من السيطرة الاستعمارية بدأ فى أعقاب الاحتلال الأنجليزى لمصر عام ١٨٨٢، ووصل الى مابعد منتصف الخمسينات.

كان وجودهم فى قاعدة قناة السويس ترتيبه معاهدة ١٩٣٦ التى أبرمها حزب الوفد عشية الحرب العالمية الثانية وفى اطار التحالف البريطانى، الذى أقتضته ظروف أوروبا المضطربة، فتوجهت بريطانيا للحركة الوطنية المصرية بدعاوى الاستقلال فى مقابل منح المزيد من التسهيلات العسكرية للجيش البريطانى فى مصر، تحسباً لنذو معركة قادمة تأكدت بصعود النازى الى السلطة فى برلين.

ووجدت الثورة أن قضية الاستقلال الوطنى لا تمثل ضرورة للأمن الوطنى والقومى فحسب، ولكن عناصر الشرعية ومبررات وجود النظام الثورى ذاته تستمد من مدى النجاح فى تحقيق مطلب الاستقلال، وطرد المحتل من مصر.

× وتجسد التحدى الثانى فى وجود اسرائيل، كقاعدة أمامية للاستعمار الغربى فى المنطقة، وامتداداً شاداً لاسوأ ما فى الحضارة الغربية من عنصرية وعدوان.

ولم يكن الشروع الصهيونى بدعاويه السياسية وقتها تنطلى على النظام الجديد فى القاهرة، فبعد أن قامت «الدولة اليهودية» على جزء من الأرض الفلسطينية بفضل الدعم الغربى، وخلل الاستراتيجية العربية فى نفس الوقت. اقتربت اسرائيل من خط جديد فى سياستها الخارجية العربية فى نفس الوقت. اقتربت اسرائيل من خط جديد فى سياستها الخارجية تجاه العرب، يقوم على «دعاوى الصلح واقامة سلام جديد فى المنطقة»، ورأت أن النظام الجديد فى مصر ويفعل الضغط الذى يجسده التخلف والفقر سوف يتوجه فى سياسته الخارجية شطر «تل اببيب» طالباً السلام والصلح؛

بيد أن الانتظار قد طال، وأن المبادرة الاسرائيلية لدعاوى «الصلح والسلام» لم تأتى كما توقع ساسة اسرائيل،. وغاب عن هؤلاء الساسة أحد مبررات قيام الثورة هو قيام اسرائيل ذاتها، بل أن قيام الجيش المصرى باحداث التغيير فى القاهرة كان فى أحد الوجوه تعبيراً حاسماً عن أسباب الفشل فى فلسطين.

ولذلك كان التحدى الاسرائيلى متوقعاً للثوار فى القاهرة، وأصبحت ضرورات مواجهته أحد مبررات وجودهم.

× كانت التنمية هى التحدى الثالث. فعند ما قامت الثورة كانت الأزمة

الاجتماعية أهم بواعث انطلاقتها، فقد انقسم المجتمع انقساماً اجتماعياً حاداً، وبلغ الفقر والتدهور الاجتماعى أعلى معدلاته، وانفجرت الاضرابات الاجتماعية المطالبة بالخبز والعجل والكرامة فى كل المدن المصرية، ووصف «على الشمس» رئيس الهيئة الأهلى، وأحد أعمدة النظام الملكى فى خطاب له فى ٢٧ مارس عام ١٩٤٧ الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى مصر بقوله: «إن حالة الاحتكار التى نشأت عن الحرب، أغرت بالمبالغة فى رفع الاسعار، فالاحتكار بما يحققه من أرباح فاحشة، وبما يقتضيه من أسعار عالية للسلع التى ينتجها مسئول عن ضيق السوق المحلى وإنكماشه، وعدم استطاعة الكثير من الجماهير المصرية أن تشتري ما تحتاجه من السلع الأساسية لارتفاع اسعارها».

وارتبطت معركة التنمية هنا بمعركة الاستقلال، فقد سيطر الاحتكار الاجنبى على أغلب الصناعات المصرية، وحال دون التطور الأقتصادى للصناعة الوطنية. وقطع الطريق على أى مشروعات للصناعات الثقيلة أو الحديثة. وأصبحت مصر بفعل عوامل القهر الاستعمارى نموذجاً للتخلف برغم امتلاكها عناصر النمو والتقدم. وبسبب الانتماء الاجتماعى لعبد الناصر للطبقات الاجتماعية المقهورة فى المجتمع المصرى، أصبحت قضية التنمية ضرورة حياة، فضلاً عن ضرورات التحديث والنمو. ولم تكن مصادفة أن تكون كلمتى العزة والكرامة، أكثر الكلمات التى تتردد فى جبهات خطابه السياسى فى حقبة الخمسينات بأكملها. فقد أدرك استحالة التعايش بين الكرامة والفقر، وبين العزة والقهر.

دالاس وسياسة الاحلاف

كان دالاس يدرك حجم هذه التحديات التى يواجها الثوار الجدد، ويعرف أنها المعارك الحاسمة التى ستحدد مصيرهم السياسى بل ووجودهم المادى - بمعنى الكلمة ففشلهم فى مواجهة هذه المعارك يعنى سقوطهم المدوى، واغلاق ملف أى حركة للتحرير فى المنطقة، وكانت هذه التحديات هى المدخل الذى يمكن أن يضغط به دالاس على الثوار ومطالبهم الملحة فى الاستقلال والنمو. فما هو مطلبه، وماهى التصورات التى جاء بها؟

*جسد دالاس مطلبه الملحة فى قيام صيغة لتحالف الغربى فى المنطقة، كانت شمس الاستعمار البريطانى التقليدى قد بدأت تتجه نحو تجمع أشعتها وتغيب.

وبدا الدور الامريكى فى أبهى صوره وأقوى تعبيراته السياسية والعسكرية. فقد وصل دالاس الى القاهرة فى ١١ مايو ١٩٥٣، وكانت معه ضمن أوراق عمله رسالة من وزارة الخارجية الامريكية الى افريل هاريمان مدير برنامج الأمن الامريكى آنذاك، تقول بالحرف الواحد «ان هدف السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط يتمثل فى الحيلولة دون وقوع المنطقة فى أبهى الشيوعين، سواء بالتخريب الداخلى أو بالغزو، والاحتفاظ بمواردها ومزاياها الاستراتيجية للعالم الحر» وينتهى التقرير أو الرسالة الى «التوجيه بتقديم مساعدات عسكرية امريكية على هيئة منح بمبلغ مائة مليون دولار لدول الشرق الاوسط». ويحدد التقرير الوسيلة التنفيذية لتحقيق ذلك فتقول «لكى يتم تحقيق تقدم ضد خطر الحرب الباردة، فان هناك اجراءات مطلوبة من شأنها أن تترك أثراً سياسياً فورياً. فلابد من تدعيم الحكومات، ولابد من تقوية إرادتها على مقاومة التخريب الشيوعى، ولابد من التغلب على عدائها للغرب، بحيث تحل محل هذا العداء استعداداً للتعاون مع الغرب وقبول النصائح والمساعدات الغربية».

المواجهة بين عبد الناصر ودالاس

تحدث دالاس الى عبد الناصر، وكان معه بجانب التقرير المقدم الى افريل هاريمان، بياناً تفصلياً يتضمن طلب مصر بالرغبة فى تسليح الجيش المصرى بالسلاح الامريكى. ورأى دالاس أن يكون حديثه الى عبد الناصر بتأكيد الوعود بأن الحكومة الامريكية سوف تتعاطف مع مطالب الحكومة المصرية بشأن السلاح، وأنها ستساند المطالب المصرية بشأن مفاوضات جلاء القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس وأنتقل بعد ذلك الى الموضوع الأهم فى تفكيره. كانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت بمجموعة من النتائج أبرزها انهيار، أو بداية افول الدور الاستعماري للقوى التقليدية فى معسكر الغرب، واحتدام الصراع بين امريكا والاتحاد السوفيتى. فلم يكن اتفاق بالتا سوى التسليم بأن هناك صراع قادم لا محالة بين الشرق والغرب، وأن مناطق النفوذ أحد ساحاته.

وبروح تبشيرية مسيحية، أخذ دالاس على عاتقه مهمة القيام بتلك «المهمة المقدسة» وهى حصار الاتحاد السوفيتى، وإنهاء دوره السياسى والعقائدى.. كانت هواجس الثورة الوطنية فى العالم الفقير تعصف به، ولم يكن الخوف من الشيوعية هو

الباعث الوحيد لتلك المخاوف. فتحدث دالاس عن الحاجة الى «أحلاف أمن مشتركة» أسماها في حديثه الى عبد الناصر بـ « منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط » وشدد على اهمية اشتراك مصر في هذه المنظمة.

وسأله عبد الناصر: لماذا يجب أن تنضم مصر اليها؟ ضد من ستدافع هذه المنظمة؟ فرد دالاس: ضد الاتحاد السوفيتي. ودهش عبد الناصر وقال متسائلاً: ولماذا؟ ان الاتحاد السوفيتي يبعد عنا « ٥ » آلاف ميل ولم تقم قط مشاكل معه كما أنه لم يهاجمنا أبداً. ولم يحتل أرضنا إطلاقاً. ولم يكن له قط قاعدة في مصر بينما لا تزال بريطانيا في مصر قتل احتلالاً إستعمارياً منذ سبعين عاماً.

«اسقاط الاحلاف الاستعمارية وبناء النظام العربي»

خرج دالاس من القاهرة وقد أدرك أن عبد الناصر يرفض صيغة «الدفاع عن الشرق الاوسط» التي جاء بها من واشنطن قد أطاحت بأهم أركان تصوره الاستراتيجي للسيطرة على المنطقة.

كان تصوره يقوم على تحقيق عدة أهداف في وقت واحد.. إبقاء الاحتلال البريطاني في قاعدة قناة السويس، ولكن تحت علم دول الحلف وليس العلم البريطاني وحده؛ تحديد الاهداف الاستراتيجية للحلف بمحاصرة الاتحاد السوفيتي عسكرياً وسياسياً، فضلاً عن ملاحقة تيار الثورة الاجتماعية في دول آسيا وأفريقيا، واسرائيل هي الهدف الأهم في هذا البناء الاستراتيجي، فالخطر ليس اسرائيل، ولكن الخطر هو الاتحاد السوفيتي. وفي اطار الحلف يمكن أن تحل مشاكل الصراع العربي الاسرائيلي باندماجها في منطقة الشرق العربي والتسليم بوجودها بالتراضي بدلاً من التسليم اغتصابها للأرض العربية قسراً.

ولم يقف عبد الناصر عند حدود الرفض لمشروع الغرب «الدفاع عن الشرق الاوسط» ، ولكن قدم تصوره البديلا، الذي ينطلق من تحقيق الاستقلال السياسي للعرب، وبناء نظامهم الدفاعي المستقل.

وفي مقابلة له نشرت في ابريل عام ١٩٥٤ يقول « أنك تسألني مرة أخرى عن الدفاع عن الشرق الأوسط، في رأينا أن الدفاع الاقليمي ليس شيئاً يكتب على الورق. إنني اعتقد حقاً أن كل الدول العربية تريد بناء دفاعاتها، وهي في اللحظة الراهنة، ضعيفة . وإذا ما تلقينا العون جميعاً، فائنا سنبنى قوتنا، وستكون هناك

تشكيلات استراتيجية تنطوي على فائدة لاصدقائنا. لن نستطيع بناء مثل هذه الدفاعات إلا بمساعدة أصدقائنا.

والمسألة تتخلص في آخر الأمر. من سيكون أصدقائنا؟

لم يبرهن الغرب أنه الصديق الذي سيساعد في بناء النظام الدفاعي العربي، فالبعثة العسكرية التي أرسلها عبد الناصر إلى واشنطن برئاسة على صبرى لم تأت بالسلح المطلوب، حتى ظن عبد الناصر طوال فترة وجود على صبرى في واشنطن دون نتيجة تذكر أن الشحنة الوحيدة التي سيرسلها الإمبركان إلى القاهرة هي على صبرى نفسه؟! والتحرك الأمريكى لن يتوقف عند حدود استطلاع رأى القاهرة في النظام الغربى للدفاع عن الشرق الاوسط، ولكنه ترك القاهرة متوجهاً إلى بغداد وإيران وباكستان وتركيا، فبرغم أهمية القاهرة كواسطة العقد في النظام الدفاعي الغربى المأمول، فإن التفكير البديل كان يستهدف عزل مصر عن محيطها العربى.

وهنا دعا عبد الناصر إلى اجتماع لرؤساء الحكومات العربية في القاهرة، وانهقد الاجتماع بالفعل في ٢٢ يناير ١٩٥٥ لمناقشة سياسة عربية موحدة لمواجهة «المشاريع العربية لبناء أحلاف عسكرية في المنطقة» كان أبرزها حلف بغداد وكان المؤتمر- على حد تعبير محمود رياض- «أول محاولة تقوم بها الحكومة الثورة في مصر لنقل المبادئ التى تؤمن بها في مجال السياسة العربية إلى حيز التنفيذ الفعلى، كان الهدف الاساسى الذى تسعى مصر إلى تحقيقه في المؤتمر يتخلص باختصار في محاولة تحقيق اجماع عربى حول سياسة التحرر من السيطرة الاجنبية في العالم العربى، ومقاومة سياسة الأحلاف الغربية بصفة خاصة».

وكان المؤتمر برغم عدم صدور بيان ختامى له- بسبب انقسام بعض الدول العربية خاصة العراق ازاء معاداة ورفض سياسة الأحلاف- هو تدشين للنظام العربى.

* فقد برز الدور القيادى لمصر داخل الأمة العربية، والذي دعا إلى وحدة العمل العربى المشترك كضمانة وحيدة في مواجهة الاحلاف العسكرية. والصدق التوجهات المصرية المعادية للاستعمار والداعية للتحرر تحدث هوية «النظام العربى الجديد» بأنه نظام يقوم على مبادئ الاستقلال الوطنى للشعب العربى في مختلف أقطاره وليس على أساس الاهداف القطرية وحدها.

* أن الحرص على مناقشة الاستراتيجية العربية في اطار الجامعة العربية، كان تدعيماً لجهاز الجامعة العربية كأحد مؤسسات النظام العربى. فبدراسة جدول أعمال

المؤتمر يتبين أنه كان يتضمن ثلاثة بنود، أولها: مناقشة عامة، وثانيها: بحث السياسة الخارجية للدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك كبدل لسياسة الاحلاف، وثالثها: النظر فى الدعوة التى وجهها العراق وتركيا للدول العربية للانضمام للحلف المزمع عقده بينهما. وهى قضايا ظلت محورا ثابتاً فى مؤتمرات العمل العربى المشترك طوال ما يزيد عن ثلث قرن، فبرغم اختلاف التحديات والاطار.

* ان النظام العربى الجديد، كان معنياً بدراسة استراتيجية واحد تجاه الاخطار الخارجية، والتعامل مع الجسم العربى باعتباره كياناً واحداً. فقد تحدث عبد الناصر أمام أول مؤتمر للعمل العربى المشترك «عن أهمية إتباع الدول العربية لسياسة خارجية موحدة، واكد أن سياسة مصر تجاه الدول العربية تنطلق من ضرورة التعاون الكامل فى كافة الميادين ودعم الجامعة العربية وتنفيذ اتفاقية الدفاع المشترك» وهى عناصر لاستراتيجية عمل عربى تجاه الغير، مع التسليم بان السياسة الخارجية الموحدة تقوم على عناصر التوحيد والتكامل العربى.

* ولتعاظم الدور الوطنى الذى جسده التوجهات الناصرية، فقد اكتسب النظام العربى ملامحه القومية المعادية للاستعمار والنازعة الى الاستقلال لكافة الاقطار العربية، وليس لقطر بعينه.

ومع التسليم بدور الجامعة العربية -التي تأسست عام ١٩٤٥، أى قبل انعقاد مؤتمر الحكومات العربية بعقد من الزمان -فانها ظلت مؤسسه عربية معبرة عن نظام عربى لايملك مقومات الاستقلال أو قواعد ثابته للسيادة الوطنية والقومية، أو بصورة أخرى كانت تعبيراً عن نظام عربى تتنازعه عوامل التبعية وعناصر التخلف الاجتماعى والسياسى. ولذلك فقد اقترن الصعود الناصرى بامتلاك النظام العربى للرأس القائدة المؤثرة والموجه، فعناصر القيادة القومية توفرت بكل صورها التاريخية والحضارية فى مصر، ولم يكن هناك عنصراً غائباً سوى القيادة التى تدرك دور مصر فى محيطها العربى، وأن تأكد هذا الدور فى مدى زمن أقل من شهر، فبعد أن تأكد الاصرار العراقى على الانضمام الى الحلف المركزى، فقد شنت مصر حملة واسعة ضد نظام الحكم فى بغداد، وامتلك عناصر الحركة القومية كل مسببات قوتها وانطلاقتها، ووجد نورى السعيد نفسه منذوياً ومنعزلاً عن الأمة العربية قاطبة. وسرعان ماوضع الشعب العراقى نهايته الدامية فى ثورة ١٤ يوليو /تموز ١٩٥٨.

* لقد استطاع النظام العربى طوال سنوات الخمسينات والستينات أن يؤدى دوره فى اطار دولى شامل جسده الحرب الباردة، وفى ظل صراع اقليمى بالغ العنف والحدة جسده الغزوة الصهيونية المعاصرة. وبرغم ذلك فقد نجح فى تجاوز بعض المهام البارزة:

١ - أسقطت مشاريع الأحلاف الاستعمارية واحداً أثر الآخر فبعد سقوط مشروع «منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط» الذى قدمه دالاس، سقط مشروع أيزنهاور بملأ الفراغ الذى قدمه الرئيس الأمريكى فى أعقاب معركة السويس، ولم تمر شهور قليلة حتى سقط حلف بغداد سقوطاً مدوياً.

٢ - تم تحديث الوطن العربى بفضل تلاحم ثورة التحرر والاستقلال الوطنى، بثورة التنمية الوطنية المستقلة، التى كان من شأنها إطلاق قوى اجتماعية عربية ظلت مقهورة قروناً متصلة، وأصبحت تملك ثروات وطنها وتحدد مصير مجتمعاتها.

٣ - وضع حد للنزاعات العربية /العربية، والحيولة دون تفجرها الى حرب اهلية عربية شاملة، فالصراع العراقى الكويتى عام ١٩٦١ كان ينذر بأشد الأخطار، وكان النظام العربى بقيادة عبد الناصر هو العاصم لانتفجاره وتحويله الى مساره العربى الصحيح، ونفس الصراع كان من المؤكد تفجره بين الجزائر والمغرب حول منطقة تندوف فى أقصى الغرب، والصراع بين المقاومة الفلسطينية والسلطة الاردنية عام ١٩٧٠ فى قلب الشرق العربى.

٤ - وفضل تماسك النظام العربى، ضد الوجود العربى ذاته أمام عاصفة عدوان الخامس من يونيو حزيران عام ١٩٦٧، وكان مؤتمر الخرطوم فى أغسطس من نفس العام هو نماذج بارز للاجماع العربى فى رفض الهزيمة واثارها. وكان مقدمة حتمية للتضامن العربى الذى جسده معارك أكتوبر ١٩٧٣.

«النظام العربى. والتحدى الراهن»

يجدر بنا أن نتساءل هنا: هل النظام العربى الراهن يملك مقومات صموده أمام التحديات العتية التى تواجهه الآن؟ وماهى جوانب العجز التى تهدد وجوده ذاته؟

هناك تسليم بان النظام العربى، كنظم سياسية قطرية، وامكانيات عسكرية واقتصادية قد شهد تطوراً كبيراً مقارنة بسنوات الخمسينات والستينات. ولكنه كنظام اقليمى فاعل افتقد عنصرى الوجود والفعل.

* كان غياب مصر واحتجابها العشرى طوال حقبة السبعينات وأغلب الثمانينات، يعنى غياب القوة المؤثرة، والدور الحاسم فى الوجود العربى ذاته. وكانت المحاولات البديلة لملا الموقع الشاغر والدور القائد، لا تزيد عن محاولات قنص لدور عمدته حقائق التاريخ والجغرافيا، فضلاً عن القوة البشرية المؤثرة، والدور التحديشى الذى لعبته مصر طوال عهود متصلة من تاريخ المنطقة.

* كان عبد الناصر هو العنصر الحاسم الغائب عن عالمنا الراهن. عالم اللحظة الراهنة والزمن المعاصر. ولم يكن عبد الناصر قائداً لمصر وحدها.

كانت قيادة عبد الناصر هى قيادة الجماهير العربية، ولم يكن خطابه السياس فى أى لحظة من لحظات التاريخ العربى الحديث يتخلى عن معنى العرب والعروبة، وقيم القومية وأحلام الامة الواحدة. وفى اكثر اللحظات حزناً وانكساراً لم يكن يملك مقدرة التخلّى عن أمل الوحدة العربية، وعندما كانت تشيد عواصف الأقليمية البغيضة عليه، لم يكن يملك ترف اللجوء إلى تاريخه القطرى والتمسك بحضارة الفراعنة الأنداذ. ولكن العروبة كانت معركته الراهنة. وحرب المستقبل فى آن واحد، تلك الحرب التى لم تفارق عينيه حتى لحظة رحيله. وبعد أكثر من عقدين من الزمان مرا على لحظة غيابه. نحن أحوج ما نكون إلى قيادته، وإذا كان ما نقوله دلياً من المستحيل، فنحن أشد ما نكون احتياجاً إلى نظاماً عربياً جديداً، يقوم على قواعد الاستقلال والعدل، ومبادئ التحديث والحرية.

١٩٩٥/١/١٥

الدراسة الثالثة

الاهداف الاسرائيلية من المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا المنعقد بالدار البيضاء في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤

دعا العاهل المغربي الملك الحسن الثاني إلى ربط عملية السلام بقضية التنمية، وقال عشية بدء أعمال المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا بأن «السلام ليس وثيقة يتم التوقيع عليها فقط، فهو لن يتحول إلى شيء عملي إلا إذا رافقته عملية تنمية اقتصادية» وأكد العاهل المغربي الذي افتتح المؤتمر بمدينة الدار البيضاء ويرعاية الرئيسان بيل كلينتون والروسي بوريس يلتسين، أكد بأن «هذا اللقاء العالمي الذي ضم ٥٩ دولة سيرك إنعكاسات تحسن الحياة اليومية لسكان المنطقة» والمؤتمر الاقتصادي الذي بدأ أعماله في الثلاثين من أكتوبر ١٩٩٤ بالعاصمة الاقتصادية للمغرب إستهل باجتماع لجنته التحضيرية في الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٩٤، لاستعرض مجموعة من المشاريع يستهدف إنجازها على المدى المتوسط والبعيد، يمكن تلخيصهما كما يرى العاهل المغربي في اقامة مجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا ووضع نظام لضمان الاستثمارات وإنشاء بنك اقليمي للتنمية... فالمؤتمر جسد إلى حد بعيد تصورات الادارة الامريكية للمنطقة باقامة سلام يقوم على اسس اقتصادية، فقد وفر الرئيس الامريكي بيل كلينتون دعماً مباشراً للجهات المنظمة للمؤتمر، هما: مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية وهو مؤسسة غير حكومية يوجد مقرها في نيويورك وتهتم بقضايا العلاقات الدولية وشارك في أعمالها مجموعة من رؤساء الولايات المتحدة السابقين وأبرز وزراء خارجيتها فضلاً عن مساهمات عدد كبير من رؤساء وزارات بعض الدول الصناعية الكبرى. اما الجهة الثانية التي حظيت بدعم الادارة الامريكية فهي المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يأخذ من منتج «دافوس» بسويسرا مقراً مسئولى الشركات والحكومات ومكاتب الخبرة الاقتصادية الدولية وعقد آخر اجتماعاته بمشاركة امريكية واسرائيلية وفلسطينية ومصرية في أبريل عام ١٩٩٤.

«شيمون بيريز، وهندسة الشرق الأوسط»

وإذا كانت المساعي الأمريكية قد استهدفت البحث عن صيغ للسلام الاقتصادي للمنطقة، فإن إسرائيل استهدفت بمشاركتها القوية في أعمال هذا المؤتمر القاء ثقلها لتحويل المشاريع المطروحة على جدول أعماله لصالحها، فوزير الخارجية الإسرائيلية «شيمون بيريز» والذي كان أول الحضور إلى الدار البيضاء حمل في جعبته تصوراً متكاملًا للشرق الأوسط الجديد يقه في كتابه تبلغ صفحاته أكثر من ١٧٠ صفحة، وحدد أفكاراً ومشاريع اقتصادية مرفق بها العشرات من الخرائط التفصيلية لهذه المشاريع، والتي تتجاوز ١٣٠ مشروعاً تبلغ تكلفتها الأولية ٢٥ مليار دولار تغطي السنوات الخمس الأولى... ويتطرق بيريز في كتابه إلى إقامة مشاريع بين إسرائيل والدول العربية كبناء الموانئ والمطارات وربط الشبكة الكهربائية بين إسرائيل وبعض الدول العربية وتأسيس بنك اقليمي مشترك برأسمال قدره ٣٥ مليار دولار يتم تمويله من بعض الدول العربية وأسهميات محدودة من اليابان وبعض الدول الأوروبية، ويكن على غرار ما أسماه بيريز بالبنك الأروبي للانشاء والتنمية الذي تأسس لاعادة بناء اقتصاد أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد الوثيتي...

ولكى يستكمل وزير الخارجية الإسرائيلية خطه، فإن الولايات المتحدة ألقت بوزنها وثقلها وراء مطالبه، فقد دعا وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر في كلمته أمام وفود الدول المشاركة إلى إنهاء المقاطعة العربية تجاه إسرائيل، بصورة كلية ودون إبطاء قائلاً: «إن الغاء المقاطعة الاقتصادية المفروضة على إسرائيل منذ «٤٧» عاماً، بات ضرورة لها ما يبرها، فمؤتمر مدريد فتح الطريق إلى السلام، فلنعلن هنا وخلال هذا الأسبوع، إن مؤتمر الدار البيضاء سيفتح الطريق إلى الروابط الاقتصادية والنمو» واستكمل كريستوفر تقديم مبرراته لرفع المقاطعة العربية عن إسرائيل. قائلاً: إن مدريد قضت على المحظورات بشأن الاتصال السياسية بين إسرائيل والعرب. فلنضمن أن تقضى الدار البيضاء على المحظورات بشأن التعاون بين القطاع الخاص على كلا الجانبين: «الإسرائيلي والعربي...»

ولكى يستكمل كريستوفر دعوته، فإنه وعد المشاركين من أبناء المنطقة بجائزة السلام، فتوقع في حالة إبرام اتفاقات اقتصادية عربية / إسرائيلية، أن تشهد منطقة الشرق الأوسط عهداً جديداً من النمو الاقتصادي لم تشهد له مثيلاً خلال هذا القرن!؟...

«توزيع الأدوار بين بيريز ورايين»

لكن المستقبل الاقتصادي للمنطقة الذي «بشر» به كريشتوفر استكمل شقه السياسي، رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، فقد وجد من مشاركة ٢٥٠٠ مندوب يمثلون بعض الدول العربية والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، والعديد من الدول الاسيوية الاسلامية واليابان، وجد من هنا التجمع فرصة نادرة، لم تتح له من قبل، ليعيد تأكيد مزاعمه بان القدس عاصمة أبدية وموحدة لاسرائيل، وي طرح لأول مرة على مؤتمر كرس لصياغة بناء اقتصادي جديد للمنطقة، معركته الحالية ضد ما أسماه قوى التطرف المعادية لمسيرة السلام وخاصة حركة المقاومة الاسلامية حماس داخل الاراضى العربية المحتلة، وقوات المقاومة اللبنانية التابعة لحزب الله....

هكذا اتضح تقسيم الأدوار بين اعضاء الوفد الاسرائيلي الذي ضم نصف اعضاء الحكومة الاسرائيلية، فبينما اكد رابين ثوابته السياسية، تقدم وزير خارجيته لابرار الدور الاقتصادي لاسرائيل والذي خطط له منذ اكثر من عشر سنوات فقد نجح شيمون بيريز في طرح فكرته بانشاء سوق «شرق اوسطية جديد» كما جاءت في كتابه الذي صدر منذ عام، فالمؤتمر يعتبره بيريز تنويعاً لجهوده في التنسيق بين مجلس العلاقات الخارجية الامريكية بنيويورك، ومنتدى الاقتصاد العالمي بمنتهج دافوس في سويسرا وهما الجهتان المنظمتان لمؤتمر الدار البيضاء علي نحو ما أسلفنا واللتان تهنتا كتاب وزير الخارجية الاسرائيلية للترويج لفكرته بوضع الشرق الاوسط أمام مرحلة جديدة من الاستثمار الدولي في منطقة تصنف دولياً بأنها من اكبر مناطق العالم استهلاكاً، ولذلك دعا بيريز أمام المؤتمر إلى إقامة سوق مشتركة في المنطقة تضم بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا على غرار السوق الأوروبية وانشاء بنك اقليمي للتنمية يقوم بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لهناء مشروعات مشتركة عربية واسرائيلية ودولية، يكون لاسرائيل نصيب الاسد منها، بسبب ما يراه بيريز من دور مركزي تضطلع به تل ابيب في النظام الاقليمي الجديد للمنطقة...

ولذلك فقد خرج مؤتمر الدار البيضاء بمجموعة من السياسات تدور حول تعميم مبدأ حرية التبادل التجاري بين دول المنطقة والتفكير جدياً في انشاء بنك التنمية واقامة روابط عميقة بين غرف التجارة بالشرق الاوسط، مع تاسيس هيئة للسياحة الاقليمية تشمل دول المنطقة، وهي مجموعة من النتائج والاهداف تتطابق مع الرؤية الاسرائيلية، وتقترب من التحقيق بسبب غياب الموقف العربى الموحد، واقتقاد صيغة

للتنسيق الاقتصادي بين الدول العربية منذ أكثر من عقد من الزمن...
لكن الشهور التالية لمؤتمر الدار البيضاء لم تسفر عن تحقيق بعض جوانب
المشروع الاقتصادي الاسرائيلي للمنطقة، فقد تحفظت بعض الدول النفطية على مشروع
بنك تنمية الشرق الاوسط، والتزمت غالبية الدول العربية بقوانين المقاطعة العربية
بدرجاتها الثلاثة، وأدراك البعض أن هذا القرار لن يري النور إلا بصور قرار عربي
جماعي وفي إطار جتمعة الدول العربية...

لكن هذه المواقف العربية الايجابية لا تخلو من بعض تصورات قصيرة النظر،
محدودة الرؤية. وجدت أو توهمت أن فتح كافة الجسور مع اسرائيل هو طريق السلامة
والنمو والتطور، فبدت حركتها أشبه «بالهرولة واللاهات» نحو سراپ يبتعد كلما
اقتربنا منه» ولذلك فالدهوة الامريكية / الاسرائيلية لعقد المؤتمر الاقتصادي بالعاصمة
الارودنية عمان في اكتوبر عام ١٩٩٠، هو في أحد أوجهه تجسيد لتلك المشاريع
الاسرائيلية التي أفرزها مؤتمر الدار البيضاء. واستعصى تنفيذها خلال عام مضى...

٩٥ / ٦ / ١٤

مصادر الدراسة

أولاً: المصادر العربية:

- د. فؤاد مرسى: الاقتصاد السياسى لاسرائيل: دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٣
- جميل مطر، د. على الدين هلال: النظام الاقليمى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣.
- سمير جبرور: مخططات اسرائيل الاقتصادية، فى ضوء معاهدة الصلح المنفرد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت: ١٩٨٠
- دان تشيرجى: امريكا والسلام فى الشرق الاوسط: دار الشروق: القاهرة ١٩٩٣
- د. محمد عبد الغزيز ربيع: المعونات الامريكية لاسرائيل: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٩٠
- د. على الدين هلال: امريكا والوحدة العربية: المركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٩
- حازم هاشم: المؤامرة الاسرائيلية على العتل المصرى: اسرار ووثائق: دار المستقبل العربى، القاهرة: ١٩٨٦
- د. محمود سمير أحمد: معارك المياه المقلبة فى الشرق الاوسط: دار المستقبل العربى: القاهرة ١٩٩١.
- محسن عوض: الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨
- ادوار سعيد، ابراهيم أبو لغد وآخرون: الراقع الفلسطينى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦
- اليعاز رشبيد، أورى زمير وآخرون: اسرائيل عام ٢٠٠٠: تصورات اسرائيلية: دار الجليل للنشر، عمان ١٩٨٦
- لطفى الخولى: مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى عام ٢٠٠٠: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦
- جيوفرى أرنسون، وآخرون: سياسة اسرائيل فى المناطق الفلسطينية المحتلة اشراق خالد العاهد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: نيقوسيا / قبرص
- بورام بيدى، وأمتون نوبياخ: المجمع العسكرى/ الصناعى فى اسرائيل:

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ١٩٨٥.
- ناهض منير الرئيس: رجال الدولة الأحياء فى الكيان الصهيونى، مؤسسة الخدمات الطباعية: بيروت ١٩٨٦
- د. تيسير الناشف: الأسلحة النووية فى اسرائيل: المؤسسة للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٠
- نافع الحسن: مصداقية الردع النووى الاسرائيلى: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة: ١٩٨٨
- الكسندر شولش وآخرون: الفلسطينيون عبر الخط الاخطر: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع: القاهرة ١٩٨٦ ترجمة محمد هشام.
- أحمد صدقى الدجاني، أحمد يوسف أحمد، وآخرون: التحدىات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربى: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٩٤
- د. فؤاد مرسى: مشروع خليل / بيريز: دار الثقافة الجديدة: القاهرة: ١٩٨٦
- محمد حسنين هيكل: مصر والقرن الواحد والعشرين: ورقة فى حوار: دار الشرق، القاهرة ١٩٩٤
- أمين هويدى: الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة فى حربى الاستنزاف واكتوبر: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر: بيروت ١٩٩٢
- مجدى شندى: المياه، الصراع القادم فى الشرق الأوسط: سلسلة كتاب أكتوبر: دار المعارف: القاهرة ١٩٩٢
- د. نظام محمود بركات: الاستيطان الاسرائيلى فى فلسطين: بين النظرية والتطبيق: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٨٨
- جيفرى أونسن: واشنطن تخرج من الظل: السياسة الامريكية تجاه مصر ١٩٤٦ - ١٩٥٦: تقديم محمد سيد أحمد: ترجمة سامى الرزاز: مؤسسة الابحاث العربية: بيروت ١٩٨٧
- آلان غريش، دومينك فيدال: الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة: ترجمة ابراهيم العريس: دار قرطبة، وشركة الارض للنشر: ليماسول، قبرص

- زيفغنيو بريجنسكى: بين عصرين: امريكا والعصر التكنونى، ترجمة وتقديم: محبوب عمر: دار الطليعة: بيروت: ١٩٨٠
- محمود أمين العالم: الماركسيون المصريون والقضية العربية: دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٨.
- محمد حسن: مصر فى المشروع الاسرائيلى للسلام: دار الكلمة: بيروت ١٩٨٠.
- د. عبد الملك خلف التميمي: الاستيطان: الاجنبى فى الوطن العربى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٣
- وليم كوانت، جورج بول، آخرون: السياسة الامريكية فى الشرق الأوسط: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت ١٩٨٤
- يولا البطل: الاتفاق العسكرى فى اسرائيل خلال ٣٥ عاماً: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت ١٩٨٤
- شمعون بيريس: الشرق الأوسط الجديد ترجمة، محمد حلمى عبد الحافظ: الاهلية للنشر والتوزيع.
- خالد عايد: الاستعمار الاستيطانى للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ١٩٧٧ - ١٩٨٤: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت ١٩٨٦
- مايكل بريتش: نظام السياسة الخارجية لاسرائيل: ترجمة مركز البحوث والمعلومات: القاهرة (لندن: جامعة اكسفورد للنشر ١٩٧٢)
- د. يزيد صايغ: الصناعة العسكرية العربية: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٩٢
- د. ابراهيم ابراش: البعد القومى للقضية الفلسطينية: مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٧.
- عبد الرازق الفارس: السلاح والحيز: الاتفاق العسكرى فى الوطن العربى دراسة فى الاقتصاد السياسى: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٩٣
- د. أحمد يوسف أحمد: الصراعات العربية / العربية ١٩٤٥ - ١٩٨١: دراسة استطلاعية: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٨٧

- د. أسامة الغزالي حرب: مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٨٧
- د. حيسن أبو النمل: الاقتصادى الاسرائيلي: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٨٨
- د. جورج العبد، زياد أبو عمرو، هادولددك، وآخرون: الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية فى ظل احتلال مديد: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت عام ١٩٨٩
- د. حسن نافعة: مصر والصراع العربى / الاسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٨٤.
- اللواء طلعت مسلم: التعاون العسكرى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٩٠

ثانية دراسات باللغة الانجليزية:

- 1-Israel and Egypt: (alecture delivered in tel Aviv university) may- 1981
- 2-Yair Evron: The Israel Egypt treaty Prospts For Economic Cooperation:
jerusalem Peace Paperds: 1979
- 3 -David Horowitz and Rita Hinden: Economic Survey of Palestime with Special Referenc to the Years 1936 and 1937: Tel Aviv: Economic Research
Im stitute of the Jewish Agency For Palestime, 1938
- 4 -Nadav Safran: Arab Politics: Peace and War: Orbis: Vol,17 no, 2, Summer 1974.

ثالثا: دراسات باللغة العربية:

- محمد سعد أبو عامر: الشرق أوسطية فى الفكر السياسى العربى: السماسة الدولية العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤
- د. طه عبد العليم: مشروعات التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط:

- السياسة الدولية: المصدر السابق.
- د. عبد المنعم المشاط: قمة الدار البيضاء الاقتصادية: السياسة الدولية في العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥
- منتصف السلمى: اعلان الدار البيضاء: تسوية بين مطالب «السياسى» ومصالح «الاقتصادى»: المستقبل العربى، العدد ١٩٣، مارس ١٩٩٥: مركز دراسات الوحدة العربية.
- د. أحمد يوسف أحمد: العرب وتحديات النظام «الشرق أوسطى»: المستقبل العربى، العدد ١٧٩، يناير ١٩٩٤
- د. غسان سلامة: أفكار أولية عن السوق الارسطية: المستقبل العربى، المصدر السابق
- د. محمود عبد الفضيل: مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات -المحاذير- أشكال المواجه: المستقبل العربى: المصدر السابق.
- الياس سابا: الجوانب الاقتصادية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة: المستقبل العربى: المصدر السابق.
- زئيف شيف: المكسب الاستراتيجى لإسرائيل والاردن: ردود فعل على المعاهدة الاردنية / الاسرائيلية: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٤، بيروت.
- يوسى بيلين: الطريق إلى وادى عربة قر بلندن: مجلة الدراسات الفلسطينية: المصدر السابق
- وثائق معاهدة السلام الاردنية / الاسرائيلية: مجلة الدراسات الفلسطينية: المصدر السابق.
- محمد سيد أحمد: جاء وقت القرارات المصرية بشأن مستقبل الشرق الأوسط، الاهرام، ٢٥ / ٣ / ١٩٩٣.
- محمد سيد أحمد: القومية والشرق أوسطية: الاهرام ١٥ / ٢ / ١٩٩٣.
- اعداد: جاسم الحمادى: غزة / أريحا أولاً، من أوسلو إلى واشنطن، وثائق ونصوص اتفاق الحكم الذاتى الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل فى ١٣ / ٩ / ١٩٩٣، الناشر: سلسلة كتاب الشرق «١١» الدوحة/ قطر.

كتب صدرت للمؤلف

- ١ - الثورة الفلسطينية: التاريخ، الواقع، المستقبل: دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧.
- ٢ - نظرية الأمن الاسرائيلي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، دار ابن زيدون ودار الوسام: بيروت ١٩٨٦.
- ٣ - مصر والمسألة القومية، بحث فى عروبة مصر، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٣.
- ٤ - بعض قضايا الاستراتيجية العربية: دار الوطن العربى، بيروت، ١٩٨٣.
- ٥ - قاموس الناصرية: دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٥
- ٦ - تجديد الفكر المقاوم: نحو نظرية للأمن العربى، دار الفكر دار الوسام، بيروت ١٩٨٨.
- ٧ - الأيديولوجية والأمن: دراسة فى الاستراتيجية الاسرائيلية القادمة، دار بافا للدراسات والابحاث، القاهرة ١٩٩٣
- ٨ - مصر والمسألة الديمقراطية، دار الوسام، دار ابن زيدون، بيروت ١٩٧٨
- ٩ - قادة الفكر العربى: عصر النهضة العربية ١٧٩٨ / ١٩٣٠، دار اسعاد الصباح، القاهرة ١٩٩٣
- ١٠ - قادة الفكر العربى: عصر الليبرالية العربية ١٩٠٠ / ١٩٥٢، دار الاداب ، بيروت، تحت الطبع.
- ١١ - على أبواب القرن القادم: سلسلة كتاب الاهالى، القاهرة، تحت الطبع.
- ١٢ - العرب: بين تحديات الحاضر وآفاق القرن القادم: دار الموقف العربى، القاهرة تحت الطبع.